



الجمهورية التونسية
مهمة التجهيز والإسكان
وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

المشروع السنوي للأداء
مهمة التجهيز والإسكان
لسنة 2024

أكتوبر 2023

الفهرس

المحور الأول: تقديم المهمة

4.....	تقديم إستراتيجية المهمة.....
9.....	تقديم برامج المهمة.....
9.....	الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى.....

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة

البرنامج 1 : البنية الأساسية للطرق

18.....	1 تقديم البرنامج.....
20.....	2 أهداف ومؤشرات الأداء.....
24.....	3 الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى.....

البرنامج 2 : حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

27.....	1 تقديم البرنامج.....
29.....	2 أهداف ومؤشرات الأداء.....
35.....	3 الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى.....

البرنامج 3 : التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

38.....	1 تقديم البرنامج.....
42.....	2 أهداف ومؤشرات الأداء.....
50.....	3 الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى.....

البرنامج 9 : القيادة والمساندة

54.....	1 تقديم البرنامج.....
55.....	2 أهداف ومؤشرات الأداء.....
62.....	3 الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى.....

الملاحق:

92.....	1 بطاقات المؤشرات.....
153.....	2 بطاقات الفاعلين العموميين.....
177.....	3 بطاقة خاصة بإدراج مقارنة النوع الاجتماعي.....

المحور الأول

التقديم العام للمهمة

1- استراتيجية المهمة

تتمثل غاية مهمة التجهيز والإسكان في السهر على تنفيذ سياسة الدولة في مجالات البنية التحتية وحماية المناطق العمرانية من الفيضانات والتخطيط الترابي والعمراني/ الحضري وتوفير السكن اللائق بهدف التكيف مع متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق رفاه للمواطنين وتحسين مستوى عيشهم على قدم المساواة، إلى جانب تعزيز الإستثمارات في جميع المناطق دون تمييز وإشعاع البلاد على المستويين الإقليمي والعالمي. حيث أنّ ربط مختلف جهات البلاد بالطرق، يضمن سيولة واستدامة لحركة المرور وخاصة فكّ عزلة المناطق الداخلية عبر شبكة مسالك ريفية لفتح الطريق أمام المتساكنين وتمكينهم من الوصول إلى المرافق الأساسية الصحية والتعليمية والاقتصادية مما يساهم في الحد من نسبة الانقطاع عن الدراسة وتحسن مؤشرات الصحة وتحقيق الاندماج الاقتصادي بكلّ سلامة وأمن.

هذا مع الحرص على الإعتناء بالجوانب الجمالية والبيئية للمدن وحماية الأشخاص وخاصة منهم الفئات الهشة من نساء وأطفال وكبار في السنّ والممتلكات والمحيط الطبيعي عامة والشريط الساحلي خاصة من التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية، هذا إلى جانب إحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على كامل تراب البلاد التونسية وتوخيّ البعد الإستشراقي الذي يعدّ شرطاً أساسياً لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة وعادلة ومتوازنة بين مختلف الاحتياجات في مختلف جهات البلاد. ولا يمكن بلوغ هذه الغاية دون الانخراط في الذكاء الاصطناعي والإرتقاء بجودة الخدمات وتعصير وسائل العمل الإداري ومواكبة التطور التكنولوجي.

وترتكز هذه الغاية على عدّة محاور: يتمثل المحور الأول في تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة والمسالك الريفية على كامل تراب البلاد مما يمكن نفاذ كافة فئات المجتمع نساء ورجالا إلى المرافق الأساسية وتقليل التفاوت بين الجهات. أما المحور الثاني فيتمثل في صيانة الرصيد المنجز من البنية الأساسية للطرق والمسالك الريفية للمحافظة على وظيفيته، ويتمثل المحور الثالث في حماية الأشخاص والمنشآت بالمناطق العمرانية من الفيضانات والتوقّي من التغيرات المناخية و بالشريط الساحلي من الانجراف عبر تحديد وإعادة تحديد الملك العمومي البحري والمينائي مع إحكام إنشاء المنشآت العمومية والمينائية المفوضة، أما المحور الرابع فيتمثل في إرساء تخطيط ترابيّ وحضري مستدام للمدن والتجمعات الريفية والنهوض بالسكن الاجتماعي والميسر وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية. كلّ هذه المحاور تسعى إلى الأخذ بعين الإعتبار للإحتياجات الخصوصية للنساء والرجال بكلّ إختلافاتهم

التقديم العام للمهمة

أما رؤية المهمة فيمكن تحديدها من خلال تفعيل مخططات التنمية الخماسية لجميع السياسات العمومية المنضوية تحت المهمة مع الحرص على تنزيل الخطة الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي وتنزيل آثارها على جميع السياسات العمومية عبر استكمال البنية الأساسية من طرقات وجسور وجعلها حديثة وآمنة ومطابقة للمواصفات العالمية و حماية المدن من الفيضانات وحماية الشريط الساحلي لتعزيز المردودية الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب إحكام إنجاز مشاريع البنيات المدنية كصاحب منشأة مفوض عبر بنيايات صديقة للبيئة مقتصدة للطاقة وجاذبة للمستعملين باختلاف إحتياجاتهم. بالإضافة إلى حسن توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على كامل التراب الوطني وذلك عبر تخطيط حضري مستدام للمدن والتجمعات الريفية والنهوض بالسكن الاجتماعي والميسر مع ضمان تحقيق تكافؤ الفرص حيث تم في هذا المجال برمجة إنجاز 1323 كم من الطرقات السيارة و2000 كم من الطرقات السريعة إلى أفق 2030 ، أما بخصوص مجابهة خطر الفيضانات فقد تم الانطلاق في إنجاز دراسة استراتيجية إلى غاية سنة 2050 وذلك في إطار "المشروع الوطني للحماية من الفيضانات" إلى جانب تحيين الدراسات الفنية خاصة على مستوى المدن التي تشهد توسعا عمرانيا كبيرا، كما يتم العمل على حماية الشريط الساحلي من الانجراف وعلى حسن تهيئة الموانئ البحرية بالإضافة إلى إنجاز دراسات معمارية متضمنة للنوع الاجتماعي. أما في مجال السكن الاجتماعي فقد تمت برمجة إنجاز 41000 مسكنا ومقسما اجتماعيا في أفق 2025.

من ناحية أخرى، تتجسد استراتيجية مهمة التجهيز والإسكان على المستوى الدولي من خلال الالتزامات المضمنة بأهداف التنمية المستدامة وخاصة منها الهدف الخامس المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات والهدف التاسع حول إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار والحادي عشر "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة" وكذلك الإلتزامات مع المنظمات العالمية عبر الانخراط في العديد من البرامج على غرار برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الذي يتطابق مع تطلعات المهمة حيث يشجع على بناء مدن محكمة التخطيط مستدامة تدار بإحكام وذات كفاءة عالية. أما مشروع الطريق العابرة للصحراء فهو يعزز اندماج البلاد التونسية في محيطها المغربي والإفريقي عبر عضويتها الدائمة في لجنة قيادة المشروع والذي يتمثل في إنجاز شبكة من الطرقات يبلغ طولها 9022 كلم، تتكون من المحور الرئيسي الجزائر العاصمة – لاقوس (جنوب غرب نيجيريا) وثلاثة فروع ربط نحو تونس، مالي والتشاد، هذا بالإضافة إلى انخراطها في المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى والذي تتمثل مهامه أساسا في البحث العلمي المطبق من خلال تشخيص وتحديد المواقع

التقديم العام للمهمة

المعرضة للزلازل والسيول والانزلاقات الأرضية والكوارث الطبيعية الأخرى واقتراح حلول تقنية للحد من هذه المخاطر. كما تنخرط المهمة في مشروع الاقتصاد الأزرق ذو البعد المتوسطي والذي يهدف إلى تعميق الحوار حول فرص الشراكة بين دول المتوسط في مجال الاقتصاد الأزرق المستدام ووافق تطويره عبر إيجاد مصادر تنموية جديدة ومتجددة وتغطية عدة قطاعات مثل صناعة مختلف أنماط الهياكل العائمة والجزر الاصطناعية والتنقيب عن النفط والغاز والمعادن والسلامة والمراقبة البحرية والسياحة، والنقل، والتجارة البحرية، وغيرها.

كما يمكن تشخيص واقع القطاع في أنّ البنى التحتية العصرية التي تتميز بها تونس تمكنها من التمرکز على مستوى الدولي إلى جانب وضوح إستراتيجية المخططات في كل مجالات تدخل المهمة ، انخراط هذه الأخيرة في إجراءات العصرية ومتابعتها وإشرافها على جميع هياكلها المركزية منها والجهوية وتمتع المؤسسات تحت الإشراف بحسن التسيير والتصرف والاستقلالية وتوفر الخبرات والتجارب في صفوف موظفيها والتفاعل الناجح مع المؤسسات المالية الوطنية والدولية. أما عن نقاط ضعف القطاع فيمكن حصره في نقص الصيانة للبنية التحتية بسبب شحّ الموارد المالية المخصصة لذلك، من ناحية أخرى تمثل الديون المثقلة على المؤسسات تحت الإشراف واعتماد هذه الأخيرة على ميزانية الدولة لمواصلة إنجاز مشاريعها من أهم الإشكاليات إلى جانب ضرورة الامتثال لإملاءات الممولين العموميين وضرورة التسريع في الرقمنة والتوجه نحو تعويض الوثائق المادية بالرقمية لتحقيق مزيد النجاعة والشفافية والجودة على المعاملات الإدارية وضرورة تعزيز التصرف في الموارد البشرية عبر الانتداب وحركات النقل الداخلية.

وتتمثل المحاور الإستراتيجية للمهمة في:

- تدعيم نفاذ النساء والرجال والفتيات والفتيان إلى المرافق الأساسية والتنقل بكلّ اريحية وأمان من خلال تطوير وصيانة شبكة الطرقات (سيارة مرقمة ومسالك ريفية) بجميع مكوناتها.
- تعزيز حماية الأشخاص وخاصة منهم الفئات الهشة (نساء وأطفال وكبار السنّ بجميع إختلافاتهم...)
- والممتلكات عبر الحد من مخاطر الفيضانات وحماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز بنائيات مقتصدة للطاقة وصديقة للبيئة
- تهيئة ترابية وعمرانية وسياسة سكنية مستدامة و دامجة وميسرة للجميع لتعزيز نفاذهم للفضاءات العامة والمرافق الأساسية وتكريس حقهم في السكن اللائق والميسر
- حوكمة المهمة وضمان تسيير ناجح لمواردها وإيلاء الأهمية إلى نفاذ النساء لمواقع صنع القرار الخاصّ بأداء المهمة ومناهضة جميع أشكال العنف والتمييز المسلط عليها

2- برامج المهمة

- تتضمن مهمة التجهيز والإسكان لسنة 2024 ثلاثة برامج عملياتية وبرنامج قيادة ومساندة موزعة كمايلي.

- برنامج البنية الأساسية للطرق
- برنامج حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت
- برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان
- برنامج القيادة والمساندة

3 - الميزانية وإطار نفقات المهمة على المدى المتوسط

أ- ميزانية المهمة:

جدول عدد 1تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2024
حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

الوحدة: ألف دينار

التطور		تقديرات 2024 (2)	ق م 2023 (1)	انجازات 2022	بيان النفقات	
النسبة %	المبلغ (1)-(2)				اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
1,2%	1500	124000	122500	113800	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
1,2%	1500	124000	122500	113785	اعتمادات الدفع	
2,5%	1509	61970	60461	58480	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
2,5%	1509	61970	60461	58194	اعتمادات الدفع	
22,4%	50171	273980	223809	187871	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
22,4%	50171	273980	223809	187871	اعتمادات الدفع	
74,5%	992015	2322725	1330710	2386832	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
2,2%	31880	1507300	1475420	1064181	اعتمادات الدفع	
109,9%	1440	2750	1310	800	اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
109,9%	1440	2750	1310	800	اعتمادات الدفع	
60,2%	1046635	2785425	1738790	2747784	اعتمادات التعهد	المجموع
4,6%	86500	1970000	1883500	1424831	اعتمادات الدفع	

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد 2 تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2024 حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

التطور		تقديرات 2024 (2)	ق م 2023 (1)	انجازات 2022	بيان النفقات	
النسبة %	المبلغ (1)-(2)				اعتمادات التعهد	البرنامج
112,8%	1328838	2506748	1177910	2385497	اعتمادات التعهد	البرنامج 1
5,6%	77508	1455048	1377540	1131753	اعتمادات الدفع	
-70,9%	-265601	109074	374675	203364	اعتمادات التعهد	البرنامج 2
-8,8%	-20101	207474	227575	125366	اعتمادات الدفع	
-12,7%	-17478	120629	138107	119744	اعتمادات التعهد	البرنامج 3
13,1%	29842	258229	228387	127227	اعتمادات الدفع	
1,8%	876	48974	48098	39179	اعتمادات التعهد	البرنامج 9
-1,5%	-749	49249	49998	40485	اعتمادات الدفع	
60,2%	1046635	2785425	1738790	2747784	اعتمادات التعهد	المجموع
4,6%	86500	1970000	1883500	1424831	اعتمادات الدفع	

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

تقدر ميزانية مهمة التجهيز والإسكان لسنة 2024 بـ 1970000 أ.د مقابل 1883500 أ.د لسنة 2023 أي بزيادة قدرها 86500 أ.د (4,6%) وتتوزع هذه الاعتمادات على النحو التالي:

- تبلغ تقديرات نفقات التأجير لسنة 2024 : 124000 أ.د مقابل 122500 أ.د سنة 2023 أي بزيادة قدرها 1500 أ.د (1.2%) أما نفقات التسيير فتبلغ 61970 أ.د سنة 2024 مقابل 60461 أ.د سنة 2023 أي بزيادة قدرها 1509 أ.د (2.5%) وتبلغ نفقات التدخلات 273980 أ.د سنة 2024 مقابل 223809 أ.د سنة 2023 أي بزيادة قدرها 50171 أ.د (22,4%) على شكل إحالة مبلغ 250 م د من البرنامج 1 إلى الفاعل العمومي تحت إشرافه "شركة تونس للطرق السيارة".

- أما نفقات الاستثمار فقد قدرت بـ 1507300 أ.د بعنوان سنة 2024 مقابل 1475420 أ.د بالنسبة إلى سنة 2023 أي بزيادة قدرها 31880 أ.د بنسبة (2,16%) وستخصص لمواصلة المشاريع في طور الإنجاز و تأجيل برمجة المشاريع الجديدة إلى السنوات القادمة وفق التوجهات العامة للبلاد والظروف

التقديم العام للمهمة
المالية العمومية الصعبة وتعتبر هذه الإجراءات نسبيا عائق في مستوى تحقيق أداء البرامج وتنفيذ مخططات التنمية .

وتتفرع هذه الاعتمادات بين البرامج على النحو التالي:

البرنامج الأول: 1455048 أد أي ما يمثل نسبة 73,86%

البرنامج الثاني: 207474 أد أي ما يمثل نسبة قدرها 10,53%

البرنامج الثالث: 258229 أد أي ما يمثل نسبة قدرها 13,10%

البرنامج التاسع: 49249 أد أي ما يمثل نسبة قدرها 2,49%

ب- إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)

جدول عدد 3

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026) التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	انجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	113785	122500	124000	125750	133770
نفقات التسيير	58194	60461	61970	62275	64143
نفقات التدخلات	187871	223809	273980	240159	244902
نفقات الإستثمار	1064181	1475420	1507300	1587725	1667436
نفقات العمليات المالية	800	1310	2750	1100	1200
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	1424831	1883500	1970000	2017009	2111451

جدول عدد4 إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026) التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	ق م 2023	انجازات 2022	البيان
1600000	1500000	1455048	1377540	1131753	البرنامج 1 : البنية الأساسية للطرق
212000	210000	207474	227575	125366	البرنامج 2: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت
245066	255638	258229	228387	127227	البرنامج 3: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان
54385	51371	49249	49998	40485	البرنامج 9: القيادة والمساندة
2111451	2017009	1970000	1883500	1424831	المجموع

نلاحظ خلال سنة 2024 تطورا بنسبة 1,2% في حجم نفقات التأجير مقارنة بالإعتمادات المرسمة لسنة 2023، وتطورا بنسبة 1,41% خلال سنة 2025 وبنسبة 6,37% خلال سنة 2026 ويعود ذلك إلى تفعيل ترخيص إنتدابات سنتي 2022 و 2023 على ميزانية سنتي 2023 و 2024 بهدف سد الشغورات المتعلقة ببعض الاختصاصات التقنية والفنية وكذلك التدرج والترقية والإدماج والتكليف بالخطط الوظيفية إلى جانب صرف القسط الثاني من الزيادة في الأجور لأعوان الوظيفة العمومية بداية من شهر جانفي 2024 .

كما تم تقرر اعتماد زيادة سنوية بمعدل 0.5% في نفقات التسيير سنة 2025 وب 3% خلال سنة 2026.

من جهتها تسجل نفقات التدخلات تطورا هاما بنسبة 22% خلال سنة 2024، نتيجة ارتفاع تحويلات البرنامج 1 إلى فاعله العمومي "شركة تونس للطرق السيارة"، يليه إنخفاض بنسبة 14% خلال سنة 2025 ثم نسبة زيادة ب 2% سنة 2026 .

أما نفقات الإستثمار فقد سجلت تطورا محتشما بنسبة 2,17% خلال سنة 2024 وبنسبة 5,3% خلال سنة 2025 وب 5% خلال سنة 2026 ويعود ذلك أساسا إلى الوضعية المالية الصعبة حاليا ما أدى إلى عدم برمجة مشاريع جديدة و الإقتصار على مشاريع الصيانة و إستكمال المشاريع المتواصلة مثل

التقديم العام للمهمة

مشروع قنطرة بنزرت والطريق السيارة تونس جلمة بالنسبة إلى البرنامج الأول وإلى العدد الهام للمشاريع المتواصلة وصيانة المنشآت المائية وتسيير مصالح حماية الشريط الساحلي وإنجاز البنايات المدنية بالنسبة إلى البرنامج الثاني، وإلى الترفيع في نسق إنجاز الدراسات المتواصلة وانطلاق الدراسات الجديدة للأمثلة التوجيهية لهيئة التجمعات العمرانية وأمثلة تهيئة وتنمية الولايات و دراسات الرصد الترابي "أطالس الولايات" والانطلاق في إنجاز مشروع منظومة التصرف في المعلومات العقارية للبلاد التونسية من قبل ديوان قيس الأراضي ورسم الخرائط وكذلك إتمام الأشغال المتعلقة بتهديب وإدماج الأحياء السكنية جيل أول و الشروع في برنامج الجيل الثاني و مشروع اقتناء مساكن في إطار برنامج المسكن الأول بالنسبة إلى البرنامج الثالث

المحور الثاني

تقديم برامج المهمة

البرنامج عدد 1: البنية الأساسية للطرق

إسم رئيس البرنامج : السيد صلاح الزواري
تاريخ توليه مهمة "رئيس البرنامج" : 07 فيفري 2020

تقديم البرنامج: 1.1 الإستراتيجية

يسهر البرنامج 1 على تكييف البنية الأساسية للطرق مع متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية بهدف ربط مختلف جهات البلاد بطريقة تضمن سيولة واستدامة حركة المرور وسلامة مستخدميها (مواطنين و مواطنات و قطاع خاص و قطاع عام) مع مراعاة الجوانب الجمالية والبيئية وتطور الأسطول الوطني للسيارات. و ذلك بالعمل على:
-أولا ضمان استدامة وانسيابية حركة المرور بما يتيح سهولة وأمن الحركة تلبية لمطالب المواطنين والنسيج الاقتصادي (رواد الأعمال، رجال الأعمال، التخفيض من الوقت المخصص للمرور ...) باختلاف إحتياجاتهم فمن أولويات الاستثمار هو استكمال شبكة الطرق السيارة وربط الولايات الداخلية بالولايات الساحلية عبر الشروع في انجاز الطريق السيارة تونس جلمة ومضاعفة الطرق (وصلة تطاوين بالطريق السيارة) وانجاز المنعرجات (منعرج تالة بالقصرين).

- ثانيا ضمان سلامة مستعملي الطريق حيث يعمل البرنامج 1 على امتلاك شبكة من الطرق المهيكلة والمجهزة بمرافق حديثة و تهيئة شبكة الطرق المرقمة لجعلها متوافقة مع المعايير الدولية (العرض يساوي أو يفوق 7 أمتار) والصيانة الدورية للطرق مما يساهم في تقليل مخاطر حوادث المرور و كذلك الصيانة الدورية للمسالك الريفية التي لها تأثير على الفئات الهشة؛

- ثالثا مراعاة الجوانب الجمالية والبيئية مع مراعاة تطور الأسطول الوطني لذلك يعمل البرنامج 1 على تطوير البحث العلمي في مجال المواد المستخدمة لانجاز الطرق

أوصيانتها. حيث تم توقيع اتفاقية شراكة بين وزارة التجهيز والإسكان والمركز الفرنسي (CEREMA) لتنفيذ برنامج التصرف في نفايات البناء والهدم وتحويلها إلى مواد لإنجاز الطرقات وذلك في إطار مشروع تطبيق الابتكار لتطوير الاقتصاد الدائري للبناء المستدام بالبحر المتوسط 'RE MED'. ومن ناحية أخرى، أبرم مركز التجارب وتقنيات البناء اتفاقية مع المدرسة الوطنية للمهندسين بتونس والغرفة الوطنية لمنتجي الاسمنت تتمحور حول البحث في تطوير استعمال مادة الاسمنت في مجال بناء الطرقات وصيانتها اعتمادا على معالجة المادة الموجودة على عين المكان.

وعلى هذا الأساس فإن البرنامج 1 يراعي الالتزامات الدولية التي حثت عليها الوثيقة التوجيهية تونس 2035 (نسخة أولية) المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية الـ17 للتنمية المستدامة، والافريقية المتعلقة بتحقيق الأجندة الافريقية 2063. حيث يقدم البرنامج مساهمة كبيرة في تحقيق الهدف التاسع للتنمية المستدامة وعلى وجه الخصوص الهدف 9 "الصناعة و الابتكار و الهياكل الأساسية" من خلال المؤشر 9-5-1 "إنشاء بنية تحتية عالية الجودة ومستدامة ومرنة" ؛

كما يقدم البرنامج مساهمة في تحقيق الهدف 5 "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات" بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والموازنة من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز وتحقيق المساواة في التنمية والحقوق والواجبات بين المواطنين والمواطنيات سواء كانوا في الحضر أو في الريف. فيعتبر البرنامج 1 أن المرأة الريفية هي من الفئات الهشة في المجتمع رغم أن لها دور ريادي في تنمية المناطق الريفية و توفير الأمن الغذائي بها فهي تشكل 58% من اليد العاملة الفلاحية منها 15% قارة¹ وبالتالي إيلاء هذه الفئة من المجتمع العناية اللازمة سوف يساهم في مساعدة المرأة الريفية الحصول على فرص متكافئة بينها و بين الرجل في مختلف المجالات فيسهل للمرأة في الريف الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية و كذلك سوق الشغل. فإن المرأة والفتاة تظلان الأكثر تأثرا في غياب بنية أساسية ملائمة. فتم التركيز على الهدف 1-2 " تحسين نفاذ النساء والرجال من المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرقات المرقمة" والنشاط 8

"تهيئة المسالك الريفية" والنشاط D "صيانة المسالك الريفية" وإيلائهما الأهمية اللازمة من حيث رصد الاعتمادات.

و يتميز واقع قطاع الجسور و الطرقات بـ:

- شبكة من الطرقات تمتد على زهاء 20 ألف كلم من الطرقات المرقمة منها 84 % معبدة وشبكة من المسالك الريفية بطول 58,3 ألف كلم من منها 45 % معبدة وفق بيانات إدارة استغلال وصيانة الطرقات إلى حد 31 ديسمبر 2022.

- يوجد حاليا قرابة 743 كلم من الطرقات السيارة بكامل البلاد منها قرابة 571 كلم (تونس رأس جدير) تتواجد على الشريط الساحلي (70%) و 172 كلم بالمناطق الداخلية (تونس بنزرت 51 كلم و تونس بوسالم 121 كلم)

- تقلص اعتمادات الدفع السنوات الأخير مقارنة باحتياجات القطاع

- تقاعد عدد من الاعوان او مغادرة بعض الإطارات الفنية من المهندسين البلاد في اطار التعاون الفن.

ولكن يطمح البرنامج 1 إلى تحقيق المؤشرات والأهداف الكميّة في آفاق سنة 2035 على النحو التالي:

- بلوغ 1300 كلم من الطرقات السيارة

- انجاز 2000 كلم من الطرقات السريعة

- بلوغ 33000 كلم من المسالك الريفية المهيئة و المعبدة

- انجاز الوصلة الدائمة لمدينة بنزرت و جسر جربة

- بلوغ 20000 كلم من الطرقات المهيئة

- بلوغ 14000 كلم من الطرقات المدعمة بالخرسانة الاسفلتية

ولتحقيق ذلك تعتمد البرنامج 1 استراتيجية على محورين أساسيين: الأول يتمثل في تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة والمسالك الريفية على كامل تراب البلاد مما يمكن نفاذ جميع المستخدمين إلى المرافق الأساسية بكلّ أمن وسلامة وتقليل التفاوتات بين الجهات. أما الثاني فيتمثل في صيانة الرصيد المنجز من البنية الأساسية للطرقات والمسالك الريفية لمحافظة على وظيفيته. وتعطى الأولوية عند ترسيم الاعتمادات والمشاريع الجديدة إلى المحور الثاني.

2.1 الهياكل المتدخلة:

- تساهم الهياكل التالية في تحقيق أهداف ومؤشرات البرنامج 1 وهي على التوالي:
- الإدارة العامة للجسور والطرق ومختلف الوحدات حسب الأهداف التابعة لها
- الإدارات الجهوية للتجهيز والإسكان
- شركة تونس للطرق
- مركز التجارب وتقنيات البناء

1- أهداف ومؤشرات الأداء

1.2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

الهدف 1-1: تطوير شبكة الطرق السيارة والطرق المرقمة على

الصعيد الوطني والمغربي

يساهم هذا الهدف في تحقيق المحور الاستراتيجي الأول باعتبار أن تطور شبكة الطرق والطرق السيارة يجعلها تواكب تزايد حركة النقل الطرقي للبضائع وتنقل الأشخاص بين مختلف جهات البلاد وكذلك الدول المجاورة. لذلك تم اعتماد مؤشرين الأول يعنى بتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرق السيارة والثاني يعنى بنسبة الطرق التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية (عرض يساوي أو يفوق 7 أمتار).

■ المؤشرات :

✓ المؤشر 1.1.1: النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرق السيارة

يبرز هذا المؤشر طول الطرق السيارة في طور الاستغلال والمنجزة باعتبار دورها في تعزيز ربط مختلف جهات البلاد وربط البلاد التونسية بالحدود الليبية و/ أو الجزائرية، وما

يوفره ذلك من ربح للوقت وسلامة لمستعمليه وتنشيط للتبادلات التجارية مع البلدان المجاورة.

✓ تقديرات المؤشر 1.1.1

تقديرات			2023	إنجازات 2022	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024				
70,7	66	62	61	56,0	%	المؤشر 1.1.1 النسبة التراكمية لتقدم إنجاز المخطط المعتمد للطرق السيارة

تتواصل أشغال الجزء الرابط بين قابس – مدين على طول 84 كلم إلى حد ديسمبر 2022، وانطلقت أشغال الطريق السيارة تونس جلمة بصفة رسمية في أكتوبر 2022، وهي ممولة من قبل الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الأوروبي للاستثمار، مما سيكون له تأثير على تقديرات المؤشر لسنة 2023 لذلك تمت مراجعة التقديرات 2024 و2025 مقارنة بالمشروع السنوي للاداء لسنة 2023. ونأمل أن تحقق أشغال الطريق السيارة تونس جلمة تقدما هاما في الإنجاز خلال سنوات الثلاث المقبلة.

✓ المؤشر 2.1.1: نسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية (عرض يساوي أو يفوق 7 أمتار)

يبرز هذا المؤشر طول الطرقات المرقمة التي عرضها يساوي أو يفوق 7 أمتار و كذلك طول الطرقات المضاعفة باعتبار دورها في تعزيز ربط مختلف جهات البلاد وما يوفره ذلك من ربح للوقت وسلامة لمستعمليه وتنشيط للتبادلات التجارية بين الجهات و مع الدول المجاورة.

✓ تقديرات المؤشر 2.1.1

تقديرات			2023	إنجازات 2022	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024				
73,9	73,5	73,1	72,3	70,9	%	لمؤشر 2.1.1 نسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية

العديد من الأنشطة تساهم في تحقيق القيمة المنشودة لهذا المؤشر خاصة النشاط 4 الطرقات المهيكلية (مضاعفة طرقات، المنعرجات، المحولات) والنشاط 5 تهيئة وتطوير الطرقات المرقمة.

الهدف 1-2: تحسين نفاذ النساء والرجال في المناطق الريفية

المعزولة إلى شبكة الطرقات وضمان سلامتهم

يساهم هذا الهدف في تحقيق المحور الاستراتيجي الأول باعتبار باعتبار التأثير الهام لنشاطي تهيئة المسالك الريفية و صيانة المسالك الريفية على تنقل المرأة الريفية للحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وكذلك سوق الشغل؛ مما يساهم في تحسين ظروفها المادية والصحية و التعليمية ويعزز مساهمتها في النمو الاقتصادي لمنطقتها بدرجة أولى و للبلاد بدرجة ثانية.

✓ المؤشر 1.2.1: النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية لفائدة

النساء والرجال على حد سواء

يبرز هذا المؤشر تطور طول شبكة المسالك الريفية المهيئة

✓ تقديرات المؤشر 1.2.1

تقديرات			2023	إنجازات 2022	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024				
47,2	47,1	46,9	46,3	47,20	%	المؤشر 1.2.1: النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية لفائدة النساء والرجال على حد سواء

تم اعتماد المؤشر "النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية" كمؤشر قائم على النوع الاجتماعي يهدف إلى تحسين نفاذ المرأة الريفية إلى الخدمات الصحية والتعليمية والأسواق للتعزيز من تمكينها الاقتصادي. وقد تم تغيير في قيمة المؤشر للسنوات 2023 و2024 و2025 على ضوء تحيين إنجازات 2022 حيث انطلقت أشغال الجزء الثاني من تهيئة 912 كلم من المسالك الريفية موزعة على 22 ولاية بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بداية من سنة 2023 وسيكون لها تأثير على نتائج المؤشر لسنتي 2023 و2024.

الهدف 1-3: المحافظة على جودة شبكة الطرقات

يساهم هذا الهدف في تحقيق المحور الاستراتيجي الثاني للبرنامج 1 ومن خلال انجاز النشاط C صيانة واستغلال الطرقات المرقمة والنشاط E تهيئة السلامة المرورية وإصلاح أضرار الفيضانات.

✓ المؤشر 1.3.1: مؤشر جودة شبكة الطرقات المرقمة

صيانة الطرقات للحفاظ على هيكل الطريق وتوابعها في حالة تسمح بسهولة ويسر حركة المستخدمين وتوفير السلامة اللازمة لهم من أولويات البرنامج 1. و ذلك من خلال مجهودات الإدارة السنوية المتمثلة في القيام بأعمال الصيانة الاعتيادية (على حساب نفقات التسيير) والصيانة الدورية (على حساب نفقات الاستثمار).

✓ تقديرات المؤشر 1.3.1

تقديرات			2023	إنجازات 2022	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024				
74,1	72,3	70,4	69,9	66,6	%	المؤشر : 1.3.1 مؤشر جودة شبكة الطرقات المرقمة

تحقيق القيمة المنشودة للمؤشر يستوجب استكمال انجاز برنامج سنة 2021 و 2022 فيما يتعلق بالتغليف السطحي بالخرسانة الاسفلتية والانطلاق في برنامج سنة 2023 الذي يحتوي على تغليف بالخرسانة الاسفلتية، تغليف سطحي بطبقتين، تثبيت الحواشي، شحن الحواشي، وإضفاء جمالية على محيط الطرقات خصصت اعتمادات للقيام برفع الأتربة المتراكمة بجوانب الأرصفة والحواجز الإسمنتية وإزالة الأعشاب الطفيلية والعناية بالغرسات المحاذية للطرقات والمفترقات. ولتوفير سلامة أكبر لمستعملي الطريق يحتوي البرنامج على أعمال التشوير الأفقي والعمودي.

2.2 تقديم الأنشطة و علاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 1: الأنشطة ودعائم الأنشطة

(الوحدة: ألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات سنة 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة (*)
الهدف 1-1: تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغربي	المؤشر 1-1-1 النسبة التراكمية لتقدم إنجاز المخطط المعتمد لطرقات السيارة	62 %	1- تطوير شبكة الطرقات السيارة	7 300	القيام بالاستشارة العمومية لفائدة مشاريع الطرقات السيارة في مرحلة الدراسات التنسيق مع وزارة الاقتصاد والتخطيط للبحث عن تمويل لإنجاز المشاريع
			2- الطريق السيارة تونس جلمة	188 000	نشر مستجدات الوزارة (الزيارات الميدانية، المشاريع...) عبر وسائل التواصل الاجتماعي
	المؤشر 2-1-1 نسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات	73,1%	3- قنطرة بنزرت	77 500	نشر مستجدات الوزارة (الزيارات الميدانية، المشاريع...) عبر وسائل التواصل الاجتماعي
			4- الطرقات المهيكلية	233 500	التنسيق مع وزارة الاقتصاد والتخطيط للبحث عن تمويل لإنجاز المشاريع نشر مستجدات الوزارة (الزيارات الميدانية، المشاريع...) عبر وسائل التواصل الاجتماعي
			5- تهيئة وتطوير الطرقات المرقمة	59 500	التنسيق مع وزارة الاقتصاد والتخطيط للبحث عن تمويل لإنجاز المشاريع نشر مستجدات الوزارة (الزيارات الميدانية، المشاريع...) عبر وسائل التواصل الاجتماعي
			6- تدعيم الطرقات المرقمة	30 500	التنسيق مع وزارة الاقتصاد والتخطيط للبحث عن تمويل لإنجاز المشاريع نشر مستجدات الوزارة (الزيارات الميدانية، المشاريع...) عبر وسائل التواصل الاجتماعي
			7- بناء الجسور	54 500	التنسيق مع وزارة الاقتصاد والتخطيط للبحث عن تمويل لإنجاز المشاريع نشر مستجدات الوزارة (الزيارات الميدانية، المشاريع...) عبر وسائل التواصل الاجتماعي
			9- دراسات طرقية واتقان فني	7 000	القيام بالاستشارة العمومية لفائدة المشاريع الممولة
			A- طرقات بمدخل المدن	1 000	تقديم المساعدة الفنية للجماعات المحلية
	B- متابعة تقارير التحاليل المخبرية والبحث العلمي	1 000	لا توجد		
الهدف 2-1: تحسين نفاذ النساء والرجال من المناطق الريفية المعزولة الى شبكة طرقات المرقمة	المؤشر 1-2-1 النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية	46,9 %	8- تهيئة المسالك الريفية	90 000	التنسيق مع وزارة الاقتصاد والتخطيط للبحث عن تمويل لإنجاز المشاريع نشر مستجدات الوزارة (الزيارات الميدانية، المشاريع...) عبر وسائل التواصل الاجتماعي
			F- تعبيد المسالك الريفية	4 000	تقديم المساعدة الفنية للجماعات المحلية
الهدف 3-1: المحافظة على جودة شبكة الطرقات	المؤشر 1-3-1 مؤشر جودة شبكة الطرقات المرقمة	70,4%	C- استغلال وصيانة الطرقات المرقمة	242 155	القيام بزيارات ميدانية لمعاينة الأشغال
			D- صيانة المسالك الريفية	114 671	القيام بزيارات ميدانية لمعاينة الأشغال
			E- تهيئة السلامة المرورية وإصلاح أضرار الفيضانات	32 500	القيام بزيارات ميدانية لمعاينة الأشغال وحضور فعاليات تتعلق بالسلامة المرورية
			Z- نشاط المساندة	31 1922	لا توجد

(*) دعائم الأنشطة: يتعين أن تكون ذات طابع استراتيجي ولا يترتب عنها انعكاسات مالية

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

تساهم شركة تونس الطرقات السيارة في تحقيق الهدف الإستراتيجي الأول للبرنامج " تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغربي" من خلال السهر على انجاز الطريق السيارة قابس - مدن. فبانتها هذا الجزء يصبح الطول الجملي للطرقات السيارة المنجزة والمستغلة 743 كلم مما يسهل عملية تنقل الأشخاص والبضائع من أقصى الشمال (بنزرت) ومن الشمال الغربي (بوسالم من ولاية جندوبة) إلى أقصى الجنوب (الحدود الليبية برأس الجدير) وبالتالي تنشيط الحياة الاقتصادية بين أنحاء البلاد التونسية ومع البلدان المجاورة. أما عن حجم الاعتمادات المحالة لفائدة الشركة ستبلغ حوالي 250 مليون دينار سنة المالية 2024.

جدول عدد2:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

(الوحدة: ألف دينار)

الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2024	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	الفاعل العمومي
250 000	النشاط 1 - تطوير شبكة الطرقات السيارة. الانتهاء من انجاز القسط 2 من الجزء المتعلق بالطريق السيارة قابس-مدنين (84 كلم)	الهدف 1-1: تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغربي	شركة تونس للطرق السيارة

وفي نطاق مساندة شركة تونس الطرقات السيارة من الناحية المالية حيث تمر بصعوبات كبيرة أثرت على توازنها المالية، تقرر رصد مبلغ قدره 250 م د خلال سنة 2024 للمساهمة في تسديد أقساط قروض خارجية تمّ توظيفها لإنجاز طرقات سيارة وذلك قصد الإيفاء بتعهدات الدولة الضامنة لهذه القروض تجاه المقرضين الأجانب.

الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2024-2026)

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

التطور		تقديرات 2024 (2)	ق م 2023 (1)	انجازات 2022	بيان النفقات	
النسبة %	المبلغ (1)-(2)				اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع
2,3%	1225	54500	53275	52340	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
2,3%	1225	54500	53275	52340	اعتمادات الدفع	
2,6%	1283	50548	49265	49253	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
2,6%	1283	50548	49265	49253	اعتمادات الدفع	
25,0%	50000	250000	200000	170000	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
25,0%	50000	250000	200000	170000	اعتمادات الدفع	
145,8%	1276330	2151700	875370	2113904	اعتمادات التعهد	نفقات الإستثمار
2,3%	25000	1100000	1075000	860160	اعتمادات الدفع	
0,0%	0	0	0	0	اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
0,0%	0	0	0	0	اعتمادات الدفع	
112,8%	1328838	2506748	1177910	2385497	اعتمادات التعهد	المجموع
5,6%	77508	1455048	1377540	1131753	اعتمادات الدفع	

يبين الجدول 3 إعتمادات الدفع للبرنامج 1 "البنية الأساسية للطرق" المقترحة لسنة 2024 قيمة

1455048 أ د وهي موزعة حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة كما يلي:

- إعتمادات نفقات التأجير: تبلغ 54500 ألف دينار بزيادة تقدر بـ 2,3% مقارنة بالاعتمادات التي تم ترسيمها بميزانية سنة 2023.

- إعتمادات نفقات التسيير: تبلغ 50548 ألف دينار وتسجل ارتفاعا بنسبة 2,6% مقارنة باعتمادات سنة 2023. وهي تقديرات تأخذ بعين الاعتبار التوجهات الحكومية المجسدة ضمن منشور رئاسة الحكومة.

- إعتمادات نفقات التدخلات تبلغ 250000 ألف دينار وتسجل ارتفاعا بنسبة 25% مقارنة باعتمادات سنة 2023 لفائدة شركة تونس للطرق السيارة.

- إتمادات نفقات الإستثمار: تبلغ 1 100 000 ألف دينار منها 450 000 ألف دينار على موارد قروض خارجية موظفة وتسجل ارتفاعا بنسبة 2,3 % مقارنة باعتمادات سنة 2023.

- إتمادات العمليات المالية: لا شيء

نلاحظ تسجيل ارتفاع جملي في ميزانية البرنامج 1 بنسبة 5,6% مقارنة بقانون المالية لسنة 2023 (1 540 377 أ.د.).

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	ق م 2023	إنجازات 2022	البيان
58176	54688	54 500	53 275	52 340	نفقات التأجير
52265	50743	50 548	49 265	49 253	نفقات التسيير
218849	215407	250 000	200 000	170 000	نفقات التدخلات
1270709	1179161	1 100 000	1 075 000	860 160	نفقات الإستثمار
					نفقات العمليات المالية
1600000	1500000	1 455 048	1 377 540	1 131 753	<u>المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>

يبين الجدول 4 تطور اعتمادات الدفع حسب طبيعة النفقة للبرنامج 1 "البنية الأساسية للطرق" بالنسبة إلى السنوات 2024 و 2025 و 2026.

حيث قدرت اعتمادات سنة 2024 بـ 1 455 048 ألف دينار مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 5,6% مقارنة بتقديرات سنة 2023 (1 377 540 ألف دينار). أما سنة 2025 فتقدر بـ 1500000 ألف دينار بزيادة قدرها 3 % مقارنة باعتمادات سنة 2024. أما سنة 2026 فستبلغ 1600000 ألف دينار وهي بذلك تسجل ارتفاعا بـ 6.7% مقارنة بتقديرات سنة 2025. وذلك حتى تتمكن من المحافظة على نسق انجاز مقبول للمشاريع.

كما يبين الجدول:

-نفقات التأجير:

- تم إعتداد زيادة بنسبة 2,3 % مقارنة بسنة 2023 أما سنة 2025 فتم إعتداد زيادة بنسبة 0,3 % مقارنة بسنة 2024 في حين سنة 2026 تم إعتداد زيادة بنسبة 6,4 % مقارنة بسنة 2025.

-نفقات التسيير:

تم إعتداد زيادة بنسبة 2,6 % في نفقات التسيير لسنة 2024 أما سنة 2025 فتم إعتداد زيادة بنسبة 0,4 % مقارنة بسنة 2024 في حين سنة 2026 تم إعتداد زيادة بنسبة 3 % مقارنة بسنة 2025. وهي تهم ثلاث أنشطة استغلال وصيانة الطرقات المرقمة، صيانة المسالك الريفية ونشاط المساندة.

- نفقات التدخلات: تم ترسيم اعتمادات لفائدة شركة تونس للطرق السيارة بقيمة 250 مليون دينار بالنسبة لسنة 2024 و 215,4 مليون دينار لسنة 2025 و 218,8 م د لسنة 2026 وذلك لخلص التزامات الشركة تجاه الممولين الأجانب والمتعاملين معها.

- نفقات الاستثمار:

شهدت 2024 ارتفاع طفيف بنسبة 2,3 % مقارنة بسنة 2023 أما سنة 2025 فستجلى ارتفاعا بـ 7,2 % مقارنة بسنة 2024. وكذلك سنة 2026 فستجلى ارتفاعا بـ 7,8 % مقارنة بتقديرات سنة 2025. وذلك نظرا لضخامة حجم المشاريع المتواصلة خاصة فيما يتعلق بالنشاط 2 والنشاط 3 وحتى نحافظ على نسق انجاز مقبول للمشاريع في بقية الأنشطة.

- نفقات العمليات المالية: لا شيء

البرنامج عدد 2 : حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

إسم رئيسة البرنامج : السيدة نادية قويدر الطرابلسي
تاريخ توليها مهمة "رئيسة البرنامج" : 08 أبريل 2022

1- تقديم البرنامج:

1.1 الإستراتيجية

لحماية الأفراد والممتلكات، وحماية المحيط الطبيعي عموما والشريط الساحلي خصوصا، وفي إطار التحكم في المنشآت والانسجام مع تطلعات الدولة وأولوياتها، يعنى البرنامج عدد2 بحماية مستدامة ومندمجة للمناطق العمرانية من الفيضانات وللشريط الساحلي من الانجراف البحري والتحكم في المنشآت كما يسعى من خلال تنفيذ التزامات الدولة بالتعهدات و الاتفاقيات الدولية في مجال التنمية المستدامة وتطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 الى ادراج النوع الاجتماعي وتطبيق الأهداف التي تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي والتغيرات المناخية ويبرز ذلك من خلال:

✓ ضمان حماية مستدامة ومندمجة للمدن من الفيضانات وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري مع الاخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية،

✓ توفير بنايات مدنية إيكولوجية ومقتصدة للطاقة تتطّلع لإحتياجات مختلف مستعمليها،

✓ الحد من الفوارق بين النساء والرجال وتدعيم استغلال الفئات الهشة للمشاريع المنجزة من خلال إدراج مقارنة النوع الاجتماعي،

✓ إعداد استراتيجية للتصرف في مخاطر الفيضانات ومخطط مديري لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري وعند تصميم المنشآت والبنائات المدنية.

ونظرا لحرص البرنامج على التطوير والتحسين من الأهداف والدفع نحو مواكبة المستجدات المعاصرة وتقوية البرنامج وأسسها، وجب القيام بالتشخيص الموضوعي والبحث عن سبل النجاعة وعليه فقد تم ضبط أهم نقاط القوة وعرضها كالآتي:

- توفر الخبرات المختصة في المجال وتنوع الاختصاصات المساعدة على متابعة انجاز المشاريع،
- توفر الأطر القانونية والهيكل المؤسسية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية،
- القبول الاجتماعي للهدف الاستراتيجي،
- توفر ظروف العمل الملائمة لإنجاح المشاريع،
- انخراط الدولة في المعاهدات الدولية والتزاماتها تجاه دعم أهداف التنمية المستدامة،
- التوجه نحو التكنولوجيات الحديثة واعتماد النمذجة والرقمنة لاختزال الأجل وتحقيق النجاعة.

أما نقاط الضعف فتتمثل في:

- الصعوبات في تحرير حوزة المشاريع ومواجهة التعدي على حرمة الملك العمومي البحري
- غياب منظومة معلوماتية بمصالح الدراسات والأشغال وتشنتت المعطيات الأساسية
- غياب استراتيجية لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري،
- قلة المقاولات ومكاتب الدراسات المختصة في ميدان الدراسات والأشغال البحرية،
- ارتباط المشاريع بعدد الجهات الفاعلة مما يتسبب في التعطل بسيرها ويرجع ذلك الى عدم توفر النصوص القانونية التي تنظم العلاقة بين صاحب المنشأ وصاحب المنشأ المفوض فيما يتعلق بالمشاريع المينائية، التداخل في أدوار كل من وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي والإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية،...
- الصعوبات التي يواجهها الفاعلون العموميون،
- نقص في قدرات التدخل للإدارة العامة للبنىات المدنية في مجال البناء المستدام بهدف تطوير القدرات الفنية للمتدخلين في تصميم وانجاز البنىات المستدامة،
- نقص في ادراج النوع الاجتماعي في البرنامج الوظيفي للمشاريع،
- التأثيرات المباشرة وغير مباشرة للتغيرات المناخية على أهداف البرنامج،
- خروج الكفاءات والمراجع المهنية إما بالإحالة على التقاعد أو الترقيات لمناصب عليا مع عدم تعويضها،

وعليه تم ضبط إستراتيجية البرنامج والتي تتمحور حول:

- حماية مستدامة ومندمجة للمناطق العمرانية وللشريط الساحلي ،
- إحكام إنجاز منشآت مفوضة مستدامة تساهم في التقليل في الفوارق المبنية على النوع الإجتماعي.

وتتمثل أولويات كل محور استراتيجي فيما يلي:

حماية مستدامة ومندمجة للمناطق العمرانية وللشريط الساحلي :

تتمثل أولويات هذا المحور في تمكين الافراد والممتلكات العامة والخاصة من الحماية المستدامة اللازمة لتجنب مخاطر الفيضانات والتوقي من التغيرات المناخية وذلك من خلال:

-حماية المناطق ذات الأولوية والتي هي عرضة أكثر من غيرها لخطر الفيضانات وذلك من خلال تحيين الدراسة الاستراتيجية للتحكم في خطر الفيضانات إلى غاية سنة 2050 أخذا بعين الإعتبار للتغيرات المناخية التي يشهدها العالم.

-ضمان مواصلة تعهد جميع منشآت الحماية المنجزة بالتنظيف والصيانة والتدعيم وذلك بصفة دورية وكلما استلزم الأمر.

بالإضافة الى الحماية المستدامة للشريط الساحلي من خلال:

*تحديد وإعادة تحديد الملك العمومي البحري والمينائي

*حماية المناطق المهددة بالانجراف البحري،

*إعداد استراتيجية ومخطط مديري لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري والتوقي من التغيرات المناخية الى أفق سنة 2050.

إحكام إنجاز المنشآت المفوضة المستدامة والمراعية للنوع الإجتماعي:

- تتمثل أولويات صاحب المنشأ المفوض في ميدان البنايات المدنية في وضع خطة وطنية كفيلة بتنمية وتطوير البناء المستدام في إطار سياسة متكاملة تأخذ بعين الاعتبار العنصر البيئي والتطور التكنولوجي في المجال عبر:

- انجاز مشاريع بنايات مدنية مقتصدة للطاقة ومحافظة على البيئة بما يعزز البناء المستدام،
- تقديم المساندة الفنية لعدد الوزارات لإنجاز مشاريع البنايات في القطاعات المعنية،

● تعزيز التشريعات والقوانين في مجال البناء في إطار تعزيز القطاع والمساهمة في التنمية المستدامة والمندمجة.

- أما في ما يخص المنشآت المينائية المفوضة فتسعى الإدارة العامة للمصالح الجوية و البحرية الى أفق سنة 2030 لاحكام انجاز جميع المشاريع المفوضة للموانئ البحرية بصفة مندمجة ومستدامة تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية استعمال الطاقة المتجددة عند التصميم وتستجيب لمتطلبات أصحاب المنشآت وجميع الفئات المستغلة للموانئ.

2.1 الهياكل المتدخلة:

يتكون البرنامج 2 "حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت" من برنامجين فرعيين مركزيين و24 برنامج فرعي جهوي. ويتضمن البرنامج الفرعي 1 "حماية المناطق العمرانية من الفيضانات" من وحدة عملياتية واحدة وهي "إدارة المياه العمرانية" بينما ينقسم البرنامج الفرعي 2 "حماية الشريط الساحلي و إحكام إنجاز المنشآت" إلى وحدتين عمليتين و هما "الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية" و"الإدارة العامة للبنىات المدنية" حيث يشتركان في خصوصية كونهما صاحب منشأة مفوض. ويمثل كل برنامج فرعي جهوي وحدة عملياتية وهي "الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان".

كما يتضمن البرنامج مساهمة ثلاثة فاعلين عموميين في تحقيق أحد أهداف البرنامج الفرعي الثاني والمتعلق ب"المحافظة على الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي والتحكم في انجاز المشاريع البحرية المفوضة" وهم:

شركة الدراسات وتهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس،

شركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية،

شركة الدراسات واستصلاح سبخة بن غياضة.

وهي شركات تم احداثها لمتابعة مشاريع وطنية هامة بعلاقة بالشريط الساحلي وتساهم في تحقيق أحد أهداف البرنامج الفرعي الثاني وهو المتعلق ب" حماية مستدامة ومندمجة للشريط الساحلي".

أهداف ومؤشرات الأداء

■ **الهدف 1-2: ضمان حماية المدن من الفيضانات في ظل التغيرات المناخية**
في إطار حماية مستدامة ومنتجة للمناطق العمرانية وللشريط الساحلي ضبط البرنامج عدد 2 الهدف الأول والمتمثل في ضمان حماية المدن من الفيضانات في ظل التغيرات المناخية. حيث يسعى البرنامج الفرعي 1 إلى العمل على الترفيع في مستوى الحماية على قاعدة تواتر تناهز 50 سنة للحصول على مدن صامدة ومستدامة أخذا بعين الاعتبار للتغيرات المناخية وذلك إلى حدود أفق 2050 من خلال إعداد دراسات سنويا لإنجاز مشاريع بمختلف المدن والتجمعات السكنية المهتدة بالفيضانات للتخفيف من حدتها وتأثيراتها المحتملة على الأرواح البشرية والممتلكات، ومن خلال الحفاظ على مردودية المنشآت المنجزة في هذا الإطار وحتى تؤدي وظيفتها على أحسن وجه ودون عوائق. حيث تقوم إدارة المياه العمرانية بإعداد برامج لصيانة وتعهده هذه المنشآت مع تحديد نوعية التدخل الواجب القيام به بهدف المحافظة على جودة المنشآت المنجزة ضمانا لديمومتها وصمودها.

ولبلوغ الغاية المنشودة للهدف تم اعتماد مؤشرين لقيس الأداء وهما:

- نسبة إنجاز مشاريع المخطط الاستراتيجي،

- النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات.

■ المؤشرات:

✓ المؤشر 1.1.2: نسبة إنجاز مشاريع المخطط الاستراتيجي

يمثل هذا المؤشر العدد الجملي للمشاريع التي يتم إنجازها وقبولها بصفة وقتية إلى حدود تاريخ تحيينه مقارنة بالعدد الجملي للمشاريع المبرمجة بالمخطط الاستراتيجي. ويتم احتساب قيمة هذا المؤشر في إطار تقييم الإنجازات التي تقوم بها إدارة المياه العمرانية لضمان بلوغ هدف «: ضمان حماية المدن من الفيضانات في ظل التغيرات المناخية إلى أفق 2050»

✓ تقديرات المؤشر 1.1.2

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
100	99	97	98	98	%	نسبة إنجاز مشاريع المخطط الاستراتيجي

شهدت الأشغال في الوقت الحالي نسبة تقدم هامة لبعض المشاريع إلا إنه من المتوقع أن يعرف المؤشر تراجعاً لتبلغ قيمته 97 % سنة 2024 نتيجة فسخ صفقتين . ومن المتوقع أن يبلغ المؤشر نسبة تقدم 100 % سنة 2026.

✓ المؤشر 2.1.2: النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات

يمثل هذا المؤشر طول المنشآت التي يتم جهرها وتنظيفها سنويا بمختلف الولايات مقارنة بالطول الجملي لمنشآت الحماية المنجزة إلى تاريخ تحيين المؤشر. ويتم احتساب قيمة هذا المؤشر في إطار تقييم الإنجازات التي تقوم بها إدارة المياه العمرانية لضمان بلوغ هدف "ضمان حماية المدن من الفيضانات في ضل التغيرات المناخية إلى أفق 2050".

ولتأمين وظيفية هذه المنشآت وديمومتها تقوم مصالح الإدارة بوضع برنامج سنوي لصيانتها و تعهدها بالتنظيف بمعدل ثلاث تدخلات في السنة نتيجة الإلقاء المتواصل للفضلات بأنواعها بالمنشآت بالإضافة إلى السكب المتواصل للمياه المستعملة بها و كذلك التعدي على حرمة الأودية و منشآت الحماية من الفيضانات

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2026	2025	2024		2022		
97	85	78	98	97	%	المؤشر 2.1.2: النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات

ترتبط تقديرات هذا المؤشر بعدد المشاريع المنجزة خلال السنة المنقضية حيث يتم إدراج جهر وتنظيف المنشآت المنجزة ضمن برنامج التدخل السنوي لجهر وتنظيف منشآت الحماية ذات الصلة.

وتجدر الإشارة إلى أنه انطلاقاً من سنة 2024 سيتم احتساب قيمة المؤشر باعتبار التدخل المتكرر لجهر وتنظيف المنشآت خلال السنة وهو ما يفسر الفارق المبين بالجدول بالنسبة لتقديرات النسبة السنوية لجهر المنشآت التي من المتوقع أن تبلغ 98 % سنة 2023 و 78 % لسنة 2024 بعد تعديل طريقة احتساب المؤشر.

الهدف 2.2: حماية مستدامة و مدمجة للشريط الساحلي:

في اطار حماية مستدامة و مدمجة للمناطق العمرانية و للشريط الساحلي ضبط البرنامج عدد 2 الهدف الثاني و المتعلق بحماية مستدامة و مدمجة للشريط الساحلي حيث يسعى البرنامج الفرعي عدد 2 إلى المحافظة على الملك العمومي البحري و التوقي من مخاطر التغيرات المناخية التي تساهم في الانجراف البحري، و في اعداد مخطط مديري لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري.

ولتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي تم اعتماد مؤشر يتمثل في: "نسبة حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري".

المؤشر 1.2.2 : نسبة حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري:

يمثل هذا مؤشر النتائج النهائية السنوية المتعلقة بحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري مقارنة بما تم برمجته خلال نفس السنة. ولاحتراب هذا المؤشر يتم اعتماد فترة زمنية معينة و برمجة الطول المعني بالحماية من الشريط الساحلي خلال هذه الفترة.

ويتم من خلال هذا المؤشر قياس نسبة تقدم الانجاز مقارنة بالهدف المنشود و يعتبر هذا المؤشر انعكاسا لمدى تحقق جزء من الهدف في فترة زمنية محددة.

يرتبط هذا المؤشر بإنجاز المشاريع المرسمة بمخطط التنمية و قد تمت مراجعته و إعادته للصفر باعتبار انتهاء القيمة المستهدفة سنة 2022 (مخطط التنمية 2016-2022) و وضع قيمة مستهدفة جديدة ضمن مخطط التنمية 2023-2025.

و قد تم الشروع في وضع مخطط مديري لحماية الشريط الساحلي في أفق 2050 والذي سيتم اعتماده لاحقا في وضع القيمة المستهدفة طويلة المدى.

✓ تقديرات المؤشر 1.2.2

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف: حماية مستدامة و مدمجة للشريط الساحلي.
2026	2025	2024		2022		
100	80	50	15	-	%	المؤشر 1.2.2 نسبة حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري

- لم يتم احتساب المؤشر سنة 2022 بالقيمة المستهدفة الجديدة باعتبارها تنطلق سنة 2023 حسب مخطط التنمية 2023-2025. و من المتوقع تحقيق نسبة انجاز للمؤشر تقدر بـ 15%، حيث سيقع الانطلاق في مشروع حماية الشريط الساحلي برجيش- سلقطة (القسط 1 و 2) و مشروع اعادة

حاجز الحماية الحجري بالرفراف ومشروع ترميم وإعادة بناء جزء من الرصيف بالحوض الخارجي للميناء الترفيهي بالمنستير.

■ الهدف 3.2 : انشاء بنايات مدنية ومنشآت مينائية مفوضة مستدامة.

في اطار إحكام إنجاز المنشآت المفوضة المستدامة ضبط البرنامج عدد 2 الهدف الثالث المتمثل في "انشاء بنايات مدنية ومنشآت مينائية مفوضة مستدامة" وذلك من خلال:

- تعزيز البناء المستدام عبر الإعتماد على الدراسات القطاعية في مجال البناء وسياسة الدولة في مجالي التحكم في الطاقة وادراج مقارنة النوع الإجتماعي في ما يخص البنايات العمومية
- الأخذ بعين الاعتبار أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك التوقي من التغيرات المناخية ومراعاة النوع الاجتماعي عند تصميم وانجاز المشاريع في ما يتعلق بالمنشآت المينائية المفوضة.

ويتم قياس الهدف من خلال ثلاثة مؤشرات متعلقة بـ:

- النجاعة الطاقية للبنايات،
- نسبة دراسات البنايات المدنية المعلنة والمراعية للنوع الاجتماعي،
- نسبة الأداء الفني للمشاريع المينائية المفوضة.

✓ المؤشر 1.3.2 : النجاعة الطاقية للبنايات

تسعى الإدارة إلى اعتماد تقنيات جديدة تمكن من تخفيض استهلاك الطاقة في البنايات لذلك فإنه كل ما انخفض هذا المؤشر كلما تم الترفيع في النجاعة الطاقية. تم اختيار هذا المؤشر لما له من دلالة قيمية في مستوى استهلاك الطاقة للبنايات ويقع إعتماد التقنين الحراري بالنسبة للمباني الخاضعة للقرار المشترك من وزيرة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية ووزير الصناعة والطاقة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة المؤرخ في 2008/07/23، المتعلق بضبط الخاصيات الفنية الدنيا التي تهدف إلى الاقتصاد في الطاقة في مشاريع تشييد وتوسعة المباني المعدة للمكاتب أو ما يماثلها، واعتماد نفس التمشي كحد أدنى بالنسبة للمشاريع الغير خاضعة لهذا القرار.

✓ انجازات وتقديرات المؤشر 1.3.2

تقديرات			2023	انجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف : انشاء بنايات مدنية ومنشآت مينائية مستدامة في اطار احكام انجاز المنشآت المفوضة.
2026	2025	2024		2022		
55	60	65	68	68	م ² /kwh/السنة	المؤشر 1.3.2 النجاعة الطاقية للبنايات

لم تتجاوز الحاجيات الطاقية للبنايات خلال سنة 2022، 68kwh/2م/السنة "الصف 1"، حيث أنه طبقا للتصنيف الطاقى يجب أن لا تتجاوز هذه الحاجيات 95 م²/kwh/السنة "الصف 3".

- بالنسبة لسنة 2023 من المتوقع المحافظة على نفس قيمة المؤشر هو 68 م²/kwh/السنة.

- سيتم العمل على تحسين النجاعة الطاقية للبنىات خلال السنوات القادمة علما وأتأنا بصدد العمل على مراجعة النصّ الترتيبي المتعلق بالتصنيف الطاقى نحو الترفيع فيه (تحسين التصنيف الطاقى).

المؤشر 2.3.2 : نسبة دراسات البنىات المدنية المعلنة والمراعية للنوع الاجتماعى:

✓ إنجازات وتقديرات المؤشر 2.3.2

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف : انشاء بنىات مدنية ومنشآت مينائية مستدامة فى اطار احكام انجاز المنشآت المفوضة.
2026	2025	2024		2022		
40	30	20	10	5*	%	المؤشر 2.3.2 نسبة دراسات البنىات المدنية المعلنة والمراعية للنوع الاجتماعى

- (*) بالنسبة إلى سنة 2022 تم إعداد فعليا دراسة واحدة من قبل الجانب الفرنسى الوكالة الفرنسية للتنمية ممولة مشروع تطوير الخدمات الصحية بسيدي بوزيد عن طريق قرض، يأخذ فيها بعين الاعتبار النوع الاجتماعى بمنطقة سيدي بوزيد وذلك عن طريق تعيين مكتب دراسات فرنسى مختص فى النوع الاجتماعى مهمته القيام بتشخيص الوضعية وتقديم مقترحات تأخذ بعين الاعتبار احتياجات كل الفئات المنتفعة مشروع الخدمات الصحية المنجزة عند إعداد التصاميم الضرورية لتنفيذ الأشغال. وسيتم الأخذ بهذه الدراسة عند إعداد التصاميم الضرورية لتنفيذ الأشغال مشروع المستشفى الجامعى المتعدد الاختصاصات بقفصة.

- بالنسبة إلى بقية المشاريع سيتم الاعتماد على نفس المنهجية وذلك بإدراج النوع الاجتماعى بكراس الشروط الخاصة بتعيين المصممين وبالدراسات والانجاز وتقييم المناظرات المعمارية على هذا النحو وهو ما يفسر تطور التقديرات للسنوات القادمة.

المؤشر 3.3.2 : مستوى الأداء الفنى للمشاريع المينائية المفوضة

يتم من خلال هذا المؤشر قياس نسبة نجاعة إحكام إنجاز المشاريع المينائية المفوضة مع احترام الأجال ومبالغ الصفقات وضمان جودة الأشغال وبما يستجيب لمتطلبات صاحب المشروع ومستغلي الميناء.

✓ - تقديرات المؤشر 3.3.2

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف : انشاء بنىات مدنية ومنشآت مينائية مستدامة فى اطار احكام انجاز المنشآت المفوضة.
2026	2025	2024		2022		
90	85	75	70	77.5	%	المؤشر 2.2.2 مستوى الأداء الفنى للمشاريع المينائية المفوضة

تم تحقيق نسبة 77.5 % سنة 2022 و من المنتظر تحقيق نسبة 70% سنة 2023. وعلى ضوء تقديرات 2023-2025 تسعى الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية إلى تطوير مستوى الأداء الفني للمشاريع بشكل تصاعدي و ذلك لتحقيق انجاز منشآت مينائية مفوضة تستجيب لمعايير التنمية المستدامة.

2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

يبين الجدول الموالي تقديم مختلف الأنشطة للبرنامج (التي لها انعكاس مالي على ميزانية البرنامج) ودعائم الأنشطة 2 (ليس لها انعكاس مالي) التي تساهم في تحقيق قيمة المؤشر للسنة المالية المعنية. كما يتضمن التأثير المالي لكل نشاط (تقدير للاعتمادات الخاصة بكل نشاط):

جدول عدد 1 :

الأنشطة ودعائم الأنشطة للبرنامج "2"

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة
الهدف 1.2: ضمان حماية المدن من الفيضانات في ضل التغيرات المناخية	المؤشر: 1.1.2: نسبة إنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي	97%	اعداد الدراسات وإنجاز الأشغال لحماية المناطق العمرانية المدن من الفيضانات	145 000	لا توجد
	المؤشر: 2.1.2: النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات	78%	الصيانة	30 000	لا توجد
			المساعدة للبرنامج الفرعي 1	3 060	
الهدف 2.2: حماية مستدامة و مندمجة للشريط الساحلي من الانجراف البحري	المؤشر: 1.2.2: نسبة إنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي	50%	حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري و احكام انجاز المنشآت المينائية	6 500	تحديد وإعادة تحديد الملك العمومي البحري والملك العمومي المينائي
			متابعة مشاريع تبرورة وبحيرة تونس الجنوبية وسبخة بن غياضة	2 750	تدخل الفاعلين العموميين المعنيين: إعداد استراتيجيات والبحث عن سبل تمويل للمشاريع: البحث عن ممولين خواص (أجانب أو محليين) أو شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص....
الهدف 3.2: انشاء بنايات مدنية ومنشآت مينائية مفوضة مستدامة	المؤشر: 1.3.2: النجاعة الطاقية للبنايات	65%	انجاز بنايات مقتصدة للطاقة والتحكم في جودة و تقنيات البناء	3 350	لا توجد
	المؤشر: 2.3.2: نسبة البنايات المدنية المعلنة و المراعية للنوع الاجتماعي	20%	متابعة انجاز الدراسات	0	لا توجد

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة	
	المؤشر: 3.3.2: مستوى الأداء الفني للمشاريع المينائية المفوضة	%75		0		
			المساندة	15 282		
			مجموع البرنامج عدد 2			207 474

* منها 993 أددخل الإدارات الجهوية الساحلية لصيانة أجزاء من الشريط الساحلي والملك العمومي البحري.

** منها 539 أد مساندة على المستوى الجهوي

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

يضم البرنامج مساهمة ثلاثة فاعلين عموميين وهم شركات تم احداثها لمتابعة مشاريع وطنية هامة بعلاقة بالشريط الساحلي وتساهم في تحقيق أحد أهداف البرنامج الفرعي الثاني وهو المتعلق بـ"المحافظة على الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي والتحكم في انجاز المشاريع البحرية المفوضة" والتمثلة في:

- شركة الدراسات وتهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس
- شركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية
- شركة الدراسات واستصلاح سبخة بن غياضة.

يقوم الفاعلون العموميون المرتبطون بالبرنامج بالسهر على تنفيذ مشاريعهم حيث تم إخراج حوزة هذه المشاريع من ملك عمومي بحري إلى ملك دولة خاص لفائدتها.

ويبين الجدول الموالي تدخلات الفاعلين العموميين المذكورين في علاقة بالبرنامج "2" ومدى مساهمتهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الموكولة إليهم في الغرض وحجم الاعتمادات المحالة لهم بعنوان سنة 2024.

جدول عدد 2 :

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة: ألف دينار

الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2024 (إن وجدت)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	الفاعل العمومي
2 150	المتابعة البيئية و إزالة التلوث و تهذيب السواحل من خلال أشغال الصيانة والتعهد بكل المنطقة التي تسمح 420 هك على طول الشريط الساحلي لمدينة صفاقس.		شركة الدراسات وتهينة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس "تبرورة"
200	متابعة تطور الوضع البيئي ومراقبة جودة مياه بحيرة تونس الجنوبية، الصيانة الدورية للبوابات المائية والقيام ببعض الأشغال للهندسة المدنية للمحافظة على البحيرة في انتظار تنفيذ مشروع استثماري بها.	يسهر الفاعلون العموميون على تنفيذ مشاريعهم المتواجدة على الشريط الساحلي وبالتالي فان مهمتهم بعلاقة بحماية الشريط الساحلي والمحافظة عليه.	شركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية
400	مواصلة التصفية العقارية لموقع المشروع الذي يسمح 142 هك على ساحل مدينة المهدية، مواصلة أشغال صيانة المنشآت المنجزة والقيام بالدراسات الاقتصادية لتسويق المشروع. مراقبة جودة المياه		شركة الدراسات وتهينة سبخة بن غياضة بالمهدية

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2024-2026)

في إطار تنفيذ استراتيجية البرنامج عدد 2 فقد وقع رصد الاعتمادات اللازمة ضمن إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026) و نلاحظ من خلال الجدول التالي أن نسبة تطور النفقات تتفاوت حسب البرامج الفرعية والأنشطة الخاصة بها.

جدول عدد 3
تقديرات ميزانية البرنامج
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

(الوحدة: ألف دينار)

التطور		تقديرات 2024 (2)	ق م 2023 (1)	انجازات 2022	بيان النفقات	
النسبة %	المبلغ (1)-(2)				اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
2,38%	407	17500	17093	16067	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
2,38%	407	17500	17093	16059	اعتمادات الدفع	
2,24%	52	2374	2322	2127	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
2,24%	52	2374	2322	2078	اعتمادات الدفع	
0,00%	0	0	0	0	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
0,00%	0	0	0	0	اعتمادات الدفع	
-75,58%	-267500	86450	353950	184370	اعتمادات التعهد	نفقات الإستثمار
-10,64%	-22000	184850	206850	106429	اعتمادات الدفع	
109,92%	1440	2750	1310	800	اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
109,92%	1440	2750	1310	800	اعتمادات الدفع	
-70,89%	-265601	109074	374675	203364	اعتمادات التعهد	المجموع
-8,83%	-20101	207474	227575	125366	اعتمادات الدفع	

جدول عدد 4:
إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	ق م 2023	إنجازات 2022	البيان
18666	17546	17 500	17 093	16 059	نفقات التأجير
2463	2392	2 374	2 322	2 078	نفقات التسيير
					نفقات التدخلات
189671	188962	184 850	206 850	106 429	نفقات الاستثمار
1200	1100	2 750	1 310	800	نفقات العمليات المالية
212000	210000	207 474	227 575	125 366	المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
212000	210000	207 474	227 575	125 366	المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

ان الاعتمادات المرصودة للبرنامج عدد 2 من خلال اطار النفقات متوسط المدى (2023-2025) تمثل تقريبا جملة الاعتمادات اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية والوصول إلى القيمة المستهدفة لمختلف مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

● بالنسبة للبرنامج الفرعي 1 (حماية المدن من الفيضانات): ستشهد ميزانية الاستثمار لسنة 2024 انخفاضا مقارنة بسنة 2023 حيث انخفضت قيمة الاستثمارات من 195 مليون دينار إلى 175 مليون دينار منها 142 مليون دينار على ميزانية الدولة و 33 مليون دينار على القروض الخارجية الموظفة ويعود ذلك إلى اعطاء الأولوية المطلقة للمشاريع المتواصلة. كما تم اقتراح ما قيمته 30 مليون دينار لصيانة المنشآت المائية خلال سنة 2024 حيث أصبح من الضروري تدعيم الاعتمادات المرصودة لهذا النشاط نظرا لتطور شبكات منشآت حماية المدن من الفيضانات وأيضا للتغيرات المناخية المشهودة وارتفاع تواتر تهطل الأمطار سنويا.

● بالنسبة للبرنامج الفرعي 2 (حماية الشريط الساحلي والتحكم في المنشآت): لقد تم رصد 6500 مليون ديناراً ضمن ميزانية سنة 2024 ونلاحظ من خلال هذه الاعتمادات أن البرنامج الفرعي عدد 2 حافظ تقريبا على نفس قيمة الاعتمادات المرصودة خلال سنة 2023 وهي 6.600 مليون دينار ويعود ذلك خاصة إلى اعطاء الأولوية للمشاريع المتواصلة وحلحلة المشاريع التي تشكو

بعض الصعوبات في إنجازها، لكن من خلال اطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)، فإن السنوات القادمة ستشهد تطورا هاما في النفقات و هو ما سيكون له الانعكاس الايجابي في تحقيق جزء من أهداف البرنامج.

● وقع رصد ضمن ميزانية الإدارة العامة للبنىات المدنية 3.350 مليون دينار سنة 2024 (وهو راجع بالأساس إلى خلاص مشروع تهيئة المعابر الحدودية).

● بالنسبة للبرنامج الفرعي 3 (البرنامج الجهوي): تطبيقا لمبدأ الحوار وتنفيذا لمقترحات الجهات فقد ارتفعت ميزانية البرنامج الجهوي من 1496 ألف دينار سنة 2023 إلى 1532 ألف دينار سنة 2023 أي بنسبة 2.5% تقريبا وهي نسبة مقبولة لتسيير مصالح حماية الشريط الساحلي وإنجاز البنىات المدنية.

البرنامج عدد 3 :التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

إسم رئيس البرنامج : السيد نجيب السنوسي

تاريخ توليه مهمة "رئيس البرنامج" : 07 فيفري 2020

- تقديم البرنامج:

1.1 الاستراتيجية

تتمثل غاية برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان في تحسين جودة الحياة للجميع عبر تهيئة دامجة ومتوازنة ومستدامة للمجال الترابي والحضري يراعي التوازنات الإيكولوجية والديموغرافية والإحتياجات الخاصة بجميع الفئات من نساء ورجال وفق متطلبات التنمية الإجتماعية والاقتصادية والتغيرات المناخية والحق في النفاذ للسكن اللائق والميسر لكافة الفئات الاجتماعية دون تمييز.

يعتبر السكن اللائق حقا وهدفا من أهداف التنمية المستدامة لعلاقته المباشرة بكرامة الإنسان ورفاهيته وعلى هذا الأساس يرنو البرنامج عدد 3 إلى تطوير مدن ذكية ومستدامة ودامجة تركز الحق في السكن اللائق والملائم على قدم المساواة ودون تمييز وتستجيب للحاجيات المتطورة للمواطنات والمواطنين وحقوق الأجيال الحالية والقادمة من أطفال وشباب وتراعي النوع الاجتماعي وتأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية والكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية.

لذلك سيتمّ خلال فترة مخطط التنمية 2023-2025 تحيين 235 مثال تهيئة عمرانية.

وفي مجال توفير الأراضي الصالحة للبناء، ستتولى الوكالة العقارية للسكنى اقتناء حوالي 369 هك بمناطق تدخل عقاري وبيع 149 هك بكامل ولايات الجمهورية.

وفي مجال توفير السكن الاجتماعي لفائدة الفئات محدودة الدخل سيتم في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي التدخل لفائدة 3567 منتفعا ببرنامج إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها وإنجاز حوالي 3980 مسكنا ومقسما اجتماعيا.

ولتمكين الفئات الاجتماعية متوسطة الدخل من الحصول على مسكن اجتماعي أو اقتصادي لائق
تقدّر تدخلات الصندوق بالمسكن لفائدة الأجراء ما يقارب 215 مليون دينار.

وتقدّر الاستثمارات في قطاع السكن بحوالي 12000 م د لإنجاز قرابة 100 ألف مسكنا منها 80
% عن طريق البناء الذاتي و20% عن طريق الباعثين العقاريين الخواص. كما تقدر مساهمة
الباعثين العقاريين العموميين بحوالي 4100 مسكنا باستثمارات جمالية تقدر بحوالي 490 م د.

وبالرجوع إلى خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لسنة 2030، يرمي الهدف الحادي عشر
للتنمية المستدامة بالأساس إلى ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة
وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة. ويشكل التعاون بين الجمهورية التونسية وبرنامج
الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أولوية كبرى في توجهات الحكومة التونسية نظرا لأهمية
المرحلة الحالية في تونس التي تزيد فيها نسبة التحضر عن 70% حيث أن مختلف مجالات
التعاون تساعدنا على تحقيق الوصول العادل والمناسب للخدمات الأساسية والمستدامة في المناطق
الحضرية التي تساهم في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والدامجة.

كما إن استكمال استراتيجية الدولة وتعزيز الطموح في اتجاه الحياد الكربوني في أفق 2050،
يعتبر توجهها ملزما لكل الدول بموجب الفصل 4 من اتفاق باريس حول المناخ وذلك من خلال
توجهات التهيئة الترابية والحضرية المستدامة.

وتهدف هذه الاستراتيجية الى تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة لتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام
2050 وذلك عبر تحديد أهم البرامج القطاعية التي يمكن اعتمادها لـ:

- تركيز أسس التنمية النظيفة ذات الانبعاثات الضعيفة من الغازات الدفيئة إلى أفق 2050، خاصة
في مجالات الطاقة والنقل والتجهيز والصناعة والفلاحة والتصرف في النفايات،

-التخفيف من تداعيات التغيرات المناخية في المجالات الأكثر حساسية، على غرار الموارد
المائية، والأمن الغذائي، والشريط الساحلي والمنظومات الإيكولوجية والصحة والسياحة.

واعتبارا لأهمية هذا المسار وإمكانية مساهمته في تعزيز أسس التنمية المستدامة، والمتناغمة مع
حجم الرهانات المناخية بتونس، تمّ التوجه نحو تطوير الطاقات المتجددة التي تساهم في خفض

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى 46 % بحلول 2050 وتقليص الكثافة الطاقية بنسبة 3% سنويا أي 30% بحلول 2035.

كما تبين من خلال إعداد السياسة الحضرية الوطنية أن تونس بحاجة ماسة إلى سياسة تنمية جهوية جريئة وشاملة وطموحة وقادرة على تعديل الأبعاد التنموية بشكل عميق ويمثل تنفيذ السياسات الوطنية، وخاصة السياسة الحضرية الوطنية دور محفز ومسرع لتفعيل اللامركزية التي تركز بالأساس على التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

حيث تم استكمال السياسة الحضرية الوطنية التي تم اعدادها بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وفق مقاربة تشاركية مع كل المتدخلين في المجال من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، مع الاخذ بعين الاعتبار لأولويات واستراتيجيات التنمية الوطنية، بدمج القضايا الشاملة مثل الديمقراطية التشاركية وتعزيز حقوق الإنسان بما في ذلك الحق في السكن، والحق في المدينة، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الطفل، والمشاركة مع الشباب، وحماية البيئة، والتنمية الاقتصادية المستدامة والاندماج الاجتماعي. وتعتمد السياسة الحضرية على تنفيذ مشاريع نموذجية ليتم فيما بعد تقييمها ومن ثم تعميمها على كامل التراب الوطني.

تمكن السياسة الحضرية الوطنية من مراقبة الأولويات، ثم تشخيص التوجهات واقتراح خيارات سياسية للقضايا الحضرية الرئيسية المتعلقة بالمجالات ذات الصلة بالتحكم في التوسعات الحضرية ومزيج الأنسجة العمرانية وتثمين الإمكانيات المحلية وحماية التراث المادي وغير المادي وتثمينه، والوصول العادل إلى الخدمات الحضرية (خاصة النقل العام والخدمات والمرافق الحضرية)، دمج الفئات غير المستقرة والضعيفة والمساواة وعدم التمييز والسكن اللائق بأسعار معقولة، والحماية من المخاطر والكوارث الطبيعية، فرض الضرائب المحلية العادلة، الحق في المدينة، العقارات المطهرة والحكم الحضري الجيد، والاعتراف الحقيقي بمبادئ الديمقراطية التشاركية في عمليات التخطيط الحضري، والشراكة بين الجهات الفاعلة.

كما تمكن السياسة الحضرية الوطنية من إعداد وثيقة إستراتيجية حول تصور ورؤية وإرشادات واضحة حول التنمية المستدامة والتغيير المرن للمدن التونسية.

وقد أحدثت تونس استراتيجيات وأدوات عملية لإعادة تنظيم المجال الترابي والعمراني تربط بين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي.

حيث تمّ إعداد نصوص وقوانين بغية تنظيم المجال الترابي وجاذبيته وتحسين جودة الحياة وتحقيق التنمية الاقتصادية العادلة بين الجهات وتقليص التفاوت الاجتماعي، ومن أبرزها مجلة التهيئة الترابية والتعمير لسنة 1994 وعدد من نصوصها التطبيقية. وفي إطار مزيد إحكام التصرف في المجال الترابي والعمراني تمّ إصدار مجلة الجماعات المحلية خلال سنة 2018.

فالتهيئة الترابية بصفة جزئية والتعمير بدرجة صلب صلاحيات الجماعات المحلية لذا فإنّ مراجعة مجلة التهيئة الترابية والتعمير باتت ضرورية بما ينسجم مع ما نصّت عليه مجلة الجماعات المحلية.

وتمرّ تونس اليوم كباقي دول العالم بجملة من التغيرات الاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى التغيرات المناخية والمشاكل البيئية والتوسع العمراني على الأراضي الفلاحية مما يمثل ضغوطات كبيرة على جودة الحياة وتهديدا للأجيال القادمة.

حيث تشهد جل المدن التونسية توسعا عمرانيا أفقيا غير منظم نتيجة لاستفحال ظاهرة البناء الفوضوي وانتشار الأحياء العشوائية على حساب الأراضي الفلاحية الخصبة مما تسبب في اختلال الوظائف العمرانية للمدن ويقدر التوسع العمراني العشوائي خارج أمثلة التهيئة العمرانية ما بين 30% و 40% من مجموع المساحات التي يتم تعميمها، والذي يساهم بشكل كبير في فقدان للأراضي الفلاحية وللمساحات الخضراء وفضاءات ترفيه وبناءات صديقة للبيئة.

كما يمثل أيضا عائقا أمام تمتع المواطن بالعيش الكريم ورفاهية تضمن له جودة حياة جيّدة، ممّا يتطلب توفير تمويلات لتهيئة تلك الأحياء وتهذيبها.

ولئن تحيل المعطيات إلى أهمية النتائج المسجلة وتطور الإطار التشريعي في مادة التعمير والتهيئة، وفي تمويل السكن الاجتماعي وتحسينه وفي تسجيل العقارات وكذلك في فتح المجال للباعثين العقاريين الخواص لتوفير السكن، فإن قطاع السكن والسكن الاجتماعي بالتحديد في ارتباطه الكلي بقطاع التهيئة العمرانية والتخطيط الحضري، لا يزال يشكو العديد من الصعوبات من بينها:

● انعدام التناغم والانسجام بين سياسات الدولة القطاعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وغياب آليات خصوصية من شأنها مساعدة الدولة على تركيز البنية التحتية والمشاريع الكبرى والتجهيزات المهيكلة لضمان تنمية شاملة ومستدامة للتراب الوطني والرفع من قدرته التنافسية.

- عدم قدرة منظومة التخطيط العمراني على الاستباق ومواكبة التوسع العمراني السريع، أدى إلى انتشار أحياء سكنية فوضوية على حساب الأراضي الفلاحية المتاخمة للمدن،
- غياب الربط بين مخططات التهيئة الترابية والعمرانية وأمثلة التنقلات الحضرية والأمثلة المرورية،
- ضعف الرقابة والمتابعة وتنفيذ قرارات الهدم في البنايات غير المرخص لها،
- ندرة الأراضي الصالحة للبناء وارتفاع أثمانها خاصة داخل التجمعات السكنية الكبرى واحتداد المضاربات العقارية،
- تراجع انتاج الباعثين العقاريين العموميين الراجع لصعوبة الاجراءات القانونية المعمول بها للحصول على التراخيص اللازمة من جل المصالح المتدخلة مما يتسبب في تعطل الدراسات وكذلك الإنجاز. وصعوبة التسويق نتيجة ارتفاع كلفة المسكن أمام انخفاض القدرة الشرائية للمواطن،
- ارتفاع أسعار المساكن وعدم تلاؤمها مع القدرة الشرائية للمواطن خاصة الفئات ذات الدخل المحدود والمتوسط،
- جمود تقريبي لسوق السكن المعد للكراء وعدم إقبال المستثمرين على إنجاز هذا الصنف من المشاريع،
- ظاهرة احتكار الأراضي وخاصة منها القابلة للتعمير مع ارتفاع أسعارها والكائنة داخل أمثلة التهيئة العمرانية مما دفع بالفئات الاجتماعية الضعيفة وحتى المتوسطة لإقامة مساكنها في مناطق سكنية عشوائية ودون ترخيص مسبق في البناء،
- طول إجراءات المصادقة على ملفات التقسيمات العمرانية ورخص البناء مما ساهم في الإخلال بالمشهد العمراني المتمثل في إنشاء تقسيمات غير منظمة دون المصادقة عليها،
- غياب آليات خصوصية تساعد البلدية على تمويل برامج التهيئة والتجهيز المدرجة بأمثلة التهيئة العمرانية.

لذلك سيتم ببرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان العمل على المحاور الاستراتيجية التالية:

■ المحور الأول: - تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة ودمجة للجميع من خلال التخطيط الترابي والعمراني

■ المحور الثاني: سياسة سكنية تيسر نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام

■ المحور الأول: تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة ودمجة للجميع من خلال التخطيط الترابي والعمراني

تتمثل التوجهات الكبرى للتهيئة الترابية في:

-إعداد ومراجعة الأمثلة التوجيهية للتهيئة والرصد الترابي مع اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي.

-تهيئة المجال الترابي الوطني تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الكبرى المرتقبة خلال السنوات القادمة والمتمثلة أساسا في التغيرات الديمغرافية وتمركز السكان وتهرم المجتمع والتغيرات المناخية والتغيرات التكنولوجية وتأثيراتها أساسا على الحوكمة الترابية وعلى التصرف في المجال الترابي، وقد تمّ الانطلاق في دراسة تحديد ووضع خرائط للمناطق المهددة بالتغيرات المناخية الشديدة.

- الرفع من القدرة التنافسية للتراب الوطني ودعم الانفتاح على الفضاء المغاربي والاندماج في الاقتصاد العالمي.

-إعادة النظر في التقسيم الترابي الحالي للبلاد بما يتماشى والنظرة الداعية لدمج المناطق الأكثر حركية بالمناطق الأقلّ حظا وذلك عبر وضع إطار مؤسسيّ مناسب.

- تدعيم التنمية الجهوية الشاملة والمتوازنة من أجل تقليص الفوارق بين الجهات وتنويع القاعدة الاقتصادية بها والعمل على استكشاف الفرص التي تتيحها مختلف الجهات والأقطاب الاقتصادية.

- الارتقاء بمراكز الولايات إلى أقطاب عمرانية فاعلة وقادرة على جلب الاستثمارات الوطنية والخارجية والنهوض بالمدن الصغرى والمتوسطة.

- إحكام استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة قصد تحقيق استدامة التنمية.

- تطوير آليات المتابعة لاستعمالات المجال الترابي اعتمادا على التقنيات الحديثة في مجال الجغرافة الرقمية وبنوك المعطيات وتقنيات الاتصال.

-مرافقة مسار حوضرة المدن الكبرى على غرار تونس و صفاقس وسوسة لتصبح قاطرة للتنمية في هذه المناطق وذلك من خلال تطوير رؤية شاملة لتنميتها وتدعيم قدرتها التنافسية على المستوى المتوسطي.

- اعتماد السياسة الحضرية الوطنية الجديدة.

- إحداث وكالات ترمير وتهيئة داخل الجهات،

- تطوير مرصد ديناميكية المجال ودعمه بالإمكانات الضرورية.

- مراجعة مجلة الترمير وتهيئة الترايبية.

وتتمثل التوجهات الكبرى للتهيئة العمرانية في:

-الاسراع في استكمال مراجعة مجلة التهيئة الترايبية والترمير وإعداد النصوص التطبيقية الخاصة بها واعتبارها أولوية قصوى ولا تحتمل التأجيل نظرا لكونها آلية لدفع الاستثمار العام والخاص ولتطوير أساليب حوكمة المجال الترايبى العمرانى بأكثر فاعلية واندماج،

- إدراج النوع الاجتماعى صلب الدراسات المتعلقة بإعداد الاستراتيجيات المستدامة للتهيئة والتنمية العمرانية. حيث ينبغي أن توجه سياسات التحضر نحو نهج أكثر شمولاً وتكاملاً يعزز الشعور بالرفاهية والمساواة بين الجنسين والتنقل الآمن للمرأة والحد من العنف ضدها وتمكينها اقتصادياً، مع تحقيق المساواة بين الجنسين وإيلاء اهتمام خاص للشباب والفتيات والفتيان الذين يعيشون في المناطق شبه الحضرية وفي الأحياء الفقيرة،

-تسهيل الوصول إلى الأماكن العامة والخدمات الحضرية لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة.

-الرفع من جودة الدراسات العمرانية لتحسين الفضاءات العمرانية وللمحافظة على جمالية المدن

وخصوصياتها العمرانية والمعمارية في إطار تهيئة عمرانية مستدامة،

-تطوير الحوكمة الحضرية ودعم المسار اللامركزي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة،

-مراعاة التغيرات المناخية والبيئة في التنمية الحضرية وتعزيز الادمج الاجتماعى والترايبى،

-الحد من التوسع العمرانى العشوائى وإرساء آليات لمتابعة ومراقبة مشاريع التهيئة،

- وضع سياسة جديدة للمدينة لمقاومة البناء الفوضوي وانتشار الأحياء العشوائية وتحسين

جودة الحياة داخل المدن لتكون جاذبة للاستثمارات،

- رصد ومتابعة النمو العمراني وتركيز المنظومات المعلوماتية الجغرافية لمزيد التحكم في التمدد العمراني، وفي هذا المجال تم تصميم البوابة الجغرافية للمعطيات العمرانية لنتمين مختلف قواعد معطياتها ووضعها على ذمة مختلف المتدخلين العموميين في مجال التعمير بتونس الكبرى.

كما تمّ في هذا الصدد الإعداد لوضع قاعدة معطيات جغرافية خاصة بشبكة الطرقات في تونس الكبرى تشتمل على بيانات دقيقة وشاملة تمكن من متابعة النمو العمراني والقيام بمختلف الدراسات.

- تغطية المدن بالشبكة الجيوديزية.

- مساعدة البلديات خاصة حديثة التأسيس على إنجاز أمثلة التهيئة العمرانية وذلك بتكوين وتقديم الإرشادات اللازمة وبمساعدها على اعتماد المقاربة التشاركية وعلى مطابقتها مع استراتيجيات التنمية العمرانية.

■ المحور الثاني: سياسة سكنية تيسر نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام

تتمثل سياسة السكن بصفة عامة في إيجاد آليات لمساعدة الفئات الضعيفة والمتوسطة الدخل على توفير مساكن لائقة ومقاسم بأسعار مدروسة من جهة وبتوفير وسائل النهوض بالسكن القائم وبتهيئة الأحياء السكنية وإدماجها لفائدة الجميع على حدّ السواء ودون تمييز وذلك من خلال الخطوط العريضة والتوجهات الكبرى التي تم رسمها في الإستراتيجية الوطنية للسكن والمتمثلة بالأساس في:

-إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإسكان مع مراعاة احتياجات النساء/الفتيات والرجال/الفتيان، بما يكفل الحد من أوجه عدم المساواة والتفاوت بين الجميع،

-توفير مدخرات عقارية تستغل حصريا في إقامة مشاريع سكنية اجتماعية وغيرها بالتنسيق مع وزارة أملاك الدولة،

-إعادة النظر في موضوع الجباية العقارية وخاصة للفئات الضعيفة والمتوسطة والأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي للميدان العقاري الذي يكتسي صبغة اجتماعية للمواطن لضمان سكن لائق ولا يمكن اعتباره موردا مستمرا لميزانية الدولة وملجأ لتغطية النقص الحاصل في الموارد المالية العمومية،

- اعتماد السكن المستدام والإيكولوجي القائم على الموارد الطبيعية المستدامة،

- استنباط آليات تمويل مستدامة لتمويل المشاريع السكنية،

- تثمين الرصيد السكني القائم وخاصة في المراكز العمرانية القديمة الذي يهدف إلى النهوض بالتراث العمراني لبلادنا وتثمين قيمته التاريخية والمعمارية، ويتدخل البرنامج في المراكز العمرانية القديمة ذات القيمة التراثية والمعمارية قصد إعادة تأهيلها وإدماجها في محيطها العمراني على نحو يطور جاذبيتها الثقافية والسياحية.

- اعتماد نظام إحصائي مبني على مقارنة النوع الاجتماعي: تطوير مرصد العقار والسكن.

1.2 الهياكل المتدخلة:

يضم برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان برنامجا فرعيا مركزيا و24 برنامجا فرعيا جهويا:

- يتمثل البرنامج الفرعي الأول على المستوى المركزي في تهيئة المجال الترابي والعمراني وسياسة الإسكان وهو من المحاور الاستراتيجية لمهمة التجهيز والذي يتميز بطابعه الأفقي ونظرتة الشاملة وترابطه الوثيق ببقية القطاعات الحيوية (الأنشطة الاقتصادية والاتصال والنقل...).

- البرامج الفرعية الجهوية والمكونة من 24 برنامجا فرعيا جهويا للتهيئة الترابية والتعمير والإسكان.

وتساهم مختلف الوحدات العملياتية التابعة للبرنامج عدد 3 في تحقيق تلك الأولويات وهي على التوالي:

■ الإدارة العامة للتهيئة الترابية

■ إدارة التعمير

■ وكالة التعمير لتونس الكبرى

■ الإدارة العامة للإسكان

■ وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي

كما يتولى الفاعلون العموميون المساهمة في إنجاز مختلف الأنشطة الخاصة ببرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان وتنفيذ سياسة المهمة في مجال قطاع السكن وذلك عبر مختلف البرامج الوطنية التي تعنى بالنهوض بالأوضاع السكنية والعمرانية والتي تهدف إلى تحسين ظروف عيش المتساكنين وتحسين الخدمات العمرانية وتوفير السكن.

2- أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

■ الهدف 1-3 تهيئة ترابية وعمرانية مستدامة ودامجة للجميع

يندرج هذا الهدف في إطار تنفيذ سياسة الدولة في مجال التخطيط الترابي والعمراني التي تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة والعادلة والمستدامة بين مختلف جهات البلاد التونسية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وذلك للاضطلاع بدورها الرئيسي في إعادة هيكلة الأنسجة العمرانية وتأهيلها وإيجاد التوازن بين مختلف الجهات على المستوى الوطني مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية.

لضمان قياس المؤشر وتقييم تدخلات الإدارة العامة للتهيئة الترابية تم الاتفاق على وضع مؤشر يدخل أساسا ضمن الأنشطة المناطة بعهدتها حيث يمكن للإدارة العامة للتهيئة الترابية التحكم فيه وبالتالي العمل على توفير الشروط الضرورية لإنجازه في أحسن الظروف.

■ المؤشرات:

✓ المؤشر 1.1.3: نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي

تم اعتماد مؤشر نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي للتمكن من متابعة تطور التوزيع الجغرافي لهذه الدراسات وتدعيمه حتى يشمل كامل التراب الوطني حيث توفر الدراسات الإطار الملائم لضبط التوجهات العامة للتهيئة والبرامج والمشاريع القطاعية والتجهيزات المهيكلية الكبرى التي من شأنها تعزيز القدرة التنافسية للمناطق المعنية وتدعيم وحدة التراب الوطني بالإضافة إلى ما توفره آليات المتابعة لتطويع التقنيات الحديثة للرصد الترابي قصد ترشيد استغلال موارد وخصوصيات الجهات لتحقيق تنمية مستدامة وعادلة ومتوازنة لكامل التراب الوطني.

تقديرات المؤشر 1.1.3

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
%95	%90	%87	%85	%83	نسبة	المؤشر 1.1.3 نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي

سيواصل تدعيم نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة الترابية سنة 2023 من خلال برمجة إعداد دراسة المثال التوجيهي لتهيئة المجموعة العمرانية لسوسة الكبرى هذا بالإضافة إلى الشروع في إعداد الدراسة الاستراتيجية "المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني 2050" والعمل على إتمام إعداد الدراسات المتواصلة والتي تشمل الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية والمناطق الحساسة وبعض الدراسات الخصوصية. وبذلك سيتم تعزيز مؤشر قيس الأداء ليتطور من 83% المسجل سنة 2022 إلى 85% سنة 2023 و 87% سنة 2024 ليصل إلى نسبة تعادل 95% موفى سنة 2026 خاصة مع تقدم إنجاز المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني.

✓ المؤشر 1.2.3: نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية

تمّ اعتماد مؤشر نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية لاعتمادها كعنصر من العناصر الفاعلة في تنظيم استعمال المجال العمراني وذلك بهدف تحقيق تنمية عمرانية عادلة ومستدامة.

✓ إنجازات وتقديرات المؤشر 1.2.3: نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
16.5%	15%	13.5%	12%	9.5%	نسبة	المؤشر 1.2.3 نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية

لقد تم ضبط عدة معايير على المستوى الدولي من شأنها تصنيف البلدان حسب "مؤشر جودة الحياة" من ذلك اعتبار مساحة دنيا للمناطق الخضراء المخصصة لكل مواطن، كما أن توفر الخدمات وعدد التجهيزات والمرافق العمومية الموضوعية على ذمة المواطن يعتبر مؤشر على مستوى التحضّر... لذلك تم أخذها بعين الاعتبار لاحتساب "مؤشر نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية".

وبذلك تطور مؤشر قيس الأداء من 9.5% سنة 2022 إلى 12% سنة 2023، كما انه من المنتظر تسجيل نسبة 13.5% سنة 2024 و نسبة 15% سنة 2025 ليصل إلى نسبة تعادل 16.5% موفى سنة 2026.

✓ المؤشر 2.2.3: نسبة التوسعات العمرانية على حساب الأراضي الفلاحية

تعتبر المحافظة على الاراضي الفلاحية من أهم الأولويات ومن الركائز التي تقوم عليها سياسة الدولة سواء على مستوى تنمية الموارد الفلاحية او على مستوى تحقيق الأمن الغذائي للبلاد التونسية، وهي من أهم النقاط التي تلتقي فيها الاستراتيجية التنموية للبلاد على مستوى عدة وزارات وخاصة وزارتي التجهيز والإسكان ووزارة الفلاحة.

✓ انجازات وتقديرات المؤشر 2.2.3: نسبة التوسعات العمرانية على حساب الأراضي الفلاحية

يعتبر مؤشر نسبة التوسعات على حساب الأراضي الفلاحية من المؤشرات الهامة والتي من شأنها تقييم نجاعة الآليات المعتمدة لتحقيق التوجه الاستراتيجي للدولة والذي يهدف إلى الحد من التمدد العمراني على حساب الأراضي الفلاحية والمحافظة عليها.

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
%13	%15	%17	%19	%21	نسبة	المؤشر 2.2.3 نسبة التوسعات العمرانية على حساب الأراضي الفلاحية

● لقد تمّ تغيير تسمية المؤشر من نسبة استهلاك الأراضي الفلاحية المدرج بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022 إلى نسبة التوسعات على حساب الأراضي الفلاحية وذلك لمزيد توضيحه وذلك باستعمال مصطلح "التوسعات".

وبذلك تطور مؤشر قياس الأداء من 21% سنة 2022 إلى 19% سنة 2023، كما انه من المنتظر تسجيل نسبة 17% سنة 2024 و نسبة 15% سنة 2025 ليصل إلى نسبة تعادل 13% موفى سنة 2026.

المؤشر 4.1.3: نسبة الدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي

يعتبر مؤشر نسبة الدراسات الخاصة بالتهيئة الترابية والعمرانية المراعية للنوع الاجتماعي من المؤشرات الهامة التي تمكن من تقييم مدى مراعاة إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مختلف الدراسات.

انجازات وتقديرات المؤشر 4.1.3: نسبة الدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي

التقديرات			2023	الإنجازات 2022	الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2026	2025	2024				
01 - دور المدن الثانوية في تحقيق التوازن الحضري لتونس الكبرى	01 - دراسة حول الفضاء العمومي والنوع الاجتماعي	01 - منهجية إعادة تأهيل وهيكلة الأنسجة الحضرية بتونس الكبرى	01 - دراسة حول التكيف مع التغيرات المناخية من خلال تهيئة عمرانية مستدامة	02 - دراسة حول تطوير مرصد للحركية المستدامة - مثال التنقلات الحضرية بتونس الكبرى	عدد الدراسات المراعية لنوع الاجتماعي	وكالة التعمير لتونس الكبرى
01 - دور المدن الثانوية في تحقيق التوازن الحضري لتونس الكبرى	03 - دراسة حول الفضاء العمومي والنوع الاجتماعي - تأثير المشاريع العمرانية الكبرى على مسار حوضرة العاصمة - إخراج دليل تركيز ماوي السيارات	03 - منهجية إعادة تأهيل وهيكلة الأنسجة الحضرية بتونس الكبرى - إعداد دليل لتركيز التجهيزات الجماعية للبلديات - إخراج دليل عملي لإعداد الأمثلة المرورية والمقاطع العرضية لطرقات الحضرية	01 - دراسة حول التكيف مع التغيرات المناخية من خلال تهيئة عمرانية مستدامة	02 - دراسة حول تطوير مرصد للحركية المستدامة - مثال التنقلات الحضرية بتونس الكبرى	العدد الجملي للدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني	
%100	%33.33	%33.33	%100	%100	نسبة الدراسات الخاصة بالتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي	
-	-	01 -المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة لجزر قرقنة	08 -الأمثلة التوجيهية لتهيئة كل من المجموعة العمرانية لمدينة: مدنين و سوسة الكبرى والمستير وتطاوين والمهدية وزغوان -المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة للسباسب السفلي -المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة للسباسب العليا	0	عدد الدراسات المراعية لنوع الاجتماعي	الإدارة العامة للتهيئة الترابية
-	-	01	09	01	العدد الجملي لدراساتالخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني	
%0	%0	%100	%88,88	%0	نسبة الدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي	
-	-	01 دراسة الخصوصيات المعمارية لجهة الوسط الشرقي	-	-	عدد الدراسات المراعية لنوع الاجتماعي	إدارة التعمير
-	-	01 دراسة الخصوصيات المعمارية لجهة الوسط الشرقي	-	-	العدد الجملي لدراساتالخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني	
%0	%0	%100	%0	%0	نسبة الدراسات المراعية لنوع الاجتماعي	
%33.33	%11.11	%44.44	%33.33	%33.33	نسبة الدراسات الخاصة بالتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي	البرنامج عدد 3

من الملاحظ أن المؤشر شهد استقرارا خلال سنتي 2022 و2023 حيث بلغ 33.33%، وذلك بإدراج وكالة التعمير لتونس الكبرى لثلاث دراسات تعنى بالنوع الاجتماعي خلال هذه الفترة وهي دراسة حول تطوير مرصد للحركية المستدامة ومثال التنقلات الحضرية بتونس الكبرى في سنة 2022، ودراسة حول التكيف مع التغيرات المناخية من خلال تهيئة عمرانية مستدامة في سنة 2023.

كما تمت برمجة 8 دراسات من قبل الإدارة العامة للتهيئة الترابية وتتمثل في الأمثلة التوجيهية لتهيئة كل من المجموعة العمرانية لمدن مدنين وسوسة الكبرى والمنستير وتطاوين والمهدية وزغوان ودراستين لتهيئة المناطق الحساسة للسباسب السفلى والسباسب العليا.

ومن المتوقع أن يشهد المؤشر ارتفاعا في موفى سنة 2024 حيث سيبلغ 44.44%، وذلك ببرمجة كل من إدارة التعمير لدراسة الخصوصيات المعمارية لجهة الوسط الشرقي و وكالة التعمير لتونس الكبرى لدراسة حول منهجية إعادة تأهيل وهيكل الأنسجة الحضرية بتونس الكبرى. وبرمجة إعداد دراسة المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة بجزر قرقنة من قبل الإدارة العامة للتهيئة الترابية .

وخلال سنة 2026 تعتزم الوكالة إنجاز دراسة حول دور المدن الثانوية في تحقيق التوازن الحضري لتونس الكبرى تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي وبالتالي من المأمول أن يبلغ المؤشر 33.33%.

الهدف 2-3 تيسير نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام

■ تقديم الهدف:

يتمثل الهدف الأساسي لسياسة الإسكان في توفير السكن اللائق والمستدام وتحسين الظروف السكنية من خلال وضع برامج تستجيب لحاجيات كل الفئات الاجتماعية على قدم المساواة ودون تمييز، وخاصة ذوي الدخل المحدود والمتوسط وتوفير المرافق الأساسية والتجهيزات الجماعية. وإذ بلغت نسبة التحضر ببلادنا 70% نظرا لتزايد رقعة التوسعات العمرانية بما فيها تنامي الطلب على المساكن والذي يؤثر على البيئة، لا سيما فيما يتعلق باستهلاك الطاقة وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وبالرغم من أنه لا تزال غالبية المباني مبنية باستخدام مواد تقليدية مثل

الخرسانة والأجر، والتي لها بصمة كربونية كبيرة، كما أن معظم المباني غير معزولة بشكل جيد، مما يزيد من استهلاك الطاقة للتدفئة في الشتاء والتبريد في الصيف، حيث يمثل استهلاك الطاقة في قطاع البناء ما يقرب من 40 ٪ من إجمالي استهلاك الطاقة في البلاد، فاننا نعمل على تطوير سكن لائق ومستدام في اطار مشروع قرار مشترك بين وزيرة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية ووزيرة الصناعة والمناجم والطاقة يتعلق بضبط الخصائص الفنية الدنيا التي تهدف الى الاقتصاد في الطاقة في مشاريع تشييد وتوسعة المباني المعدة للسكن.

✓ ويعكس الهدف الاستراتيجي نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام التوجه الاستراتيجي للسياسة العمومية في مجال السكن وذلك باعتماد مؤشرات قياس الأداء الخاصة به والمتمثلة في مؤشر العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيأة ومؤشر النسبة التراكمية لتهديب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية و مؤشر النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمنحة أو بقرض تحسين السكن.

✓ المؤشر 1.2.3: العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيأة

تم اعتماد مؤشر العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيأة قصد قياس مدى تطوّر عدد المساكن والمقاسم التي يتمّ توفيرها من سنة إلى أخرى لفائدة مختلف الفئات الاجتماعية والتي تنجز في إطار الحساب الخاص بالنهوض بالسكن لفائدة الأجراء وفي إطار البرنامج الخاص للسكن الاجتماعي وفي إطار برنامج المسكن الأول.

✓ إنجازات وتقديرات المؤشر 1.2.3

التقديرات			2023	الإنجازات 2022	الوحدة	مؤشر الأداء:
2026	2025	2024				
24710	21979	18715	16517	11185	عدد تراكمي	العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيأة في إطار البرنامج الخاص للسكن الاجتماعي.
9000	6800	5740	4736	3766		العدد التراكمي للمساكن المنجزة في إطار الفوبرولوس
3950	3350	2920	2520	2412		العدد التراكمي للمساكن المنجزة في إطار برنامج المسكن الاول
37660	32129	27375	23773	17363		مجموع العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيأة

بلغت تقديرات مجموع العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيأة 23773 خلال سنة 2023، موزعة بين 16517 مسكن ومقسم في إطار البرنامج الخاصي للسكن الاجتماعي، و4736 مسكن ومقسم في إطار الفوبرولوس و2520 مسكن في إطار المسكن الأول.

وستبلغ تقديرات المساكن التي سيتم إنجازها إلى موفى سنة 2024، 27375 مسكن ومقسم أي بنسبة تطور بلغت 15% مقارنة بسنة 2023 و32129 سنة 2025 لتصل إلى 37660 مسكنا ومقسما إلى موفى 2026، وهي موزعة كما يلي:

- بلغ العدد التراكمي للمساكن المنجزة في إطار البرنامج الخاصي للسكن الاجتماعي إلى موفى سنة 2022، 11185 مسكنا ومقسما ومن المنتظر أن يبلغ هذا العدد سنة 2023، 16517 مسكنا ومقسما اجتماعيا اي بزيادة 5382 مسكنا مقارنة بسنة 2022، وبالنسبة لسنتي 2024 و 2025 ستكون التقديرات 18715 و 21979 مسكنا ومقسما. اما سنة 2026، سيصل العدد الى 24710 مسكنا ومقسما اجتماعيا.

- أما بالنسبة للمساكن المنجزة في إطار الفوبرولوس، فمن المتوقع ان يتواصل نسق الطلب على المساكن الممولة في إطار هذه الآلية بالرغم من صدور الأمر عدد 127 لسنة 2023 المؤرخ في 10 فيفري 2023 المتعلق بتنقيح الأمر الحكومي عدد 1126 لسنة 2016 المؤرخ في 18 أوت 2016 المتعلق بضبط صيغ وشروط تدخلات صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء. حيث تضمن هذا الأمر العديد من التسهيلات التي من شأنها توسيع دائرة المستفيدين من تمويلات الصندوق وتشجيع الباعثين العقاريين على إنتاج هذا الصنف من المساكن، غير ان تواصل نفس النسق للطلب على هذه المساكن يرجع الى ارتفاع تكلفة البناء من سنة لأخرى.

✓ المؤشر 2.2.3: النسبة التراكمية لتهديب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية:

التقديرات			2023	الانجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2026	2025	2024		2022		
%100	%100	%100	%100	%98	نسبة	النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية 155 حيا(الجيل الأول)
%75	%50	%34	%12	%12		النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية 160 حيا (الجيل الثاني)
%87.5	%75	%67	%56	%56		*المجموع

*إن احتساب النسبة التراكمية للمجموع تتعلق بإنجازات كل البرامج الوطنية الجيل الأول والثاني

تم اعتماد مؤشر النسبة التراكمية لتهديب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية لقياس مدى تطور تهذيب الأحياء السكنية وإدماجه والتي تهدف إلى تحسين الظروف السكنية والمحيط العمراني للسكان.

-انجازات وتقديرات المؤشر 2.2.3-

من المتوقع تحقيق نسبة إنجاز 100% لبرنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جيله الأول بموفى سنة 2023 حيث ستم إنجاز ما يلي:

*الانتهاء من إنجاز أشغال البنية الأساسية بـ 155 حيّ،

*الانتهاء من إنجاز أشغال تحسين سكن بـ 104 مكونة من جملة 104 مكونة تحسين سكن مبرمجة،

*الانتهاء من إحداث 119 مشروع تجهيزات إجتماعية جماعية وفضاءات صناعية وملاعب أحياء من جملة 119 مشروع مبرمج،

ومن المؤمل أن تنتهي كل مكونات البرنامج مع نهاية سنة 2023.

أما فيما يتعلق بالجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية، فمن المتوقع مواصلة إنجاز الدراسات خلال سنة 2023 والإنتلاق في إنجاز الأشغال لتصل إلى نسبة 34% خلال نهاية سنة 2024، فيما يشهد مؤشر قياس الأداء استقرارا في نسبة 56% المسجلة سنة 2022 نظرا لطول فترة تعطل الدراسات، وسيطور هذا المؤشر إلى حدود 67 % سنة 2024 ليصل إلى نسبة تعادل 87.5% موفى سنة 2026 خاصة مع انتهاء أشغال تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جيله الأول وارتفاع نسق إنجاز أشغال الجيل الثاني.

✓ المؤشر 3.2.3: النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمنحة أو بقرض تحسين السكن

في إطار العناية بالرصيد السكني القائم ولمساعدة المالكين الخواص على تعهد مساكنهم وتوفير المرافق الضرورية بها من خلال القيام بعمليات الصيانة والترميم والتهديب والتطهير، يتم سنويًا تخصيص إعتمادات قدرها 10 مليون دينار من قبل الصندوق الوطني لتحسين السكن للمساهمة في تمويل هذه الأشغال، بإسنادها للفئات المعوزة و محدودة الدخل لمساعدتها على تحسين مساكنها.

وقد تم اعتماد مؤشر النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمنحة أو قرض لتحسين السكن كمؤشر قائم على النوع الاجتماعي، يهدف إلى قياس مدى تحقيق المساواة بين النساء والرجال دون تمييز في الانتفاع بمنح أو قروض تحسين السكن لتحسين ظروفهم السكنية.

- إنجازات وتقديرات المؤشر 3.2.3

التقديرات			الإنجازات		الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2026	2025	2024	2023	2022		
%50	%48	%46	%42	39%	نسبة تراكمية	النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمنحة أو بقرض تحسين السكن

- تم إسناد المنح و قروض السكن لفائدة 826 امرأة خلال سنة 2022 أي ما يعادل 39 % من العدد الجملي للمنح التي تمّ إسنادها للفئات المعوزة ومحدودة الدخل لتحسين ظروف عيشها.

- من المتوقع أن تبلغ نسبة النساء اللاتي سينتفعن بمنحة تحسين سكن خلال سنة 2024 حوالي 45 % لتصل إلى نسبة 50 % سنة 2026. وبذلك يتم تحقيق هدف الوصول إلى التناصف بين المرأة والرجل في الانتفاع بمنحة تحسين السكن.

المؤشر 3.3.3: النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن ومقاسم اجتماعية

تمّ اعتماد مؤشر النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن ومقاسم اجتماعية كمؤشر قائم على النوع الاجتماعي يهدف إلى قياس مدى تحقيق المساواة بين النساء والرجال دون تمييز في الانتفاع ببرامج السكن وتحديدا الانتفاع بالمساكن والمقاسم المنجزة في إطار البرنامج الخاصي للسكن الاجتماعي.

إنجازات وتقديرات المؤشر 3.3.3 ✓

التقديرات			الإنجازات		الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2026	2025	2024	2023	2022		
%41	%40	%38	%36	%32	نسبة تراكمية	النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن ومقسم اجتماعي عبر بناء مساكن وتهيئة مقاسم في إطار البرنامج الخاصي للسكن الاجتماعي
%49	%47	%45	%43	%42		النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن أو مقسم اجتماعي ميسر عبر صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء
%50	%50	%50	%50	%50		النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن اجتماعي ميسر عبر برنامج المسكن الأول
%47	%46	%44	%43	%32		معدل النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن ومقاسم اجتماعية أو مقسم اجتماعي ميسر أو مسكن اجتماعي ميسر في إطار البرنامج الخاصي للسكن الاجتماعي أو عبر صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء أو عبر برنامج المسكن الأول

- لقد تمّ إضافة تقديرات النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن أو مقسم اجتماعي عبر صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء وفي إطار برنامج المسكن الأول .
- بلغت انجازات العدد الجملي للمنتفعين بمساكن ومقاسم اجتماعية في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي 7468 وتمثل الانجازات للمنتفعات النساء إلى موفى 2022، 2415 امرأة مقابل 5053 رجل أي بنسبة تراكمية قدرها 32 % موزعة كما يلي:
- 2093 امرأة انتفعت بمسكن في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها ما يعادل 31 % من العدد الجملي للمساكن التي تمّ تسليمها والمقدرة بـ 6655 مسكن.
- 322 امرأة انتفعت بمسكن أو مقسم اجتماعي في إطار عنصر إنجاز وتوفير مساكن ومقاسم اجتماعية ما يعادل 40 % من المجموع الجملي للمساكن والمقاسم التي تمّ تسليمها والمقدرة بـ 813 مسكن.
- بلغت تقديرات العدد الجملي للمنتفعين بمساكن ومقاسم اجتماعية في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي 9537 وتمثل تقديرات النساء اللاتي سينتفعن إلى موفى 2023، 3418 امرأة مقابل 6119 رجل أي بنسبة تراكمية قدرها 36 % موزعة كما يلي:
- * 2746 امرأة انتفعت بمسكن في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها ما يعادل 35 % من العدد الجملي للمساكن التي تمّ تسليمها والمقدرة بـ 7843 مسكن.
- * 672 امرأة انتفعت بمسكن أو مقسم اجتماعي في إطار عنصر إنجاز وتوفير مساكن ومقاسم اجتماعية ما يعادل 40 % من المجموع الجملي للمساكن والمقاسم التي تمّ تسليمها والمقدرة بـ 1693 مسكن.
- تقدّر نسبة النساء اللاتي سينتفعن بمسكن أو مقسم اجتماعي 38 % خلال سنة 2024 و 40 % لسنة 2025 و 41 % لسنة 2026 وبذلك يكون هدف الوصول إلى التناصف بين المرأة والرجل في الانتفاع ببرامج السكن على مدى طويل نسبيا يتجاوز 5 سنوات .

- بلغ عدد النساء المنتفعات بمسكن أو مقسم عبر صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء 177 امرأة خلال سنة 2022 مقابل 253 رجلا أي ما يمثل نسبة 43% من عدد المساكن المسندة عبر الصندوق.
- بالرجوع للقوائم المتوفرة وفي حدود ما يتم مد الإدارة العامة للإسكان به من معطيات تتعلق ببرنامج المسكن الأول، وبعد أخذ عينة من قائمة الكشوفات للثلاثية الأولى للبنك الوطني الفلاحي من سنة 2022، تبين أن عدد النساء المنتفعات بمسكن عبر برنامج المسكن الأول بلغ 43 امرأة من جملة عدد 107 قرض تم اسناده خلال هذه الفترة، أي ما يعادل نسبة 40% من نسبة القروض المسندة. كما يلاحظ من خلال القوائم المتوفرة أن هذا الصنف من المساكن يتم اسناده في جل الحالات الى الزوجين معا أو في إطار نظام الاشتراك في الملكية. لذلك تم تقدير نسبة النساء المنتفعات بمسكن عبر برنامج المسكن الأول بحوالي 50%.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 1: الأنشطة ودعائم الأنشطة

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة(*)
1.3- تهيئة ترابية وعمرانية مستدامة وشاملة للجميع	المؤشر 1.1.3: نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي	87%	1- إعداد الأمانة التوجيهية للتهيئة والرصد الترابي	2100	<ul style="list-style-type: none"> - تمثيل الإدارة العامة والوزارة في لجان قطاعية وفرق عمل لإبداء الرأي ودراسة مشاريع في مجال التهيئة الترابية. - تمثيل الإدارة العامة وحضور ملتقيات وندوات وطنية ودولية، زيارات ميدانية في إطار إبداء الرأي حول مشاريع تنموية، -المساهمة في إعداد المخططات التنموية في القطاعات المتدخلة في مجال التهيئة العمرانية والمشاركة في لجان قطاعية وفرق عمل لإبداء الرأي ودراسة مشاريع عمرانية في مختلف المجالات (الصحة، النقل والصناعة والبيئة...).
1.3- تهيئة ترابية وعمرانية مستدامة وشاملة للجميع	المؤشر: نسبة 2.1.3 المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمانة التهيئة العمرانية	13.5%	2- إعداد الاستراتيجيات المستدامة للتهيئة والتنمية العمرانية	12770	<ul style="list-style-type: none"> - متابعة تقدم انجاز الدراسات - دراسة الملفات المتعلقة بالمشاريع العمرانية الكبرى وابداء الراي في مشاريع احداث المناطق الصناعية والمساحات التجارية الكبرى - متابعة إنجاز الدراسات الاستراتيجية والاستشرافية المتعلقة بالتهيئة العمرانية
1.3- تهيئة ترابية وعمرانية مستدامة وشاملة للجميع	المؤشر 3.1.3 نسبة التوسعات على حساب الأراضي الفلاحية	17%	3- الأشغال الجبديزية	2000	<ul style="list-style-type: none"> - القيام بالمعاينات الميدانية لإعداد محاضر الاستلام للأشغال الجبديزية و التوسعات المقترحة ضمن مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية - القيام بالمعاينات في إطار لجنة معاينة وحصر التجمعات السكنية - دراسة ملفات طلبات تغيير الصبغة الفلاحية للأراضي
			4- دعم الأمانة المركزية عبر مساندة الجماعات المحلية لإعداد ومراجعة المخططات وإعداد المسوحات الطبوغرافية	430	<ul style="list-style-type: none"> تقديم المساعدة الفنية للجماعات المحلية - التأطير والمساندة الفنية لفائدة مصالح التهيئة العمرانية بالإدارات الجهوية للتجهيز

<p>- متابعة إنجاز الدراسات الاستراتيجية والمحورية المراعية للنوع الاجتماعي في مجال التهيئة والتعمير على غرار :</p> <p>- مثال التنقلات الحضرية بجهة تونس الكبرى</p> <p>- الدراسة حول التكيف مع التغيرات المناخية من خلال تهيئة عمرانية مستدامة.</p> <p>- دراسة حول الفضاء العمومي والنوع الاجتماعي. للتنبؤ لها إنعكاس مالي</p>	4203	5- برنامج التدخل العمراني لوكالة التعمير لتونس الكبرى	44.44%	<p>المؤشر 4.1.3: نسبة دراسات تهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي</p>	
<p>- التنسيق مع البنك المركزي ومختلف البنوك حول إنجاز برنامج المسكن الأول.</p> <p>- مصادقة اللجنة الاستشارية للبعث العقاري على المشاريع المنجزة.</p> <p>- المشاركة في أعمال اللجنة الوطنية لإسناد قروض الفويرولوس بينك الإسكان.</p>	58050	6- توفير مساكن ومقاسم مهياة لفائدة الأجراء. D-إنجاز مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية	27375	<p>المؤشر 1.2.3: العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والمبسرة المنجزة والمقاسم المهياة</p>	<p>2.3- تيسير نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام</p>
<p>- متابعة إنجاز الجيل الثاني من تهذيب وإدماج أحياء سكنية -متابعة تقدم إنجاز مشاريع إحياء المراكز العمرانية القديمة من قبل اللجنة الوطنية لقيادة البرنامج.</p> <p>- متابعة تنفيذ برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة من قبل اللجان المحلية المحدثة في الغرض صلب البلديات</p>	85000 10000	7- تهذيب وإدماج أحياء سكنية 8-التهذيب والتجديد العمراني	67%	<p>المؤشر 2.2.3:النسبة التراكمية لتهذيب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية</p>	
<p>-دراسة الملفات من قبل اللجان الجهوية لتحسين السكن للمصادقة على قائمة المنتفعين بمنح وقروض لتحسين السكن</p> <p>-عرض الملفات على الوزارة قصد إحالة الاعتمادات.</p> <p>-متابعة عمليات جبر الضرر للمساكن المتضررة من الكوارث الطبيعية وذلك بالتنسيق مع المصالح الجهوية.</p>	10000	9-تحسين السكن A-برنامج الاستثمار الخاص بالجماعات المحلية	46%	<p>المؤشر 3.2.3: النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمنحة أو بقرض تحسين السكن</p>	
<p>- القيام بالمعاينات الفنية للمساكن والأبحاث الاجتماعية للعائلات المرشحة للانتفاع بالبرنامج من طرف فريق عمل منبثق عن اللجنة الجهوية.</p> <p>-ضبط قوائم الفئات الاجتماعية من طرف اللجنة الجهوية وذلك إثر ترتيبها وفق مقاييس ودراسة الاعتراضات ثم المصادقة على القوائم النهائية وإحالتها إلى لجنة قيادة البرنامج للإعلام.</p>	18000	C-إزالة المساكن البدائية وتوحيثها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها	44%	<p>المؤشر 4.2.3: النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن</p>	<p>2.3- تيسير نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام</p>

				اجتماعية ومقاسم مهياة	
	37700	D-إنجاز مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية			
	17161	Z-نشاط المساندة			
	815	Z- نشاط المساندة لـ24 برنامج فرعي جهوي			
	258229				المجموع

(الوحدة: ألف دينار)

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

يضم البرنامج مساهمة ثمانية فاعلين عموميين وهم على التوالي:

- ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري
- الوكالة العقارية للسكنى
- وكالة التهذيب والتجديد العمراني
- شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية
- الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية
- الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للشمال
- الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للوسط
- الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للجنوب

ويتولى الفاعلون العموميون المساهمة في إنجاز مختلف الأنشطة الخاصة ببرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان وتنفيذ سياسة المهمة في مجال قطاع السكن. وذلك عبر مختلف البرامج الوطنية التي تعنى بالنهوض بالأوضاع السكنية والعمرانية والتي تهدف إلى تحسين ظروف عيش المتساكنين بتحسين الخدمات العمرانية وتوفير السكن.

ومن بين الفاعلين العموميين وكالة التهذيب والتجديد العمراني التي تتولى إنجاز البرامج الوطنية للتهذيب والتجديد العمراني التي يقع تكليفها بإنجازها كصاحب مشروع مفوض.

كما تتولى شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية والشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية بمختلف فروعها المساهمة في تنفيذ استراتيجية البرنامج في مجال السكن وذلك بإيجاد الآليات لمساعدة المواطنين على توفير المسكن اللائق الذي تتوفر فيه جميع المرافق الحياتية لكافة الفئات الاجتماعية وتخصيص العدد الأوفر من المساكن لذوي الدخل المحدود حفاظا على صبغتها الاجتماعية التي بعثت من أجلها وذلك بتعديل الأسعار وبالضغط على تكلفة إنجاز المساكن.

كما تتولى الوكالة العقارية للسكن توفير الأراضي المهيأة والمعدة للسكن عبر اقتناء الأراضي المخصصة للسكن وتهيئتها وبيعها (للخواص والباعثين العقاريين والدولة والجماعات المحلية) وذلك لتمكين كل الفئات الاجتماعية من الحصول على قطعة أرض مهيأة صالحة للبناء في محيط عمراني حضاري يستجيب لمتطلباتهم مع مراعاة قدرتهم الشرائية.

حيث تسعى الوكالة إلى مواصلة المساهمة في تعديل سوق الأراضي المهيأة للسكن ومقاومة الاحتكار بالضغط على الأسعار والضغط على كلفة وأجال التهيئة عبر إنجاز تهيئة سكنية تفاضلية وتطوير الموارد الداخلية لإنجاز الدراسات ودعم المجهود البلدي في إنجاز المخططات العمرانية والمساهمة في إحداث مدن جديدة في إطار متطلبات التناسق الاجتماعي والبيئي والتنمية المستدامة.

ويبين الجدول الموالي تدخلات الفاعلين العموميين المذكورين في علاقة بالبرنامج عدد 3 ومدى مساهمتهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الموكولة إليهم في الغرض وحجم الاعتمادات المحالة لهم بعنوان سنة 2024.

جدول عدد 2:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2024 (إن وجدت)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	الفاعل العمومي
2000	أشغال جيودزية	الهدف 1.3: تهيئة ترابية وعمرانية مستدامة وشاملة للجميع	ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري
11500	مشروع منظومة التصرف في المعلومات العقارية		
6500	بناء مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية (افتناء أراضي)	الهدف 2.3: نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام	الوكالة العقارية للسكنى
88000	تهذيب وإدماج أحياء سكنية جيل ثاني		وكالة التهذيب والتجديد العمراني
2531	بناء مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية		شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية
3000			وكالة التهذيب والتجديد العمراني
113531		المجموع	

(الوحدة: ألف دينار)

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2024-2026)

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

(الوحدة: ألف دينار)

التطور		تقديرات 2024 (2)	ق م 2023 (1)	انجازات 2022	بيان النفقات	
النسبة %	المبلغ (1)-(2)				اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
2,44%	447	18800	18353	17755	اعتمادات الدفع	نفقات التسبير
2,44%	447	18800	18353	17755	اعتمادات الدفع	
2,49%	37	1521	1484	1170	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
2,49%	37	1521	1484	1152	اعتمادات الدفع	
0,38%	78	20458	20380	14860	اعتمادات التعهد	نفقات الإستثمار
0,38%	78	20458	20380	14860	اعتمادات الدفع	
-18,43%	-18040	79850	97890	85959	اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
15,56%	29280	217450	188170	93460	اعتمادات الدفع	
0,00%	0	0	0	0	اعتمادات التعهد	المجموع
0,00%	0	0	0	0	اعتمادات الدفع	
-12,66%	-17478	120629	138107	119744	اعتمادات التعهد	
13,07%	29842	258229	228387	127227	اعتمادات الدفع	

جدول عدد4:

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026) التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

تقديرات	تقديرات	تقديرات	ق م	إنجازات 2022	البيان
2026	2025	2024	2023		
20041	18840	18800	18353	17755	نفقات التأجير
1574	1529	1521	1484	1152	نفقات التسيير
22302	21000	20458	20380	14860	نفقات التدخلات
201149	214270	217450	188170	93460	نفقات الاستثمار
0	0	0	0	0	نفقات العمليات المالية
245066	255638	258229	228387	127227	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
13968	13828	13054	12169	11466	الموارد الذاتية للمؤسسات
259034	269466	271283	240556	138693	المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

يقدر مجموع الهبات المبرمجة بميزانية 2024، 15763 ألف دينار من بينها 14000 ألف دينار تندرج في إطار مشروع تهذيب وإدماج الأحياء السكنية الجيل الثاني و1500 ألف دينار لتمويل مشروع إنجاز مجمع الدوحة السكني بسيدي حسين السيجوميو263 ألف دينار لتمويل دراسة "تحديد ووضع خرائط للمناطق المعرضة للمخاطر المناخية الشديدة" في إطار مشروع "المخطط الوطني للتأقلم: تعزيز التخطيط في مجالي التنمية والتهيئة الترابية" PAN - Plan

« **d'Adaptation National aux changements climatiques** »، مبلغ الهيئة الجملي هو 330 ألف دولار أمريكي بتمويل من قبل صندوق المناخ الأخضر (Fund Green Climate).

تقدر اعتمادات التعهد المرسمة لبرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان لسنة 2024 بـ 120629 ألف ديناراً. توزع نفقات الاستثمار المقدرة بـ 79885 ألف دينار بين 11885 ألف دينار على الموارد العامة للميزانية و 20000 ألف دينار على موارد القروض الموظفة و 48000 ألف دينار على الحسابات الخاصة في الخزينة.

تقدر اعتمادات الدفع المرسمة لبرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان لسنة 2024 بـ 258229 ألف ديناراً. توزع نفقات الاستثمار المقدرة بـ 217520 ألف دينار بين 65450 ألف دينار على الموارد العامة للميزانية و 104000 ألف دينار على موارد القروض الموظفة و 48000 ألف دينار على الحسابات الخاصة في الخزينة. نلاحظ سنة 2024، ارتفاعاً بنسبة 16% في حجم اعتمادات الدفع بالنسبة لنفقات الاستثمارات مقارنة بالاعتمادات المرسمة بقانون المالية لسنة 2023، ويرجع ذلك لعدة عوامل نذكر من أهمها تسجيل ذروة الانطلاق في مشاريع الجيل الثاني من تهذيب وإدماج أحياء سكنية وترسيم اعتمادات بخصوص مشروع منظومة التصرف في المعلومات العقارية للبلاد التونسية ومشروع إحياء المراكز العمرانية القديمة.

● بخصوص نشاط إعداد الأمثلة التوجيهية للتهيئة والرصد الترابي بلغت تقديرات الاعتمادات لسنة 2024، 2100 ألف دينار أي بنسبة تطور تقدر بـ 133% مقارنة بالاعتمادات المرسمة بقانون المالية لسنة 2023 والتي تبلغ 900 ألف دينار. وسيتمّ خلال سنة 2024 الترفيع في نسق إنجاز الدراسات المتواصلة وانطلاق إعداد دراسات جديدة للأمثلة التوجيهية لتهيئة التجمعات العمرانية الكبرى وللأمثلة التوجيهية لتهيئة المناطق الحساسة وللرصد الترابي بالإضافة إلى دراسة المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني وهذا ما يفسّر تطور مؤشر قيس أداء نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي من 83% المسجل سنة 2022 إلى 85% سنة 2023 إلى 95% سنة 2026.

● بخصوص نشاط إعداد الاستراتيجيات المستدامة للتهيئة والتنمية العمرانية نلاحظ انخفاض نفقات الاستثمارات من 18500 ألف دينار خلال سنة 2023 إلى 12700 ألف دينار خلال

سنة 2024 ويعود ذلك إلى التخفيض في تقديرات الاعتمادات المخصصة لمشروع منظومة التصرف في المعلومات العقارية للبلاد التونسية الذي يندرج ضمن سياسة الدولة للرقمنة والحوكمة الالكترونية والبيانات المفتوحة ويعتبر هذا المشروع ركيزة أساسية في دفع نسق الاستثمار كما ينسجم مع متطلبات "أهداف التنمية المستدامة" للأمم المتحدة المتعلق بالانظمة المعلوماتية الأساسية لتحقيقها في افق سنة 2030.

اما بالنسبة لنشاط الأشغال الجيوديزية فنلاحظ أنه تمّ ترسيم نفس اعتمادات السنة الفارطة وبخصوص نشاط دعم اللامركزية عبر مساندة الجماعات المحلية لإعداد ومراجعة المخططات وإعداد المسوحات الطبوغرافية فنلاحظ ارتفاعا في تقديرات الاعتمادات لسنة 2024.

بخصوص النشاط الخاص بتوفير مساكن ومقاسم مهياة عبر برنامج المسكن الأول وصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الاجراء بلغت تقديرات الاعتمادات لسنة 2024، 58050 ألف دينار أي بنفس النسبة مقارنة بالاعتمادات المرسمة لسنة 2023، وتقدّر الاعتمادات المخصصة لتمويل اقتناء مساكن في إطار برنامج المسكن الأول بـ20000 ألف دينار خلال سنة 2024 حيث يتراوح معدل المساكن الممولة في إطار البرنامج سنويا حوالي 400 مسكنا.

أما الاعتمادات المرصودة لصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء خلال سنة 2024 فتقدّر بـ38000 ألف دينار وستشهد زيادة بقيمة 10000 ألف دينار خلال سنة 2025 و2026 حيث من المتوقع تسجيل ارتفاع طفيف في نسق الطلبات على المساكن الممولة عن طريق الفوبرولوس وكذلك على اقتناء مقاسم مهياة حيث ستبلغ التقديرات 5740 مسكنا ومقسما خلال سنة 2024 أي بزيادة قدرها 21% مقارنة بسنة 2023 ويعود ذلك للتسهيلات التي تضمنها الأمر عدد 127 لسنة 2023 المؤرخ في 10 فيفري 2023 المتعلق بتنقيح الأمر الحكومي عدد 1126 لسنة 2016 المؤرخ في 18 أوت 2016 المتعلق بضبط صيغ وشروط تدخلات صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء، والتي من شأنها توسيع دائرة المستفيدين من تمويلات الصندوق وتشجيع الباعثين العقاريين على إنتاج هذا الصنف من المساكن. غير ان تكلفة إنتاج المساكن، والتي تشهد تواسلا في الارتفاع منذ سنوات، تحدّ من فاعلية هذا الإجراء.

■ أما الاعتمادات الخاصة بنشاطي إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها وإنجاز مساكن اجتماعية وتهينة مقاسم في إطار البرنامج الخصوصي للسكن

الاجتماعي فإن الاعتمادات المرسمة لسنة 2024 والمقدّرة بـ55700 ألف دينار شهدت ارتفاعاً بنسبة 39% مقارنة بسنة 2023، كما ستشهد الاعتمادات تطوراً خلال سنوات 2024 و2025 وستخصص الاعتمادات المرسمة لسنة 2024 لخلص المشاريع التي بصدد الإنجاز والمتعلقة بعنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها وبعنصر بناء مساكن وتهيئة مقاسم اجتماعية سواء من قبل الباعثين العقاريين العموميين أو الخواص.

وهذا ما يبينه مؤشر العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسّرة المنجزة والمقاسم المهيّئة حيث نلاحظ تطوراً في تقديرات العدد التراكمي للمساكن التي سيتم إنجازها إلى موفى سنة 2023 والتي ستصل إلى 23773 مسكن ومقسم ومن المبرمج أن تبلغ 27375 مسكن ومقسم خلال سنة 2024 موزعة بين 18715 منجزة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي و5740 في إطار الفوبرولوسو 3350 في إطار المسكن الأول. ومن المبرمج أن يصل العدد الجملي للمساكن 32129 مسكن ومقسم إلى موفى سنة 2025.

● تقدّر اعتمادات الدفع المرسمة لإنجاز نشاط تهذيب وإدماج أحياء سكنية خلال سنة 2024 بـ85000 ألف دينار بزيادة قدرها 22% مقارنة بسنة 2023 ويعود ذلك إلى أن الاعتمادات المخصصة لمشروع تهذيب الأحياء السكنية والمرسمة خلال سنوات 2019 و2020 و2021 و2022 و2023 خصصت لإتمام الأشغال المتعلقة بتهذيب وإدماج الأحياء السكنية جيل أول وإنجاز الدراسات الخاصة بمشروع الجيل الثاني، أما الاعتمادات التي تمّت برمجتها لسنوات 2024 و2025 و2026 فهي مخصصة لإنجاز أشغال مشروع الجيل الثاني وهذا ما يفسّر النسق التصاعدي للتقديرات على الموارد العامة للميزانية وعلى القروض الخارجية الموظفة وهذا ما يبرز من خلال الزيادة في مؤشر أداء النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية التي تقدّر بـ54% خلال سنة 2023 و62.5% خلال سنة 2024 لتمرّ إلى 75% خلال سنة 2025 و87.5% خلال سنة 2026.

البرنامج عدد 9 : القيادة والمساندة

إسم رئيس البرنامج : السيد حاتم عيشاوية

تاريخ توليه مهمة "رئيس البرنامج" : 07 فيفري 2020

1- تقديم البرنامج :

1.1 الإستراتيجية

نظرا لوجود تحديات راهنة يواجهها البرنامج 9 والمتعلقة أساسا بالظروف الإقتصادية الهشة التي تمر بها الدولة وتوجهاتها نحو التقشف في الموارد المالية وترشيد التصرف في الرصيد البشري الموجود بالإضافة للجهود المتواصلة من أجل تعميم بطاقات الوصف الوظيفي للإمام بالشغورات والتي من شأنها أن تساعد على ترشيد التصرف في الموارد البشرية وأن تدعم دور المرأة في الولوج إلى مواقع القرار على قدم المساواة مع الرجل. كذلك الأمر بالنسبة للتحديات الرامية لرقمنة الإدارة وتعصيرها للإرتقاء بجودة الخدمات الموجهة للمواطن وطالبي الخدمات.

فإن الرؤية المستقبلية للبرنامج 9 القيادة والمساندة لمهمة التجهيز في مستهل 2035 هي الانخراط ضمن توجهات الدولة نحو ترسيخ مقومات الحوكمة الرشيدة و تحديث ورقمنة القطاع العمومي والانخراط في الإستراتيجية الوطنية المستقبلية للذكاء الاصطناعي للارتقاء بجودة الخدمات المسداة و تعصير وسائل العمل الإداري لدعم البرامج الأخرى للمهمة و مواكبة التطور التكنولوجي لتحقيق أهدافها وتحسين أدائها وترشيد التصرف في موارد مهمة التجهيز وضمان ديمومة ميزانيتها وذلك بما يتوافق مع الالتزامات الدولية خاصة منها المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وبالتحديد الهدف 16 و خاصة النقطة 7 منه الذي يعنى بالتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعّالة وشاملة وخاضعة للمساءلة في أفق 2030 بالإضافة إلى الهدف 5 الذي يرمي

إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتقليص الفوارق بينهما، إلى جانب الالتزامات الوطنية الخاصة بقطاع التجهيز كما يعكسه القانون الأساسي للميزانية وتوجهات رئاسة الحكومة المضمنة بمناشير إعداد الميزانية وكذلك إلتزاما بتوجهات القطاع المضمنة بالمخطط الثلاثي 2023-2025 ناهيك عن كل التشريعات الوطنية المتعلقة بمناهضة كل أشكال العنف و التمييز ضد المرأة وخاصة منها القانون عدد58 لسنة 2017.

فعلى المدى المتوسط تتمثل غاية البرنامج 9 في تحقيق جودة الخدمات لكسب رضائية المواطن وكافة المتدخلين في القطاع وترشيد التصرف في الموارد المادية والميزانية بما يضمن حوكمة المهمة بكل برامجها من تحقيق للشفافية والمساءلة والنجاعة بالإضافة إلى ضمان ديمومة الميزانية حتى تتمكن جل البرامج المكونة لمهمة التجهيز من الإيفاء بالتزاماتها وتحقيق اهدافها وتحسين أدائها للنهوض بقطاع التجهيز والإسكان مع حلول سنة 2026.

وتنقسم إستراتيجية البرنامج 9 إلى محورين إستراتيجيين:

-دعم حوكمة مهمة التجهيز

-ضمان تسيير ناجع لموارد مهمة التجهيز من خلال مساندة البرامج وترشيد التصرف في الموارد البشرية والمالية واللوجستية.

2.1 الهياكل المتدخلة

البرنامج 9 القيادة والمساندة يحوي برنامجين فرعيين مركزيين القيادة: تسعى لتحقيق حوكمة المهمة. والمساندة وهو برنامج فرعي ثان يضمن التسيير الناجع لموارد المهمة وترشيد التصرف في الموارد البشرية والمالية واللوجستية و24 برنامجا فرعيا جهويا للقيادة والمساندة تدعم أداء البرنامج وتحقيق أهدافه الإستراتيجية على المستوى الجهوي.

2- أهداف ومؤشرات الأداء

1.1 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء

■ الهدف 9-1: تحسين حوكمة المهمة

إن هذا الهدف الإستراتيجي المتمثل في تحسين حوكمة المهمة هو هدف مرتبط بالمحور الإستراتيجي الأول دعم الحوكمة ويتجسد ذلك من خلال المؤشرات الإستراتيجية التابعة له والتي

من المتوقع ان تضمن تحسين أداء البرامج من خلال المؤشر الأول الذي يقيس نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج التابعة لمهمة التجهيز والإسكان بالإضافة للمؤشر الثاني الذي يرصد التطور السنوي لزيارة المواقع الإلكترونية لمهمة التجهيز وذلك حرصا على تحقيق رضائية المواطن بتحسين جودة الخدمات الرقمية وبالتالي ضمان الشفافية والنجاعة والمسائلة من خلال تفعيل حوار التصرف.

■ المؤشرات :

✓ المؤشر 1.1.9 نسبة تحقيق أهداف المهمة

يقيس هذا المؤشر معدل انجاز أهداف المهمة مقارنة بالتقديرات المرسومة.

✓ تقديرات المؤشر 1.1.9

التقديرات			توقعات	انجازات	الوحدة	المؤشر
2026	2025	2024	2023	2022		
99	99	98	97	96	%	1.1.9: نسبة تحقيق أهداف المهمة

✓ المؤشر 2.1.9: التطور السنوي لزيارة مواقع واب المهمة

المؤشر يعبر على التواصل مع المواطنين عبر موقع واب الوزارة و هو مرتبط بتحسين حوكمة المهمة وخاصة بركيزة من ركائز الحوكمة الرشيدة المتجسدة في مبدأ الشفافية و النفاذ للمعلومة بكل يسر.

✓ تقديرات المؤشر 2.1.9

تقديرات			توقعات	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024	2023	2022		
1000	800	700	500	440	عدد/يوم	التطور السنوي لزيارة مواقع واب المهمة

هذا المؤشر يثبت مدى شفافية المهمة في علاقة بالمواطن و تدعيم الحوكمة المفتوحة التي تعتبر من آليات تحسين الحوكمة بمهمة التجهيز و من المتوقع أن يبلغ عدد الزائرين للموقع 500 مواطن

باليوم الواحد و مع التحسينات التي سيتم إدخالها بإدماج صفحة الفايسبوك في احتساب هذا المؤشر و التحسينات التي سيتم إدخالها على موقع الواب سنة 2024 و 2025 و 2026 سيسجل هذا المؤشر ارتفاعا على التوالي انطلاقا من 2024 ب 700 و 800 و 1000 زائر في اليوم وهذا ما سينعكس إيجابا على أداء البرنامج 9 فيما يخص المحور الإستراتيجي المهتم بدعم حوكمة المهمة على المدى المتوسط.

■ الهدف 9-2:- ترشيد التصرف في الموارد البشرية حسب الحاجة وضمان المساواة وتكافؤ الفرص

هذا الهدف إستراتيجي مرتبط بالمحور الإستراتيجي الثاني ضمان تسيير ناجع لموارد مهمة التجهيز من خلال مساندة البرامج و ترشيدا لتصرف في الموارد البشرية والمالية و اللوجستية و هو يعنى أساسا بجزئه المتعلق بترشيد التصرف في الموارد البشرية من خلال مؤشر يهم تكوين الأعوان بطريقة ناجعة ترتب الأولويات و تضمن المساواة وتكافؤ الفرص لتحسين أداء البرامج.

■ المؤشرات:

✓ المؤشر 1.2.9: نسبة الأعوان المتكويين في المجالات ذات الأولوية

المؤشر إستراتيجي يهدف إلى تحقيق تكافؤ الفرص بين المتكويين خصوصا في المجالات التكوينية ذات الأولوية دون تهميش أي شريحة و ضمان المساواة بينهم.

✓ تقديرات المؤشر 1.2.9

تقديرات			توقعات	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024	2023	2022		
18	16,5	15	14	12,12	%	نسبة الأعوان المتكويين في المجالات ذات الأولوية

و في ما يتعلق بتقديم إنجاز مخطط التكوين لسنة 2023 تبدو الظروف ملائمة و واعدة للمحافظة على ما تم إنجازه من نسب النمو خلال السنوات الفارطة و العمل على بلوغ نسبة أكثر تقاؤلا بقيمة 14%، كما سيقع العمل على إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للإبقاء على هذا النمط من

النمو السنوي و المقدر بحوالي 1,5%. حيث من المتوقع أن يبلغ المؤشر نسبة 15% خلال سنة 2024 أي بزيادة حوالي 1% عن العام السابق و بلوغ نسبة 16,5% خلال سنة 2025 بنسبة نمو تقدر بـ 1,5% عن السنة الفارطة ليصل المؤشر سنة 2026 لقيمة 18% وهو زيادة بنسبة 1,5% عن السنة السابقة.

✓ المؤشر 2.2.9: تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية

مؤشر إستراتيجي في علاقة وطيدة بالهدف الذي يمثله فهو يجسد حسن التصرف في الموارد البشرية وضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال من حيث الانتفاع بالخطط الوظيفية و القصد منه دعم دور المرأة كشريك فاعل للرجل من خلال دعم ولوجها لمواقع القرار بتقليص الفوارق المبنية على الجنس في الانتفاع بالامتيازات المبنية على شروط واضحة قانونيا.

✓ تقديرات المؤشر 2.2.9

تقديرات			توقعات	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024	2023	2022		
100	102	102	105	105	قاعدة 100	تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية

من المتوقع أن يشهد هذا المؤشر استقرارا خلال سنة 2023 والذي تجاوز إلى حدود شهر أبريل النسبة المنشودة 100 ليبلغ (105)، على أنه من المتوقع أن يشهد خلال السنوات الموالية وإلى حدود سنة 2026 انخفاضا نسبيا نتيجة الاستقرار النسبي الذي قد يشهده عدد الخطط الوظيفية المشغولة من ناحية واستقرار نسبة الإطارات النسائية من ناحية أخرى ليبلغ (100-102). بالإضافة أنه ورغم ما تم تسجيله من قيمة مقبولة على مستوى تمثيلية المرأة بالخطط الوظيفية بالوزارة إلى أنه لا يمكن أن يعكس بصفة ثابتة المنحى الإيجابي للمؤشر حيث تم تسجيل هذه القيمة باعتبار جميع الخطط ويبقى التفاوت على مستوى طبيعة الخطط من ناحية (من رئيس مصلحة إلى مدير عام) وانخفاضا مشاركة المرأة بالخطط الوظيفية على المستوى الجهوي مقارنة بما تم تسجيله على المستوى المركزي من ناحية أخرى

■ الهدف 9-3 : ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية مع ضمان نجاعة البرامج

هذا الهدف الاستراتيجي الثالث مرتبط بدوره بالمحور الاستراتيجي الثاني ضمان تسيير ناجع لموارد مهمة التجهيز من خلال مساندة البرامج و ترشيد التصرف في الموارد البشرية والمالية واللوجستية.

■ المؤشرات :

✓ المؤشر 1.3.9: نسبة تحقيق ديمومة الميزانية

يقيس هذا المؤشر الإستراتيجي نسبة تغطية المبرمج من النفقات ضمن مختلف أقسام الميزانية للمنجز منها فعليا و هو في ترابط تام مع الهدف الإستراتيجي الذي يرمي إلى ضمان ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الموارد المالية بطريقة ناجعة تضمن تغطية البرمجة الميزانية للنفقات الوجودية (متخلدات المهمة) و الحتمية و الجديدة. يهدف هذا المؤشر إلى تحقيق نسبة إنجاز للإعتمادات التي و قع تقديرها وترسيمها بنسبة 100%

✓ تقديرات المؤشر 1.3.9

تقديرات			توقعات	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024	2023	2022		
100	100	99	98	97.3	%	نسبة تحقيق ديمومة الميزانية

بالنسبة لسنوات 2024 و 2025 و 2026 من المنتظر أن تبلغ النسبة تدريجيا 100% و يتطابق المبرمج مع المنجز دون زيادة ولا نقصان وذلك بإتباع توجهات رئاسة الحكومة و برمجة تعتمد معايير موضوعية مضبوطة و تكريس آليات جديدة على غرار إستحداث تطبيقية داخلية لإعداد تقديرات الميزانية و التي سيتم فيها تشريك البرامج الفرعية الجهوية و المركزية في ضبط

التقديرات بكل شفافية وواقعية تتماشى مع الاحتياجات الحقيقية وإيلاء أهمية لمتخذات السنوات السابقة و المتابعة الدورية لأنسق صرف الإعتمادات خاصة المفوضة.

✓ المؤشر 2.3.9: تكلفة التسيير لكل عون

يهدف هذا المؤشر الإستراتيجي إلى المتابعة السنوية لتطور الإعتمادات المخصصة لمصاريف التسيير المخصصة لكل عون و ذلك لتحقيق الغاية من الهدف الإستراتيجي أي ترشيد التصرف في الموارد المالية بطريقة ناجعة تضمن ديمومة الميزانية .

✓ تقديرات المؤشر 2.3.9

تقديرات			توقعات	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024	2023	2022		
5,562	5,236	4,927	4,637	4,365	أ.د	تكلفة التسيير لكل عون

- من المتوقع أن تبلغ تكلفة التسيير لكل عون خلال سنة 2023:4,637 أ د وقيمة المؤشر 106، أي بزيادة تقدر بـ 6 % مقارنة بسنة 2022. وذلك بإعتبار تواصل تقلص عدد الأعوان (-4%) من جهة وزيادة نفقات التسيير (2 %) من جهة أخرى.

-كما ننتظر أن تحافظ قيمة المؤشر على إستقرارها خلال الثلاث سنوات القادمة (106) وذلك بالإعتماد على إستقرار نسبة تطور نفقات التسيير في حدود 2 % ونسبة تطور عدد الأعوان في حدود -4%.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء: جدول عدد 1: الأنشطة ودعائم الأنشطة

(الوحدة: ألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة(*)
1-9: تحسين حوكمة المهمة	المؤشر 1-1-9: نسبة تحقيق أهداف المهمة	97%	1- التنسيق الإتصال والعلاقات الدولية	103	- اجتماعات دورية لدعم الرقمنة بالوزارة - اجتماعات دورية لدعم العلاقات الدولية لإدراج البيانات المفتوحة النصوص المتعلقة بجودة الخدمات + لجنة إرساء نظام الجودة
	المؤشر 2-1-9: التطور السنوي لزيارة مواقع واب المهمة	700 زائر/ في اليوم	التدخل العمومي المساندة	3522	برنامج الألسكوا ندوة المديرين الجهويين لمتابعة نسق صرف الإعتمادات
	2-9-: ترشيد التصرف في الموارد البشرية حسب الحاجة وضمان المساواة وتكافؤ الفرص	15%	التصرف في العقارات والتجهيزات	1935	اجتماعات لحل المشاكل العقارية
	المؤشر 2-2-9: تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية	قاعدة (100) 102	إعتمادات محالة	2732	- اجتماعات دورية لمتابعة إستهلاك الإعتمادات - ندوة المديرين الجهويين - ندوة الإطارات الجهوية - لجنة متابعة النوع الاجتماعي
3-9: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية مع ضمان نجاعة البرامج	المؤشر 1-3-9: نسبة تحقيق ديمومة الميزانية	99%			
	المؤشر 2-3-9: تكلفة التسيير لكل عون	5.109			

(*) دعائم الأنشطة : يتعين أن تكون ذات طابع استراتيجي ولا يترتب عنها انعكاسات مالية

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2024-2026)

جدول عدد 3 تقديرات ميزانية البرنامج التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

التطور		تقديرات 2024 (2)	ق م 2023 (1)	انجازات 2022	بيان النفقات	
النسبة %	المبلغ (1)-(2)				اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
-2%	-579	33200	33779	27638	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
-2%	-579	33200	33779	25567	اعتمادات الدفع	
2%	137	7527	7390	5930	اعتمادات التعهد	نفقات التسبير
2%	137	7527	7390	5714	اعتمادات الدفع	
3%	93	3522	3429	3012	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
3%	93	3522	3429	3012	اعتمادات الدفع	
35%	1225	4725	3500	2599	اعتمادات التعهد	نفقات الإستثمار
-7%	-400	5000	5400	6192	اعتمادات الدفع	
0%	0	0	0	0	اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
0%	0	0	0	0	اعتمادات الدفع	
2%	876	48974	48098	39179	اعتمادات التعهد	المجموع
-1%	-749	49249	49998	40485	اعتمادات الدفع	

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

بيان النفقات	انجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	25567	33779	33200	34675	36887
نفقات التسيير	5714	7390	7527	7612	7840
نفقات التدخلات	3012	3429	3522	3752	3752
نفقات الإستثمار	6192	5400	5000	5332	5906
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	40485	49998	49249	51371	54385

تقدر ميزانية البرنامج 9 لسنة 2024 بـ 49.249م د تنقسم إلى 44249 أد ميزانية التصرف بما فيها قسم التأجير والتسيير وقسم التدخل و تقديرات ب 5 م د في قسم الإستثمار ومن المنتظر أن يبلغ حجم الميزانية للبرنامج 9 القيادة والمساندة 54385 أد في أفق 2026

تتبنى تقديرات في ما يخص التأجير على أسس واقعية موضوعية تأخذ بعين الاعتبار التوجهات الحكومية المجسدة ضمن منشور رئاسة الحكومة أي مزيد التحكم في كتلة الأجور من خلال الإحالات على التقاعد بما فيهم التقاعد الاستثنائي مع مراعاة الحاجات الأكيدة للانتداب مع الأخذ بعين الاعتبار للتراخيص التي يتوقع الموافقة عليها خلال سنة 2023 و انعكاساتها على ميزانية 2024 مع تأثير الزيادات في الأجور المبرمجة 2024 و هو ما يبينه المؤشر الخاص بنسبة تحقيق ديمومة الميزانية و مؤشر كلفة التسيير لكل عون دون تجاوز نسبة 2.5% فيما يخص تطور تقديرات قسم التسيير.

أما فيما يخص اعتمادات الاستثمار المبرمجة فقد تم إعطاء الأولوية للمشاريع المتواصلة والمشاريع الجديدة ذات الأولوية القصوى مع الأخذ بعين الاعتبار لجميع الطلبات الواردة علينا و إحترام التوجهات الواردة بالمنشور عدد 11 لسنة 2024.

وتضمن الأنشطة المبرمجة تحقيق الأداء الجيد للبرنامج و تحقيق أهدافه بوصفها تعكس حلقة الوصل بين إطار القدرة على الأداء و تقديرات الميزانية من جهة أخرى لدعم الحوكمة وترشيد التصرف في الموارد البشرية والمالية لضمان تحقيق السياسات العمومية الخاصة بقطاع التجهيز والإسكان.

الملاحق

بطاقات مؤشرات الأداء

**بطاقات مؤشرات الأداء
للبرنامج 1:
البنية الأساسية للطرق**

بطاقة المؤشر: النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرق السيارة

رمز المؤشر: 1.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية وتطوير الطرق والطرق السيارة على الصعيد الوطني والمغربي
2. تعريف المؤشر: تطور طول الطرق السيارة المنجزة
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،
4. نوع المؤشر: مؤشر منتج
5. المؤشر في علاقة بالأنواع الاجتماعي: (مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): طول الطرق السيارة المنجزة / طول الطرق السيارة المبرمجة
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وحدة متابعة انجاز مشاريع الطرق السيارة وتحرير حوزة الطرق المهيكلية بالمدن، وحدة تصرف حسب الأهداف لمتابعة انجاز الطريق السيارة تونس جلما وشركة تونس الطرق السيارة
4. تاريخ توفّر المؤشر: سنوي
5. القيمة المستهدفة للمؤشر³ (Valeur cible de l'indicateur): 70,7% سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: وحدة متابعة انجاز مشاريع الطرق السيارة وتحرير حوزة الطرق المهيكلية بالمدن.

III- قراءة في نتائج المؤشر

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
933	873	817	817	742	كلم	طول الطرق السيارة المنجزة

³القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

نسبة تقدم انجاز الطرقات السيارة	%	%56	%61,7	%62	%66	%70,7
---------------------------------	---	-----	-------	-----	-----	-------

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

□ طول الطرقات السيارة المبرمجة ما يقارب 1319 كلم . هذا الطول هو مجموع طول الطرقات السيارة في طور الاستغلال وطول الطرقات السيارة في طور الانجاز وطول الطرقات السيارة في طور الدراسة وطول الطرقات السيارة التي تم الانتهاء من دراستها:

○ طول الطرقات السيارة في طور الاستغلال = **743 كلم** (أ1-تونس – راس الجدير 571 كلم ، أ3-تونس- بوسالم 121كم وأ4-تونس – بنزرت 51 كلم).

○ طول الطرقات السيارة في طور الانجاز = **186 كلم** (الطريق السيارة أ2-تونس – جلمة بطول 186كم و التي تم الإنطلاق في أشغالها مع موفى سنة 2022 و من المتوقع الإنتهاء من الأشغال خلال سنة 2026) ،

○ طول الطرقات السيارة التي تم الانتهاء من دراستها و بصدد البحث عن التمويلات اللازمة لإنجاز أشغالها = **200 كم** (الطريق السيارة أ2-جلمة – سيدي بوزيد 44 كم و الطريق السيارة سيدي بوزيد – قفصة 95 كم و الطريق السيارة جلمة – القصرين 61 كلم و بعد توفر الإعتمادات اللازمة ، من المتوقع الانطلاق في الأشغال خلال الفترة المتراوحة بين سنة 2029 و سنة 2035.

○ طول الطرقات السيارة في طور الدراسة = **190 كلم** الطريق السيارة أ3-بوسالم – الحدود الجزائرية (75 كم و من المتوقع الانتهاء من الدراسة مع موفى الثلاثي الثاني لسنة 2024 و بعد توفر الإعتمادات اللازمة من المؤمل الانطلاق في الأشغال الخاصة بالقسط الرابط بين بوسالم وفرنانة بطول يقارب 40 كم خلال سنة 2026 و خلال سنة 2031 بالنسبة للجزء الرابط بين فرنانة و الحدود الجزائرية) وإيصال الطريق السيارة إلى مدينة الكاف (115 كم و من المتوقع الإنتهاء من الدراسة مع موفى الثلاثي الثاني لسنة 2024 و بعد توفر الإعتمادات اللازمة من المتوقع الانطلاق في الأشغال خلال سنة 2027)).

□ كان من المتوقع الإنتهاء من إنجاز أشغال الطريق السيارة قابس – مدينين خلال سنة 2022 إلا أن الإشكاليات العقارية تسببت في تعطيل الأشغال خاصة على مستوى القسط الرابع لمشروع الطريق السيارة قابس - مدينين بسبب معارضة بعض المواطنين على إنجاز المشروع و الطلبات اللامتناهية لإضافة محولات في كل منطقة دون جدوى اقتصادية وتم افتتاح المشروع للاستغلال خلال شهر فيفري 2023.

□ كان من المتوقع الإنطلاق في إنجاز أشغال الطريق السيارة تونس – جلمة مع بداية سنة 2022 الا أنه تم تسجيل تأخير في بداية انجاز الأشغال نظرا لل صعوبات المعترضة في تحرير الحوزة العقارية ولتثعب الإشكاليات العقارية. تم إعطاء شارة الإنطلاق لبداية الأشغال بتاريخ 6 ديسمبر 2022.

○ طول الطرقات السيارة التي تم الانتهاء من دراستها و في مرحلة الإعلان عن طلب العروض = 186كم (الطريق السيارة تونس – جلمة و الذي تم الإعلان عن طلب العروض الخاص بأشغالها بالنسبة للقسط السبيخة – جلمة في شهر أكتوبر 2020 كما تم الإعلان عن طلب العروض الخاص بالأشغال بالنسبة لقسط تونس – السبيخة في شهر أفريل 2021 و من المتوقع الانطلاق في إنجاز أشغال كامل المشروع، بعد استكمال أشغال فتح الحوزة (التي بلغت 40% فقط إلى حدّ شهر مارس 2022)، أي مع بداية الثلاثي الثالث من سنة 2022 على أمل إنهاؤها مع موفى سنة 2025).

الملاحق

○ طول الطرقات السيارة التي تم الانتهاء من دراستها وبصدد البحث عن التمويلات اللازمة لإنجاز أشغالها = 199 كم (الطريق السيارة جلمة - سيدي بوزيد 44 كم والطريق السيارة سيدي بوزيد - قفصة 96 كم والطريق السيارة جلمة - القصرين 59 كم وبعد توفر الإعتمادات اللازمة، من المتوقع الانطلاق في الأشغال خلال الفترة المتراوحة بين سنة 2026 وسنة 2030.

○ طول الطرقات السيارة في طور الدراسة = 195 كم الطريق السيارة بوسالم - الحدود الجزائرية (80 كم ومن المتوقع الانتهاء من الدراسة مع موفى الثلاثي الثاني لسنة 2023 و بعد توفر الإعتمادات اللازمة من المؤمل الانطلاق في الأشغال الخاصة بالقسط الرابط بين بوسالم و جندوبة بطول 37 كم خلال سنة 2024 و خلال سنة 2028 بالنسبة للجزء الرابط بين جندوبة و الحدود الجزائرية) و إيصال الطريق السيارة إلى مدينة الكاف (115 كم و من المتوقع الإنتهاء من الدراسة مع موفى سنة 2023 و بعد توفر الإعتمادات اللازمة من المتوقع الانطلاق في الأشغال خلال سنة 2025).

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- إنهاء دراسة الطريق السيارة بوسالم - الحدود الجزائرية ومشروع إيصال الطريق السيارة الى مدينة الكاف (إجابات مختلف المتدخلين المعنيين بالمشروع تأخذ مدة زمنية طويلة ورفض بعض مالكي قطع الأراضي أن تنجز الأشغال الطبوغرافية والجيوتقنية فوق أراضيهم كما تعطلت مهمة التصوير الجوي لمشروع إيصال الطريق السيارة الى مدينة الكاف خلال سنتي 2020 و 2021 (اضطرابات بسبب انتشار جائحة كورونا وطول الاجراءات الادارية للحصول على التراخيص)).

- إيجاد الإعتمادات اللازمة لتمويل انجاز أشغال الطرقات السيارة.

- تحرير حوزة مشاريع الطرقات السيارة تتطلب الكثير من الإجراءات الإدارية و القانونية الطويلة نظرا لتداخل العديد من الأطراف ((تحديد المسار و حوزة الطريق السيارة مع اجراء البحث العقاري على الميدان و إعداد الأمثلة و القائمة البيانية من طرف ديوان قيس الأراضي و المسح العقاري، انجاز الاختبارات الميدانية و إعداد تقارير الاختبار من طرف وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية ، انعقاد لجان الاستقصاء والمصالحة بمختلف الولايات المعنية بالمشروع ، إعداد أوامر الانتزاع و إبرام العقود مع مالكي قطع الأراضي ، رفع القضايا الحوزية و انتظار صدور أحكام التحوز وتنفيذ أحكام التحوز على الميدان من طرف الولايات المعنية بالمشروع).

- رفض بعض مالكي قطع الأراضي لإنجاز الأشغال فوق أراضيهم (كان من المتوقع الإنتهاء من إنجاز أشغال الطريق السيارة قابس - مدينين خلال سنة 2022 إلا أن الإشكاليات العقارية تسببت في تعطيل الأشغال خاصة على مستوى القسط الرابع لمشروع الطريق السيارة قابس - مدينين بسبب معارضة بعض المواطنين على إنجاز المشروع و الطلبات اللامتناهية لإضافة محولات في كل منطقة دون جدوى اقتصادية وتم افتتاح المشروع للاستغلال خلال شهر فيفري 2023) كما تم تسجيل تأخير في بداية انجاز أشغال الطريق السيارة تونس- جلمة نظرا لتشعب الإشكاليات العقارية.

- أشغال تحويل شبكات جلمة المستلزمين (الشركة التونسية للكهرباء والغاز، الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه ، المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية ...)تتطلب مدة زمنية طويلة.

بطاقة المؤشر: نسبة الطرقات التي يستجيب عرضها للمواصفات الفنية

رمز المؤشر: 2.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: "تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغربي"
- تعريف المؤشر: نسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية أي التي عرضها يساوي أو يفوق 7 أمتار، من خلال تطوير وتهيئة الطرقات المرقمة حتى تستجيب للمواصفات الفنية من حيث عرض الطريق.
- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
- نوع المؤشر: مؤشر منتج
- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: (مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر (Formule): طول شبكة الطرقات المعبدة بعرض يساوي أو يفوق 7م إلى حد ديسمبر للسنة / الطول الجملي لشبكة الطرقات المعبدة إلى حد ديسمبر لنفس السنة.
- وحدة المؤشر: نسبة مئوية
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: احصائيات تقوم بها إدارة استغلال وصيانة الطرقات
- تاريخ توفر المؤشر: سنوي
- القيمة المستهدفة للمؤشر⁴ (Valeur cible de l'indicateur): 74% سنة 2026
- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة البرمجة ومتابعة المشاريع

III- قراءة في نتائج المؤشر

- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2023	إنجازات 2022	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024				
73,9	73,5	73,1	72,3	70,9	%	المؤشر 2.1.1 نسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية
12 711,1	12 551,1	12 413,1	12 210,4	11 902,2	كلم	طول شبكة الطرقات المعبدة بعرض يساوي أو يفوق 7م إلى حد ديسمبر للسنة
17 186,8	17 086,8	16 986,8	16 886,8	16 786,8	كلم	الطول الجملي لشبكة الطرقات المعبدة إلى حد ديسمبر لنفس السنة*

* تم احتساب زيادة سنوية مقدرة ب 100 كلم تخص ترقيم بعض المسالك الريفية الى طرقات محلية

⁴القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- نلاحظ أن طول شبكة الطرقات المعبدة بعرض يساوي أو يفوق 7 متر إلى حد ديسمبر للسنة هي في ارتفاع من سنة إلى أخرى ولكن بما أن الطول الجملي لشبكة الطرقات المعبدة إلى حد ديسمبر لنفس السنة هو كذلك في ارتفاع فإن المؤشر لم يعرف نموا كبيرا خلال السنوات 2025 و2026.
- يساهم في تطور هذا المؤشر العديد من مشاريع الطرقات المهيكلة وكذلك تهيئة وتطوير الطرقات المرقمة التي هي بصدد الانجاز من ذلك:
- مضاعفة ط م 533 بين ط م 546 وقلعة الأندلس ووصلة المرفأ المالي ط م 533، أشغال امتداد الطريق X 20 (ط ج 31 – المخرج الغربي) وكذلك أشغال الطريق X4 باعتبار محول على مستوى تقاطع الطريقين (X4-X20). هذا فيما يتعلق بطرقات تونس الكبرى.
 - تتواصل أشغال محول على مستوى ط ج 82
 - تتواصل أشغال المدخل الشمالي الجنوبي لمدينة صفاقس الجزء الأول والثاني والثالث.
 - تتواصل أشغال مضاعفة الطريق الجهوية 27 بين نابل وقربة الجزء الأول والجزء الثاني بين قربة ومنزل تميم.
 - تتواصل أشغال ربط تطاوين بالطريق السيارة 1أ ومضاعفة الطريق الرومانية (ط ج 117) بمدنين وبناء منشأة فنية على الطريق الجهوية 128 قربص بنابل.
 - يتواصل انجاز بعض أفساط من برنامج تهيئة الجزء الأول (344.6 كلم) والجزء الثاني (361.3 كلم) من الطرقات المرقمة وأشغال تهيئة الطريق الوطنية 16 (2*2 مسالك) بطول 21,3 كلم بقابس الممول من البنك الإفريقي للتنمية.
 - تتواصل أشغال تهيئة الطرقات المرقمة برنامج 2019 بطول 195.8 كلم.
 - تتواصل أشغال بعض أفساط من برنامج سد الثغرات 200 كلم من الطرقات المرقمة.
 - ستنتقل أشغال تهيئة 138 كلم من الطرقات المرقمة بتمويل من البنك الإفريقي للتنمية (PMIR-2) مع نهاية سنة 2023.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم وجود منظومة اعلامية لاحتساب تطور المؤشر
- تطور طول الشبكة المعبدة بتقييم طرقات جديدة يجعل نسبة تطور المؤشر تنخفض
- ارتباط برمجة وانجاز الأنشطة بتوفر التمويل الخارجي

بطاقة المؤشر: النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية لفائدة النساء والرجال على حد سواء

رمز المؤشر: 1.2.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: "تحسين نفاذ النساء والرجال في المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرقات وضمان سلامتهم"
2. تعريف المؤشر: يبرز هذا المؤشر تطور طول شبكة المسالك الريفية المهيئة
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
4. نوع المؤشر: مؤشر منتج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: (مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): طول المسالك الريفية المهيئة / الطول الجملي لشبكة المسالك الريفية
2. وحدة المؤشر: النسبة المئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: احصائيات تقوم بها إدارة استغلال وصيانة الطرقات
4. تاريخ توفّر المؤشر: سنوي
5. القيمة المستهدفة للمؤشر⁵ (Valeur cible de l'indicateur): 47,1 % سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للجسور والطرقات

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2023	إنجازات 2022	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024				
47,2	47,1	46,9	46,3	47,2	%	المؤشر 1-2-1 النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية لفائدة النساء والرجال على حد سواء
27 662,1	27 562,1	27 442,1	26 824,7	27 655,3	كلم	طول شبكة المسالك الريفية المهيئة إلى حد ديسمبر للسنة
58 558,4	58 558,4	58 558,4	57 963,4	58 558,4	كلم	الطول الجملي لشبكة المسالك الريفية إلى حد ديسمبر لنفس السنة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

أهم المشاريع التي لها تأثير على نتائج هذا المؤشر هي انجاز تهيئة 912 كلم من المسالك الريفية موزعة على 22 ولاية بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وقد انطلق الجزء الأول بطول حوالي 464 كلم في سبتمبر 2021. وانطلق الجزء الثاني بطول 450 كلم بداية سنة 2023. وهذا سيساهم في تطور طول الشبكة المهيئة مما يعزز تحسين وصول النساء والرجال إلى المراكز الاجتماعية والاقتصادية ويؤمن السلامة للنساء العاملات في المجال الفلاحي.

3. تحديد أهم النقصان المتعلقة بالمؤشر:

- البحث عن تمويل

⁵القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

الملاحق

- طول اجراءات ابرام الصفقات (دراسات وأشغال) باعتبار التنسيق مع الولايات لتحديد المسالك التي يتم برمجتها للدراسة
- تنوع المتدخلين عند إنجاز المسالك حيث يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار المسالك التي يتم تهيئتها في إطار البرامج السنوية للتنمية والتنمية المندمجة التي تشرف عليها الإدارات الجهوية للتجهيز لفائدة المجالس الجهوية للولايات.
- ترقيم المسالك الريفية إلى درجة طرقات محلية يؤثر على طول الشبكة المهيئة وبالتالي على نتائج المؤشر.

بطاقة مؤشر الأداء: مؤشر جودة شبكة الطرقات المرقمة.

رمز المؤشر: 1.3.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المحافظة على جودة شبكة الطرقات المرقمة.
2. تعريف المؤشر: الصيانة العادية والدورية للطرقات المرقمة للمحافظة على المعبد وتوابعه (ما عدى الطرقات المرقمة التي هي بصدد الأشغال) في حالة حسنة والعناية بالتجهيزات الموجودة لتأمين سهولة إستعمال الطريق بشكل مريح وآمن.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
4. نوع المؤشر: مؤشر منتج (indicateur de produit)
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: (مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):

$$\text{مؤشر الجودة} = \frac{(100 \times \text{ح.ط.ح}) + (50 \times \text{م.ط.ح.م}) + (10 \times \text{س.ط.ح.س})}{\text{ط.ش.ط.م}}$$

مصطلحات:

- ط.ح.ح: طرقات في حالة حسنة : لا تظهر بها أي عيوب (تشققات – تجزعات...)،
- ط.ح.م: طرقات في حالة متوسطة : تظهر بها عيوب سطحية وجزئية (بأماكن محدودة) و لا تشمل هيكل الطريق (الطبقات السفلية)، كما تمت بها عدة تدخلات لإصلاح الحفر.
- ط.ح.س: طرقات في حالة سيئة : تظهر بها عيوب عامة من ذلك التشققات العميقة ، التجزعات، الإعوجاجات و التخذدات ، الخ...

- م.ج.ط.م: مؤشر جودة الطرقات المرقمة
- ط.ش.ط.م: طول شبكة الطرقات المعبدة
- ط.ش.ط.غ.م: طول شبكة الطرقات غير المعبدة

2. وحدة المؤشر: نسبة مأوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارات الجهوية للتجهيز والاسكان
4. تاريخ توفر المؤشر: حيني

5. القيمة المستهدفة للمؤشر⁶ (Valeur cible de l'indicateur): 73,7 سنة 2025

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستغلال وصيانة الطرقات.
(كارم كمرجي)

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
74,1%	72,3%	70,4%	69,9	66,6%	%	معدل جودة شبكة الطرقات المرقمة من جملة كامل الشبكة
17187	17087	16897	16841	16787	كلم	الطول المعبد لشبكة الطرقات المرقمة
16781	16681	16581	16000	16381	كلم	الطول المعبد المعني بالمؤشر
9917	9417	8917	8507	7917	كلم	الطول في حالة حسنة
4572	4772	4972	4814	5372	كلم	الطول في حالة متوسطة
2292	2492	2692	2679	3092	كلم	الطول في حالة سيئة
2876	2951	3026	3044	3176	كلم	الطول غير المعبد لشبكة الطرقات المرقمة

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

العمل على تقليص أجزاء الطرقات التي تكون في حالة سيئة وذلك بإعطائها الأولوية في البرمجة والتدخل السريع بإصلاحها وكذلك التفكير ووضع البرامج في إنجاز الطرقات التي تكون في حالة متوسطة وذلك من أجل الضغط على كلفة الإصلاح والعمل على الترفيع في الإعتمادات المخصصة لصيانة وإستغلال الطرقات للحصول على شبكة في حالة حسنة و ذات جودة عالية تؤمن سهولة إستعمال الطريق بشكل مريح و آمن.

التغيير التدريجي من المرور بتقنيات التغليف السطحي (بطبقة واحدة أو طبقتين) إلى التغليف بإستعمال الخرسانة الإسفلتية خاصة وأن الطرقات المعبدة بهذه المادة تعادل النصف.

ولتحقيق النتائج المنشودة تقوم الإدارة بـ:

- المحافظة على جودة المعبد وتوابعه من حيث إصلاح القارعة على كامل شبكة الطرقات المعبدة، مسح الحواشي، إزالة الأعشاب وجهر مجاري المياه، شحن الحواشي، صيانة المنشآت الفنية والمائية وتركيز علامات الطرقات والتشوير الأفقي، وضع العلامات الكيلومترية وعلامات المنعرج وزلاقات الأمان، إزالة الرمال على طرقات جهات الجنوب ومعالجة النقاط السوداء والزرقاء، صيانة المسالك الريفية.

- تجديد التغليف السطحي والتغليف بالخرسانة الإسفلتية للطرقات التي تتطلب التدخل وتغليف حواشي الطرقات التي يفوق عرضها 7 أمتار.

⁶القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذا الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

الملاحق

- وكذلك المحافظة على جودة التجهيزات الموجودة على الطرقات من ذلك التنوير العمومي، الأضواء المنظمة لحركة المرور، الجسر المتحرك بينزرت، أنفاق باب سعدون وباب سويقة، جسر رادس حلق الوادي وبطاحات جربة.
3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالموشر:

- عدم القدرة الكافية لتحمل أعباء الأشغال لدى الشركات.
 - محدودية عدد الشركات المؤهلة للقيام ببعض الأشغال الخصوصية المتعلقة بصيانة الطرقات.
 - عدم التنسيق مع المستلزمين العموميين عند قيامهم بالأشغال الخاصة بهم.
 - عدم إحترام الحمولة القانونية من قبل ناقلي البضائع.
- لذا يجب:
- إعتقاد عقود صيانة لعدة سنوات مع الشركات الخاصة ومزيد ترشيد العمل مع المقاولات المتعاقد معها ضمن البرنامج الوطني التحفيزي للشباب أصحاب الشهادات العليا لبعث مقاولات صغرى في مجال الصيانة العادية للطرقات
 - الإسراع بتركيز بنك معلومات للطرقات يساعد على البرمجة وتسهيل معرفة المعطيات المتعلقة بصيانة الطرقات
 - توجيه دور الإدارة نحو المراقبة، التنسيق والتدخل السريع في الحالات الطارئة،
 - ترشيد إقتناء المعدات الجديدة وحسن صيانتها،
 - مراجعة النصوص القانونية وعقود الإستغلال الوقتي مع المستلزمين العموميين،
 - تكثيف المراقبة لحاملات الوزن الثقيل.

- بطاقات مؤشرات الأداء
للبرنامج 2:
حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي
والتحكم في المنشآت

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة إنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي

رمز المؤشر: 1.1.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1-الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ضمان حماية المدن من الفيضانات في ضل التغييرات المناخية
- 2- تعريف المؤشر: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي
- 3- طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)
- نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur des résultats)
- 4- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule):العدد الجملي للمشاريع التي تم إنجازها و قبولها بصفة وقتية إلى حدود تاريخ تحيين المؤشر مقارنة بالعدد الجملي للمشاريع المبرمجة بالمخطط الاستراتيجي إلى حدود سنة 2026
- 2- وحدة المؤشر: %
- 3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التقرير السنوي لنشاط الإدارة
- 4- تاريخ توفر المؤشر: موفى كل سنة
- 5- القيمة المستهدفة للمؤشر: 100 % سنة 2026
- 6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: أحلام الخماسي

III- قراءة في نتائج المؤشر

- 1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
100	99	97	98	98	%	نسبة إنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي

- 2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

نظرا لنسب تقدم الأشغال في الوقت الحالي بالنسبة لبعض المشاريع فإنه من المتوقع أن يعرف المؤشر تراجعا لتبلغ قيمته 97 % سنة 2024. وبالتالي فإنه من المتوقع أن يبلغ المؤشر نسبة تقدم 100 % سنة 2026.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم وجود استراتيجية واضحة وشاملة لغاية تحديد أولويات التدخل لحماية المدن من الفيضانات.
- عدم التمكن في بعض الأحيان من فض الإشكاليات التي تعترض إنجاز المشاريع والمتمثلة أساسا في تحويل مختلف شبكات المستلزمين العموميين المتواجدة بمسار المشروع والتعدي على حرمة الأودية
- غياب منظومة معلوماتية شاملة بالإدارة، ذلك أن المعطيات التي تمكننا من احتساب قيمة المؤشر مرتبطة برؤساء المشاريع وبتقرير نشاط الإدارة.
- نقص في الموارد البشرية اللازمة للقيام بمهمة المراقبة الفنية لمشاريع الأشغال.

بطاقة مؤشر الأداء: النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات.

رمز المؤشر : 2.1.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان حماية المدن من الفيضانات في ظل التغيرات المناخية
- 2- تعريف المؤشر: النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة لحماية المدن من الفيضانات
- 3- طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)
- 4- نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur de résultats)
- 5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): طول المنشآت التي يتم جهرها و تنظيفها بمختلف الولايات سنويا على الطول الجملي لمنشآت الحماية المنجزة إلى تاريخ تحيين المؤشر.
- 2- وحدة المؤشر: %
- 3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المسؤول عن مصلحة الصيانة
- 4- تاريخ توفر المؤشر: موفى كل سنة
- 5- القيمة المستهدفة للمؤشر⁷ (Valeur cible de l'indicateur): 100% سنة 2026
- 6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: شكري الخلفي (كاهية مدير)

III- قراءة في نتائج المؤشر

- 1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2026	2025	2024		2022		
97	85	78	97	97	%	المؤشر 2.1.2: النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات

⁷القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذا الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

ترتبط تقديرات هذا المؤشر بعدد المشاريع المنجزة خلال السنة المنقضية حيث يتم إدراج جهر وتنظيف المنشآت المنجزة ضمن برنامج التدخل السنوي لجهر وتنظيف منشآت الحماية ذات الصلة. وتجدر الإشارة إلى أنه انطلاقاً من سنة 2024 سيتم احتساب قيمة المؤشر باعتبار التدخل المتكرر لجهر وتنظيف المنشآت خلال السنة وهو ما يفسر الفارق المبين بالجدول بالنسبة لتقديرات النسبة السنوية لجهر المنشآت التي بلغت 98 % لسنة 2023 و 78 % لسنة 2024.

3- تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- اللقاء الفواضل بجميع انواعها بمجاري الأودية.
- انسياب كميات كبيرة من المياه المستعملة نتيجة الربط العشوائي مما يعرقل احيانا القيام بالاشغال اللازمة.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري

رمز المؤشر 1.2.2:

I - الخصائص العامة للمؤشر

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : حماية مستدامة ومندمجة للشريط الساحلي من الانجراف البحري .
- 2- تعريف المؤشر: هو النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي.
- يتم اعتماد فترة زمنية معينة وبرمجة الطول المعني بالحماية من الشريط الساحلي خلال هذه الفترة ويتم من خلال هذا المؤشر قياس نسبة تقدم الانجاز مقارنة بالهدف المنشود ويعتبر هذا المؤشر انعكاسا لمدى تحقق جزء من الهدف في فترة زمنية محددة.
- يرتبط هذا المؤشر بإنجاز المشاريع المرسمة بمخطط التنمية وقد تمت مراجعته وإعادةه للصفر باعتبار انتهاء القيمة المستهدفة سنة 2022 (مخطط التنمية 2016-2022) ووضع قيمة مستهدفة جديدة ضمن مخطط التنمية 2023-2025.
- وقد تم الشروع في وضع مخطط مديري لحماية الشريط الساحلي في أفق 2050 والذي سيتم اعتماده لاحقا في وضع القيمة المستهدفة طويلة المدى.
- 3- نوع المؤشر: مؤشر منتج
- 4- طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
- 4- التفريعات: يتم التدخل بكامل الشريط الساحلي للجمهورية التونسية
- 5- المؤشر في علاقة بالأنواع الإجتماعي: مؤشر غير مراعي للأنواع الإجتماعي

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: يعتمد عند احتساب المؤشر المشاريع المنجزة في السنة المعنية: جمع النسب السنوية للشريط الساحلي الذي تمت حمايته من الانجراف البحري مقارنة بالطول الجملي للشريط الساحلي المعني بالحماية في الفترة الممتدة من 2023-2025.
- 2- وحدة المؤشر: نسبة
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المشاريع التي هي بصدد الانجاز في السنة المعنية :
- كشف حساب شهر ديسمبر لاحتساب نسبة تقدم المشروع ثم يتم تطبيق النسبة على الطول الجملي المعني بالحماية.
- 4- طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: بالتنسيق مع رؤساء المشاريع.
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية.
- 6- تاريخ توفر المؤشر: عند موفى كل سنة
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر : 100% سنة 2026
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: ناهد كلاعي

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
100	80	50	15	-	%	المؤشر 1.2.2 نسبة إنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

- بالنسبة لسنة 2021 حقق المؤشر نسبة 89 % حيث يتم إنجاز العديد من المشاريع على غرار (أشغال حماية شواطئ طبرقة، أشغال حماية كرنيش بنزرت : قسط2، أشغال حماية كرنيش بنزرت : قسط3، أشغال حماية فلاز المنستير – القسط3، أشغال حماية الفتحة الشمالية للمسطح المائي لسبخة بن غياضة، أشغال حماية أجزاء من الشريط الساحلي بجبيناة : قسط3 ، أشغال حماية جزء من الشريط الساحلي ببني فتايل-جرجيس، أشغال حماية جزء من الشريط الساحلي بكاب الزبيب، أشغال إعادة بناء الرصيف بالميناء العتيق بغار الملح)
- بالنسبة لسنة 2022 من المتوقع أن ترتفع نسبة إنجاز المؤشر إلى 100 % وبذلك يتم إنجاز جميع المشاريع المبرمجة في المخطط 2016-2022.
- بالنسبة لتقديرات السنوات 2023-2024-2025 فقد تم تحديد القيمة المستهدفة (كلم محمي) بالنظر للمشاريع التي تم اقتراحها ضمن مخطط التنمية 2023-2025.
- وقد تم الشروع في وضع مخطط مديري لحماية الشريط الساحلي في أفق 2050 والذي سيتم اعتماده لاحقا في وضع القيمة المستهدفة طويلة المدى.

3. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر :

- عدد محدود للمقاولات ومكاتب الدراسات المختصة في ميدان الدراسات والأشغال البحرية،
- نقص في المعطيات الطبيعية الأساسية الخاصة المتعلقة بالأموح،
- التعدي على حرمة الملك العمومي البحري عن طريق البناء الفوضوي بالأساس مما يعقد عملية القيام بالأشغال باعتبار عدم خلو حوزة المشروع،
- غياب منظومة معلوماتية بمصالح الدراسات والأشغال بالإدارة،
- التداخل في أدوار كل من وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي والإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية حيث تقوم الوكالة بأشغال الحماية خلافا لما ورد بالقانون وتواصل الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية التدخل في المناطق التي تستوجب التدخل العاجل،
- غياب استراتيجية لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري،

بطاقة مؤشر الأداء: النجاعة الطاقية للبنىات

رمز المؤشر 1.3.2:

I - الخصائص العامة للمؤشر

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : انشاء بنىات مدنية و منشآت مبنائية مفوضة مستدامة
- 2- تعريفالمؤشر: النجاعة الطاقية للبنىات: معدل استهلاك الطاقة (التدفئة والتبريد).
- 3- طبيعة المؤشر: مؤشر جودة،
- 4- نوع المؤشر: مؤشر منتج
- 5- المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الإجتماعي

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): معدل نسبة الاستهلاك الطاقى لكل مشروع في طور الدراسة.
2. وحدة المؤشر: م²/kwh/السنة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التصنيف الطاقى للمشروع من خلال برنامج CLIP
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: وثيقة معدة من طرف مصممي المشروع مصادق عليها من قبل المراقب الفني و يتم التثبت منها من الادارة.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر اداري(اللجنة الفنية للبنىات المدنية).
6. تاريخ توفر المؤشر : شهر مارس الموالي للسنة المعنية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر⁸(Valeur cible de l'indicateur): 75 م²/kwh/السنة
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: أحمد بن عثمان

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
55	60	65	68	68	م ² /kwh/السنة	المؤشر 1.3.2 النجاعة الطاقية للبنىات

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

خلال سنة 2022 لم تتجاوز الحاجيات الطاقية للبنىات 68 م²/kwh/السنة "الصف 1"، علما أنه طبقا للتصنيف الطاقى يجب أن لا تتجاوز هذه الحاجيات 95 م²/kwh/السنة "الصف 3".

يتوقع أن تكون الحاجيات الطاقية للبنىات 68 kwh/م²/السنة بالنسبة لسنة 2023 وبالنسبة للسنوات 2024، 2025 و2026 فإنه يتوقع أن تكون الحاجيات الطاقية للبنىات على التوالي 65، 60 و55 kwh/م²/السنة.

وبالتالي سجل المؤشر نسبة إنجاز 100 % مقارنة بتقديرات سنة 2022 وهو ما جعلنا نعمل على مراجعة الإطار الترتيبي للتصنيف الطاقى للبنىات الذي يعود إلى أكثر من عشر سنوات وذلك من خلال مراجعته نحو الترفيع في سقف السلم الطاقى. وفي هذا المجال وقع إعداد مشروع تنقيح القرار المشترك من وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية ووزير الصناعة والتكنولوجيا المؤرخ في 23 جويلية 2008 المتعلق بضبط الخاصيات الفنية الدنيا التي تهدف إلى الاقتصاد في الطاقة في مشاريع تشييد وتوسعة المباني المعدة للمكاتب أو ما يماثلها.

وقد شملت المراجعة أساسا:

* الترفيع في الصنف الطاقى الأدنى المطلوب.

* مزيد ضبط احتساب الحاجيات الطاقية للمباني من خلال حذف المقاربة التوجيهية وتعميم مقاربة النجاعة

6- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

* إنجاز بنىات مقتصدة للطاقة وصديقة للبيئة.

* تعزيز قدرات التدخل للإدارة العامة للبنىات المدنية في مجال البناء المستدام بهدف تطوير القدرات الفنية

للمتدخلين في تصميم وإنجاز البنىات المستدامة

4- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر: مرتبط بمدى توفر الإمكانيات البشرية.

* ضعف الإطار التشريعي والترتيبي في مجال النجاعة الطاقية للبنىات.

* محدودية مجال تطبيق التقنين الحراري في المباني.

* ضعف التحسيس والتوعية لأهمية الإمكانيات المتاحة من الاقتصاد في الطاقة واستعمال المواد الايكولوجية.

* عدم الاستغلال الأمثل للمواد الايكولوجية المتوفرة في السوق المحلية.

بطاقة مؤشر الأداء: 2.3.2 نسبة دراسات البنايات المدنية المعلنة والمراعية للنوع الاجتماعي

رمز المؤشر: 2.3.. 2

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : انشاء بنايات مدنية و منشآت مبنائية مفوضة مستدامة
2. تعريف المؤشر: نسبة دراسات البنايات المدنية المعلنة المراعية للنوع الاجتماعي
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)،

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد دراسات البنايات المدنية المعلنة والمتضمنة للنوع الاجتماعي في طور الدراسة / العدد الجملي للدراسات المعلنة.
2. وحدة المؤشر: عدد
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: اللجنة الداخلية للبنايات المدنية
4. تاريخ توفر المؤشر : موفى كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر⁹ (Valeur cible de l'indicateur): 40% سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: ليليا الوادي

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
40	30	20	10	*5	%	المؤشر 2.3.2 نسبة دراسات البنايات المدنية المعلنة المراعية للنوع الاجتماعي

القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

بطاقة مؤشر الأداء: مستوى الأداء الفني للمشاريع البحرية المفوضة

I - الخصائص العامة للمؤشر

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : انشاء بنايات مدنية و منشآت مينائية مفوضة مستدامة
- 2- تعريف المؤشر:المؤشر: هو نسبة تطوير نجاعة إحكام إنجاز المشاريع المينائية مع احترام الأجال ومبالغ الصفقات و ضمان جودة الأشغال ومدى الاستجابة لمتطلبات صاحب المشروع ومستغلي الميناء
- 3- طبيعة المؤشر: مؤشر جودة ،
- 4- نوع المؤشر: مؤشر منتج
- 5- طبيعة المؤشر: جودة.
- 6- التفريعات: يتم التدخل بكامل الموانئ البحرية.
- 7- المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي : مؤشر غير مراعي للنوع الإجتماعي

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): قياس نسبة نجاعة إحكام إنجاز المشاريع المينائية المفوضة مع احترام الأجال ومبالغ الصفقات و ضمان جودة الأشغال
- 2- وحدة المؤشر: %
- 3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: رؤساء المشاريع
- 4- تاريخ توفّر المؤشر : موفى كل سنة
- 5- القيمة المستهدفة للمؤشر¹⁰ (Valeur cible de l'indicateur): 100% سنة 2022
- 6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: ثريا بنجمور

III - قراءة في نتائج المؤشر**1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
90	85	75	70	77.5	%	المؤشر 2.22. مستوى الأداء الفني للمشاريع المينائية المفوضة

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

- بالنسبة لسنة 2021 لم يتم استلام أي مشروع وذلك نظرا للتأخير الحاصل في إنجاز الأشغال والنتيجة عن الانعكاسات السلبية لجائحة كورونا المستجد.

الملاحق

- بالنسبة لسنة 2022 من المتوقع أن يرتفع مؤشر مستوى الأداء الفني لإنجاز المشاريع البحرية المفوضة إلى 65 % وهي نسبة جيدة مقارنة بالسنوات السابقة.
- وسعياً إلى تطوير مستوى الأداء الفني للمشاريع فإن الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية ضبطت تقديرات السنوات 2023-2024-2025 بشكل تصاعدي.

3- تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمشروع :

- عدم توفر النصوص القانونية التي تنظم العلاقة بين صاحب المشروع وصاحب المشروع المفوض.
- عدم وجود آلية محددة لبرمجة المشاريع المفوضة مع صاحب المشروع،
- غياب منظومة معلوماتية بمصالح الدراسات والأشغال بالإدارة،
- عدد محدود للمقاولات ومكاتب الدراسات المختصة في ميدان الدراسات والأشغال البحرية،
- نقص في المعطيات الطبيعية الأساسية الخاصة المتعلقة بالأموح،

**بطاقات مؤشرات الأداء
للبرنامج 3:
التهيئة الترابية والتعمير والإسكان**

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي

رمز المؤشر: 1.1.3

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تهيئة ترابية وعمرانية مستدامة وشاملة للجميع
- 2- تعريف المؤشر: يتمثل في احتساب معدل الولايات التي تشملها على الأقل دراسة مثال توجيهي للتهيئة الترابية أو دراسة تخص الرصد الترابي.
- 3- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
- 4- نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- 5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: بالنسبة للدراسات المتواصلة لم يتم دمج النوع الاجتماعي ضمن خطوطها المرجعية وسيتم العمل بمقاربة النوع الاجتماعي وإدراجه بالدراسات الجديدة المبرمجة لسنة 2024.

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : نسبة الولايات التي شملها على الأقل دراسة مثال توجيهي لتهيئة مجموعة عمرانية كبرى أو دراسة مثال توجيهي لتهيئة منطقة حساسة أو دراسة مثال توجيهي لتهيئة وتنمية الولاية أو دراسة تخص الرصد الترابي أما في حالة تقدم إنجاز دراسة المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني تصبح قيمة المؤشر 100% باعتبار أن هذه الدراسة تشمل كامل ولايات الجمهورية.
- وتكون طريقة لاحتساب هذا المؤشر على النحو التالي :
عدد دراسات الأمثلة التوجيهية للتهيئة الترابية التي بصدد الإنجاز (أ) .
عدد دراسات الأمثلة التوجيهية للتهيئة الترابية الجاهزة (ب) : يحتسب عدد الدراسات التي لم يمر على تاريخ قبولها النهائي 10 سنوات .
عدد دراسات الرصد الترابي الجاهزة (ت) : يتم احتساب عدد الدراسات الجاهزة والتي لم يمر على تاريخ قبولها النهائي أكثر من خمس (5) سنوات .
احتساب عدد الدراسات لولاية ما (ث 1) = أ + ب + ت (فالحاصل لهذه الولاية هو 1 عند وجود دراسة أو أكثر من أي صنف من الأصناف الثلاثة، ما عدا هذه الحالة فالحاصل هو 0)
احتساب عدد الدراسات لجميع الولايات: ث = ث 1 + ث 2 + ث 3 + ث 4 + + ث 23 + ث 24
احتساب المؤشر = (ث) / 24
2. وحدة المؤشر: نسبة

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للتهيئة الترابية
4. تاريخ توفر المؤشر: موفى شهر ديسمبر من كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: ¹¹(Valeur cible de l'indicateur): 95% سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: نجوى بن سالم

III - قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
95%	90%	87%	85%	83%	نسبة	نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي

1- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تعتمد التقديرات المتعلقة بتطور مؤشر قيس الأداء من 83% المسجل سنة 2021 إلى 85% سنة 2023 ثم إلى 95% سنة 2026 على نسق استكمال الدراسات المتواصلة وبرمجة وانطلاق الدراسات الجديدة سواء منها الأمثلة التوجيهية لتهيئة التجمعات العمرانية الكبرى أو المناطق الحساسة أو أمثلة تهيئة وتنمية الولايات بالإضافة إلى دراسات الرصد الترابي وخاصة أطالس الولايات.

A - بخصوص إنجاز دراسات الأمثلة التوجيهية للتهيئة الترابية:

A-1 الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية:

من المتوقع أن يتم خلال سنة 2023 الانطلاق في إعداد 7 دراسات تهم المجموعات العمرانية لمدن مراكز الولايات وهي زغوان وتطاوين والمهدية ومدنين، المنستير، سوسة و صفاقس ليتم استكمال إنجازها قبل موفى 2025.

2-A الأمثلة التوجيهية لتهيئة المناطق الحساسة:

يتواصل تقدم إنجاز 3 دراسات تهم المناطق الحساسة لساحل أقصى الشمال ببنزرت والمناطق الساحلية للوطن القبلي ومنطقة الساحل الشرقي لبنزرت. كما يتوقع الشروع في نهاية سنة 2023 في دراسة المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة للسباسب العلي، كما تمت إعادة برمجة دراسة المثال التوجيهي لمنطقة السباسب السفلي بعد فسخ الصفقة سنة 2022 .

3-A الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية الولايات:

تم من جملة 14 ولاية داخلية استكمال إنجاز دراسات أمثلة توجيهية لتهيئة وتنمية لإحدى عشرة (11) ولايات هي ولاية جندوبة والكاف وسليانة وزغوان والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد وقبلي وقابس وباجة و توزر في حين يتوقع الانتهاء من إنجاز 2 منها في موفى 2023 وهي تطاوين والمهدية ليكمل إنجاز الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية لـ 13 ولاية.

B- بخصوص إنجاز دراسات الرصد الترابي:

لقد تم تعزيز مؤشر قياس الأداء بفضل الانتهاء من إعداد دراسات أطالس ولايات سوسة والمنستير والمهدية ولتستكمل بذلك تغطية كامل ولايات الجمهورية بوثائق رقمية للرصد الترابي مع تفاوت زمني يتعين تداركه بتحيينها بنسق أسرع وضمن إطار موحد لإكساب مزيد من النجاعة في استغلال مضمون هذه الأطالس الجغرافية الرقمية. ومن أهم الدراسات الخصوصية التي يتواصل إنجازها خلال سنة 2023 والتي يشمل محيطها كامل التراب الوطني هي دراسة التخطيط الترابي الاستراتيجي والرصيد العقاري وتهدف هذه الدراسة إلى وضع استراتيجيا للتحكم والتصرف في الرصيد العقاري على المجال الترابي بصفة تستجيب للرهانات المطروحة ولمقتضيات التنمية الجهوية الناجعة والمستديمة. ويتوقع الانتهاء من إعداد هذه الدراسة خلال سنة 2024.

7- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

إن التقديرات الخاصة بالمؤشر وتطورها من سنة إلى أخرى باعتبار طريقة احتساب المؤشر، تتأثر بثلاثة عوامل هي تقدم إنجاز الدراسات المعنية وتوزعها الجغرافي وتواتر تحيينها. ونظرا لطريقة احتسابه فإن تطور القيمة التي يعكسها المؤشر مرتبط بدرجة أولى بالتوزيع الجغرافي للدراسات على الولايات ثم بحداثة إنجازها حيث أنه بالرغم من تعدد الدراسات وتنوعها بالنسبة لولاية معينة أو مجموعة ولايات وما يتطلبه من جهد للتمكن من خصوصيات الولايات الطبيعية والاقتصادية والتنموية لا تأثير له في قيمة المؤشر بالمقارنة مع عامل التوزيع الجغرافي لمثل هذه الدراسات لتغطية العدد الأكبر من الولايات.

مؤشر الأداء: نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية

رمز المؤشر: 1.2.3

I- الخصائص العامة للمؤشر

■ الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تهيئة ترابية وعمرانية مستدامة وشاملة للجميع

1. تعريف المؤشر: نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية ويقصد بذلك معرفة مدى الالتزام والتقيد بمضمون ومقتضيات استراتيجيات التنمية العمرانية عند إعداد أمثلة التهيئة العمرانية وسيتم، في مرحلة أولى، اعتماد معايير خاصة ببرمجة التجهيزات بمختلف أنواعها والفضاءات الخضراء.

وحرصا على تكريس مبدأ الاستدامة في مجال التخطيط العمراني سيتم احتساب نسبة المناطق الخضراء والمناطق المخصصة للتجهيزات المدرجة ضمن أمثلة التهيئة العمرانية المصادق عليها.

2. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

3. نوع المؤشر: مؤشر نتائج

4. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: مجموع نسب المناطق الخضراء والمناطق المخصصة للتجهيزات المدرجة ضمن أمثلة التهيئة العمرانية المصادق عليها خلال السنة الجارية / عدد أمثلة التهيئة العمرانية المصادق عليها خلال السنة الجارية

نسبة المناطق الخضراء والمناطق المخصصة للتجهيزات المدرجة ضمن أمثلة التهيئة العمرانية المصادق عليها = مساحة المناطق الخضراء والمناطق المخصصة للتجهيزات / مساحة أمثلة التهيئة العمرانية المصادق عليها * 100

وحدة المؤشر: نسبة %

2. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

وحدات التصرف حسب الأهداف المحدثة بإدارة التعمير والمكلفة بمتابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية و الإدارات الجهوية للتجهيز والبلديات.

3. تاريخ توفر المؤشر: الثلاثي الأول من السنة الموالية

4. القيمة المستهدفة للمؤشر: 15% إلى موفى سنة 2025

5. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إبتسام بن سعيد

6.

III - قراءة في نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
16.5%	15 %	13.5 %	12 %	9.5 %	نسبة	المؤشر 1.2.3 نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية

2- تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

لقد تم ضبط عدة معايير على المستوى الدولي من شأنها تصنيف البلدان حسب "مؤشر جودة الحياة" من ذلك اعتبار مساحة دنيا للمناطق الخضراء المخصصة لكل مواطن، كما أن توفر الخدمات وعدد التجهيزات والمرافق العمومية الموضوعية على ذمة المواطن يعتبر مؤشر على مستوى التحضر... لذلك تم أخذها بعين الاعتبار لاحتساب "مؤشر نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية". وبذلك تطور مؤشر قيس الأداء من 9.5% سنة 2022 إلى 12% سنة 2023، كما أنه من المنتظر تسجيل نسبة 13.5% سنة 2024 و نسبة 15% سنة 2025 ليصل إلى نسبة تعادل 16.5% موفى سنة 2026.

3- تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- رغم المجهودات المبذولة في هذا المجال برزت عدة إشكاليات على مستوى التخطيط بمختلف جهات البلاد وكذلك على مستوى الآليات المعتمدة لإحكام استعماله من طرف مختلف المتدخلين وتتمثل أهم الإشكاليات فيما يلي:
- ارتباط احتساب هذا المؤشر بخصوصية الجماعات المحلية وحرصها على إتمام إجراءات المصادقة على أمثلة تهيئتها العمرانية،
 - صعوبة برمجة مناطق خضراء وتجهيزات بمناطق التوسع العمراني المقترحة لتسوية الأحياء العشوائية،
 - اكتساح البناء الفوضوي للعقارات المخصصة للتجهيزات والمناطق الخضراء نتيجة لتجميدها لعدة سنوات وعدم اقتنائها،

الملاحق

- تركيز بعض التجهيزات على أراض فلاحية بالرغم من وجود مناطق مخصصة للغرض داخل امثلة التهيئة العمرانية،
- ضعف الامكانيات البشرية والمادية لدى الجماعات المحلية مما يحد من دورها في متابعة تنفيذ مقتضيات أمثلة التهيئة العمرانية،
- غياب آليات التمويل لإنجاز المشاريع العمرانية وتهيئة المناطق الخضراء المدرجة بأمثلة التهيئة،
- برمجة مناطق خضراء وتجهيزات في إطار التقسيمات.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة التوسعات على حساب الأراضي الفلاحية

رمز المؤشر: 2.2.3

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تهيئة ترابية وعمرانية مستدامة وشاملة للجميع
- 2- تعريف المؤشر: نسبة التوسعات العمرانية على حساب الأراضي الفلاحية المدمجة بالمناطق العمرانية بأمتلة التهيئة العمرانية المصادق عليها
- 3- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاحة
- 4- نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- 5- المؤشر في علاقة بالأنواع الاجتماعية: مؤشر غير مراعي للأنواع الاجتماعية

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): مجموع نسب التوسعات العمرانية على حساب الأراضي الفلاحية بأمتلة التهيئة العمرانية المصادق عليها خلال السنة الجارية / عدد أمتلة التهيئة العمرانية المصادق عليها خلال السنة الجارية.
نسبة التوسعات العمرانية على حساب الأراضي الفلاحية = مساحة مناطق التوسع العمراني / مساحة مثال التهيئة العمرانية المصادق عليه * 100
- 2- وحدة المؤشر: نسبة %
- 3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وحدات التصرف حسب الأهداف المحدثة بإدارة التعمير والمكلفة بمتابعة دراسات أمتلة التهيئة العمرانية والإدارات الجهوية للتجهيز والبلديات.
- 4- تاريخ توفّر المؤشر: الثلاثي الأول من السنة الموالية
- 5- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 15% موفى 2025
- 6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: محمد نبيل الحاجي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
%13	%15	%17	%19	%21	نسبة	المؤشر 2.2.3 نسبة التوسعات العمرانية على حساب الأراضي الفلاحية

2- تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يعتبر مؤشر نسبة التوسعات على حساب الأراضي الفلاحية من المؤشرات الهامة والتي من شأنها تقييم نجاعة الآليات المعتمدة لتحقيق التوجه الاستراتيجي للدولة والذي يهدف إلى الحد من التمدد العمراني على حساب الأراضي الفلاحية والمحافظة عليها. وبذلك تطور مؤشر قياس الأداء من 21% سنة 2022 إلى 19% سنة 2023، كما انه من المنتظر تسجيل نسبة 17% سنة 2024 و نسبة 15% سنة 2025 ليصل إلى نسبة تعادل 13% موفى سنة 2026.

3- تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- وجود بناءات ونسيج عمراني عشوائي قائم على الأراضي الفلاحية،
- غياب إجراءات خاصة ومستعجلة ومبسطة لتسوية وضعية بناءات قائمة والتجمعات السكنية على الأراضي الفلاحية،
- غياب نصوص ترتيبية تضبط الأجال المتعلقة بإجراءات المصادقة على قرار التحديد ومعاينة مناطق التوسع العمراني .
- ضعف الإمكانيات البشرية والمادية لدى الجماعات المحلية مما يحد من دورها في مراقبة البناء الفوضوي .

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي

رمز المؤشر: 3-2-3

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تهيئة ترابية وعمرانية مستدامة وشاملة للجميع
- 2- تعريف المؤشر: يتمثل في احتساب نسبة الدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي.
- 3- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
- 4- نوع المؤشر: مؤشر نشاط
- 5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر : نسبة مختلف الدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني التي تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي وتكون طريقة احتساب هذا المؤشر على النحو التالي :
(مجموع عدد الدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي التي تمت برمجتها للسنة الجارية/العدد الجملي للدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني في نفس السنة X) 100
يتم احتساب مجموع عدد الدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني بجمع مختلف الدراسات التي تشرف على إنجازها كل من الإدارة العامة للتهيئة الترابية وإدارة التعمير ووكالة التعمير لتونس الكبرى.
- 2- وحدة المؤشر: نسبة مائوية
- 3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للتهيئة الترابية وإدارة التعمير ووكالة التعمير لتونس الكبرى
- 4- تاريخ توفّر المؤشر: موفى شهر ديسمبر من كل سنة
- 5- القيمة المستهدفة للمؤشر: (Valeur cible de l'indicateur) : % 33.33 سنة 2026
- 6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: جيهان غيلوفي

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	الإجازات 2022	الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2026	2025	2024				
01 - دور المدن الثانوية في تحقيق التوازن الحضري لتونس الكبرى	01 - دراسة حول الفضاء العمومي والنوع الاجتماعي	01 - منهجية إعادة تأهيل وهيكلية الأنسجة الحضرية بتونس الكبرى	01 - دراسة حول التكيف مع التغيرات المناخية من خلال تهيئة عمرانية مستدامة	02 - دراسة حول تطوير مرصد للحركية المستدامة - مثال التنقلات الحضرية بتونس الكبرى	عدد الدراسات المراعية للنوع الاجتماعي	وكالة التعمير لتونس الكبرى
01 - دور المدن الثانوية في تحقيق التوازن الحضري لتونس الكبرى	03 - دراسة حول الفضاء العمومي والنوع الاجتماعي وتأثير المشاريع العمرانية الكبرى على مسار حوضرة العاصمة - إخراج دليل تركيز مأوي السيارات	03 - منهجية إعادة تأهيل وهيكلية الأنسجة الحضرية بتونس الكبرى - إعداد دليل لتركيز التجهيزات الجماعية للبلديات - إخراج دليل عملي لإعداد الأمثلة المرورية والمقاطع العرضية للطرق الحضرية	01 - دراسة حول التكيف مع التغيرات المناخية من خلال تهيئة عمرانية مستدامة	02 - دراسة حول تطوير مرصد للحركية المستدامة - مثال التنقلات الحضرية بتونس الكبرى	العدد الجملي للدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني	
100%	33.33%	33.33%	100%	100%	نسبة الدراسات الخاصة بالتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي	
-	-	01 -المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة لجزر قرقة	08 -الامثلة التوجيهية لتهيئة كل من المجموعة العمرانية لمدينة: مدنين وسوسة الكبرى والمنستير وتطاوين والمهدية وزغوان -المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة للسباسب السفلى -المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة للسباسب العليا	0	عدد الدراسات المراعية للنوع الاجتماعي	الإدارة العامة للتهيئة الترابية
-	-	01	09	01	العدد الجملي للدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني	
0%	0%	100%	88.88%	0%	نسبة الدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي	
-	-	01 دراسة الخصوصيات المعمارية لجهة الوسط الشرقي	-	-	عدد الدراسات المراعية للنوع الاجتماعي	إدارة التعمير

-	-	01 دراسة الخصوصيات المعمارية لجهة الوسط الشرقي	-	-	العدد الجملي للدراساتالخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني	
%0	%0	%100	%0	%0	نسبة الدراسات المراعية للنوع الاجتماعي	
%33.33	%11.11	%44.44	%33.33	%33.33	نسبة الدراسات الخاصة بالتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي	البرنامج عدد 3

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

من الملاحظ أن المؤشر شهد استقرارا خلال سنتي 2022 و2023 حيث بلغ %33.33، وذلك بإدراج وكالة التعمير لتونس الكبرى لثلاث دراسات تعنى بالنوع الاجتماعي خلال هذه الفترة وهي دراسة حول تطوير مرصد للحركية المستدامة ومثال التنقلات الحضرية بتونس الكبرى في سنة 2022، ودراسة حول التكيف مع التغيرات المناخية من خلال تهيئة عمرانية مستدامة في سنة 2023.

كما تمت برمجة 8 دراسات من قبل الإدارة العامة للتهيئة الترابية وتتمثل في الأمثلة التوجيهية لتهيئة كل من المجموعة العمرانية لمدن مدنين وسوسة الكبرى والمنستير وتطاوين والمهدية وزغوان ودراستين لتهيئة المناطق الحساسة للسباسب السفلى والسباسب العليا.

ومن المتوقع أن يشهد المؤشر ارتفاعا في موفى سنة 2024 حيث سيبلغ %44.44، وذلك ببرمجة كل من إدارة التعمير لدراسة الخصوصيات المعمارية لجهة الوسط الشرقي و وكالة التعمير لتونس الكبرى لدراسة حول منهجية إعادة تأهيل وهيكلية الأنسجة الحضرية بتونس الكبرى. وبرمجة إعداد دراسة المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة بجزر قرقنة من قبل الإدارة العامة للتهيئة الترابية .

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

من أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر هي صعوبة إدراج النوع الاجتماعي في الدراسات التي تعنى بالتهيئة الترابية والعمرانية.

بطاقة مؤشر الأداء: العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيأة

رمز المؤشر 3 1.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تيسير نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام
2. تعريف المؤشر: يتمثل في احتساب العدد التراكمي للمساكن التي تمت إزالتها وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها والمساكن الاجتماعية التي تم اقتناؤها وإنجازها والمقاسم التي تمت تهيئتها في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي وفي إطار اقتناء مساكن ومقاسم اجتماعية ممولة من الصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء والمساكن التي تم الانتفاع بها في إطار برنامج المسكن الأول.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: عدد تراكمي للمساكن الاجتماعية المنجزة والمقاسم المهيأة والقابلة للتسليم والمساكن التي تم الانتفاع بها في إطار مختلف البرامج (فوبرولوس ومسكن أول وبرنامج خصوصي للسكن الاجتماعي).
- 2- وحدة المؤشر: العدد التراكمي
- 3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وحدة انجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي، الإدارة العامة للإسكان، بنك الإسكان، البنك المركزي.
- 4- تاريخ توفر المؤشر: الثلاثي الأول من السنة الموالية.
- 5- القيمة المستهدفة للمؤشر¹²: 37660 مسكنا ومقسما سنة 2026.
- 6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة إشراق بن علي والسيدة هناء الزواغي

¹²القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024	2022	2022		
24710	21979	18715	16517	11185	عدد تراكمي	العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهنية في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي.
9000	6800	5740	4736	3766		العدد التراكمي للمساكن المنجزة في إطار الفوبرولوس
3950	3350	2920	2520	2412		العدد التراكمي للمساكن المنجزة في إطار برنامج المسكن الاول
37660	32129	27375	23773	17363		مجموع العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهنية

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

بلغ العدد التراكمي للمساكن المنجزة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي الى موفى سنة 2022، 11185 مسكنا ومقسما موزعة كما يلي: 6605 مسكنا منجزة في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة و4530 مسكنا ومقسما اجتماعيا في إطار العنصر الثاني بناء مساكن وتهيئة مقاسم اجتماعية.

ومن المنتظر أن يبلغ عدد المساكن المنجزة سنة 2023، 16517 مسكنا منها 8791 منجزة في إطار عنصر ازالة المساكن البدائية و7726 مسكنا منجزة في إطار عنصر بناء مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم.

وستكون تقديرات المؤشر لسنة 2024: 18715 مسكنا موزعة بين 10159 مسكنا في إطار العنصر الاول و8556 مسكنا في إطار العنصر الثاني، أما بالنسبة لسنة 2025 ستكون التقديرات كما يلي: 21979 مسكنا اجتماعيا منها 10969 مسكنا في إطار العنصر الأول و11010 مسكنا في إطار العنصر الثاني.

كما انه من المتوقع ان تبلغ تقديرات عدد المساكن المنجزة لسنة 2026 24710 منها 11969 مسكنا في إطار العنصر الاول و12741 مسكنا ومقسما اجتماعيا في إطار العنصر الثاني، وذلك بزيادة قدرها 2731 مسكنا بالمقارنة مع سنة 2025.

الملاحق

أما بالنسبة للمساكن المنجزة في إطار الفوبرولوس، فقد تم تسجيل عدد 430 مستفيدا من قروض الفوبرولوس لاقتناء أو بناء مسكن سنة 2022، علما وأنه لم يتم تسجيل اي عملية تمويل لاقتناء قطعة ارض عن طريق الفوبرولوس، لذلك تم خلال سنة 2022 تسجيل عدد تراكمي للعمليات الممولة عن طريق الفوبرولوس بلغ 3766 مسكن.

كما أنه من المتوقع تسجيل ارتفاع طفيف في نسق الطلبات على المساكن الممولة في إطار هذه الآلية، نظرا لتواصل ارتفاع أثمان تكلفة المساكن بالرغم من صدور الأمر عدد 127 لسنة 2023 المؤرخ في 10 فيفري 2023 المتعلق بتنقيح الأمر الحكومي عدد 1126 لسنة 2016 المؤرخ في 18 أوت 2016 المتعلق بضبط صيغ وشروط تدخلات صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء. حيث تضمن هذا الأمر العديد من التسهيلات التي من شأنها توسيع دائرة المستفيدين من تمويلات الصندوق وتشجيع الباعثين العقاريين على إنتاج هذا الصنف من المساكن، ومن بين هذه التسهيلات نذكر ما يلي:

- إضافة صنف جديد "فوبرولوس 4" للأجراء الذين تتراوح أجورهم بين 4.5 و6 مرات الأجر الأدنى المضمون، وتضم هذه الفئة الإطارات من القطاعين العام والخاص والذين يجدون صعوبة في الحصول على قروض لتمويل مساكنهم نظرا لارتفاع اثمان المساكن من جهة وارتفاع الفوائض البنكية من جهة أخرى،
- تمكين الأجراء من المتقاعدين من الحصول على قروض فوبرولوس وذلك بعد التمديد في السن القصوى للحصول على قرض فوبرولوس إلى حدود 75 سنة نظرا للارتفاع المسجل في معدل الحياة،
- فتح المجال أمام الأجراء للجمع بين قرض اقتناء قطعة أرض وقرض بناء مسكن، كما تم فتح المجال للقرين للحصول على قرض لبناء المسكن شريطة استجابته للشروط.
- بالنسبة للقروض المخصصة لتوسعة المسكن تم التخفيض في نسبة التمويل الذاتي المطالب بتوفيره من 10% من تكلفة التوسعة سابقا إلى 7.5%، مع تحديد المبلغ الأقصى للقرض بـ150 مرة الأجر الأدنى (عوضا عن 1.7 X الأجر الأدنى المضمون X مساحة التوسعة) وذلك في إطار تبسيط الإجراءات.
- توحيد المساحة المغطاة للمسكن المراد بناؤه إلى حدود 120 م²،
- الترفيع في المساحة المغطاة للمسكن الفردي الممول اقتناؤه لدى باعث عقاري مصادق عليه من 50 م² إلى 100 م² وتوسيع دائرة الانتفاع إلى كافة الأصناف،
- تمكين الأجراء من قروض فوبرولوس في حدود 90% من ثمن المسكن وحذف الشرط المتعلق بقيمة القرض القصوى (250 مرة الأجر الأدنى) حيث كانت تمثل عائقا لتوفير التمويل الذاتي.
- الترفيع في سقف ثمن بيع المتر المربع المغطي من 3 إلى 3,3 مرة الأجر الأدنى،

الملاحق

- بالنسبة للقروض المخصصة لتمويل اقتناء قطعة ارض قابلة للترخيص في بناء مسكن أصلي فوقها، تم الترفيع في سقف ثمن بيع المتر المربع المهيأ للأراضي الصالحة للبناء من 0,7 إلى 0,75 مرة الأجر الأدنى المهني المضمون.

أما بالنسبة للمساكن المنجزة في إطار برنامج المسكن الأول، فقد تم انجاز 642 مسكنا خلال سنة 2022 لذلك تم تسجيل عدد تراكمي بلغ 2412 مسكنا سنة 2022 ويعود ذلك للطلب المتزايد على هذا البرنامج حيث يوفر التمويل الذاتي وتسهيلات في الخلاص.

ومن المتوقع تسجيل طلبات إضافية على المساكن الممولة في إطار هذه الآلية خاصة مع ارتفاع أثمان المساكن وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالموشر:

- محدودية الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لمتابعة مشاريع السكن الاجتماعي في كل الولايات،
- عدم توفر المعلومة حول عدد المساكن والمقاسم الجاهزة في الابان نظرا لتعدد المتدخلين
- ارتفاع عدد مطالب للحصول على مسكن او مقسم اجتماعي وعدم القدرة على الاستجابة لكل المطالب.
- وجود اشكاليات فنية مع المستلزمين العموميين تسببت في تأخر استكمال بعض مشاريع بناء مساكن اجتماعية
- عدم توفر الرصيد العقاري لإنجاز المساكن الجديدة عوضا عن المساكن البدائية في مناطق أخرى،
- تعطل صدور القوائم النهائية للمنتفعين بالمساكن الاجتماعية مما ادى الى تكبد مصاريف اضافية لحراسة وصيانة المساكن الاجتماعية الجاهزة في انتظار تسليمها لمستحقيها،
- أما بالنسبة للمساكن المنجزة في إطار برنامج المسكن الأول فقد شهد البرنامج بطء في الإنجاز حيث يتراوح معدل المساكن الممولة في إطار البرنامج سنويا حوالي 400 مسكنا، وذلك للأسباب التالية:

- توظيف الأداء على القيمة المضافة على المساكن المنجزة من قبل الباعثين العقاريين
- الارتفاع المتواصل في أثمان المساكن المعروضة للبيع
- ارتفاع نسبة الفائدة الموظفة على القروض البنكية بالنظر لارتفاع نسبة السوق النقدية
- انخفاض المقدرة الشرائية للمواطن جراء الارتفاع المشط للأسعار

بطاقة مؤشر الأداء: النسبة التراكمية لتهديب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية

رمز المؤشر 2.2.3

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تيسير نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام
2. تعريف المؤشر: نسبة الأحياء السكنية الفوضوية التي تم تهديبها سنويا مقارنة مع مجموع الأحياء المبرمجة.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: العدد التراكمي للأحياء السكنية التي يتم تهديبها سنويا / العدد الجملي للأحياء المبرمجة.
2. وحدة المؤشر: نسبة تراكمية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وكالة التهذيب والتجديد العمراني.
4. تاريخ توفر المؤشر: شهر ديسمبر
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: تهديب 87.5 % من الأحياء المبرمجة خلال سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: منصف السوداني

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2026	2025	2024		2022		
%100	%100	%100	%100	%98	نسبة	النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية 155 حيا (الجيل الأول)
%75	%50	%34	%12	%12		النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية 160 حيا (الجيل الثاني)
%87.5	%75	%67	%56	%56		*المجموع

* إن احتساب النسبة التراكمية للمجموع تتعلق بإنجازات كل البرامج الوطنية الجيل الأول والثاني

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من المتوقع تحقيق نسبة إنجاز 100% لبرنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جيله الأول بموفى سنة 2023 حيث ستم إنجاز ما يلي:

*الانتهاء من إنجاز أشغال البنية الأساسية بـ 155 حي،

*الانتهاء من إنجاز أشغال تحسين سكن بـ 104 مكونة من جملة 104 مكونة تحسين سكن مبرمجة،

*الانتهاء من إحداث 119 مشروع تجهيزات إجتماعية جماعية وفضاءات صناعية وملاعب أحياء من جملة 119 مشروع مبرمج،

ومن المؤمل أن تنتهي كل مكونات البرنامج مع نهاية سنة 2023.

أما فيما يتعلق بالجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية، فمن المتوقع مواصلة إنجاز الدراسات خلال سنة 2023 والإنطلاق في إنجاز الأشغال لتصل إلى نسبة 34% خلال نهاية سنة 2024، فيما يشهد مؤشر قياس الأداء استقرارا في نسبة 56% المسجلة سنة 2022 نظرا لطول فترة تعطل الدراسات، وسيتطور هذا المؤشر إلى حدود 67% سنة 2024 ليصل إلى نسبة تعادل 87.5% موفى سنة 2026 خاصة مع انتهاء أشغال تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جيله الأول وارتفاع نسق إنجاز أشغال الجيل الثاني.

ويتميز هذا البرنامج بالقيام بالعديد من الدراسات قبل الانطلاق الفعلي في تنفيذ الأشغال وتتمثل في:

- الدراسات العمرانية والفنية للمشاريع.

- دراسة النجاعة الطاقية للمشاريع.

- دراسات البرمجة الوظيفية للتجهيزات الجماعية والفضاءات الصناعية.

- دراسات المخطط البيئي والاجتماعي للمشاريع.

- مهمة المساندة الفنية للمقاربة الاجتماعية والبيئية للمشاريع.

- مهمة المساندة الفنية لتنفيذ مكونة المقاسم المعدة للبناء.

الملاحق

ومن المؤمل أن تنطلق أشغال الجيل الثاني سنة 2023. ويرجع البطيء في إعداد الدراسات والانطلاق في الأشغال إلى الأسباب التالية:

- التأخير في إنجاز الدراسات (طول إجراءات الإعلان عن طلب قبول الترشيحات لانتقاء مكاتب الدراسات).
- المقاربة البيئية والاجتماعية للمشاريع (توفير مكاتب الدراسات المختصة في النجاعة الطاقية).

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- تعقيد إجراءات طلب العروض.
- ندرة الأراضي الدولية المخصصة من قبل الجهات لتنفيذ مكونة التجهيزات الجماعية.
- عدم توفر مكاتب الدراسات المختصة في النجاعة الطاقية.

بطاقة مؤشر الأداء: النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمنحة أو قرض لتحسين السكن

رمز المؤشر: 3.2.3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تيسير نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام
2. تعريف المؤشر: النسبة التراكمية للنساء اللاتي انتفعن بمنحة أو قرض من الصندوق الوطني لتحسين السكن في إطار برنامج تحسين ظروف العيش للفئات الاجتماعية الضعيفة ومحدودة الدخل.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالأنواع الاجتماعية: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: العدد التراكمي للنساء اللاتي انتفعن بمنحة أو بقرض تحسين سكن / العدد التراكمي الجملي للمنتفعين بمنحة أو قرض تحسين سكن.
2. وحدة المؤشر: نسبة تراكمية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: القوائم النهائية للمنتفعين المصادق عليها من قبل اللجان الاستشارية الجهوية لتحسين السكن المصادق عليها من قبل الإدارة العامة للإسكان.
4. تاريخ توفير المؤشر: يتم تحيين المعطيات بصفة دورية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: بلوغ نسبة 50 % في موفي سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: حبيبة السعيد

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر.

التقديرات			الإنجازات		الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2026	2025	2024	2023	2022		

النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمنحة أو بقرض تحسين السكن	نسبة تراكمية	39%	%42	%45	%48	%50
---	--------------	-----	-----	-----	-----	-----

2. تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تم تخصيص اعتمادات قدرها 6,2 مليون دينار من الصندوق الوطني لتحسين السكن لمساعدة الحالات الاجتماعية على تحسين مساكنها بمختلف الولايات والذي يتم توزيعه على النحو التالي: 300 ألف دينار لكل ولاية من الولايات 14 ذات الأولوية وهي: باجة، سليانة، جندوبة، الكاف، القصرين، سيدي بوزيد، زغوان، القيروان، قفصة، قبلي، قابس، مدنين، توزر، تطاوين و 200 ألف دينار لكل ولاية من الولايات الأخرى.

كما تم إسناد القروض الفردية من قبل الصندوق الوطني لتحسين السكن للمساهمة في تمويل هذه الأشغال، و تتراوح قيمتها بين 4.000 دينار و 10.000 دينار، و تحدد قيمة القرض حسب دخل المنتفع.

تم تمكين عدد 826 امرأة من المنح أو قروض تحسين السكن خلال سنة 2022 ما يعادل 39% من العدد الجملي للمنح التي تم إسنادها للفئات المعوزة ومحدودة الدخل لغاية تحسين ظروف عيشها. و قدر العدد الجملي للمنتفعين بمنح تحسين السكن بعنوان سنة 2023 3000 حالة وتمثل تقديرات النساء اللاتي سينتفعن إلى موفى 2023، بـ 1260 امرأة مقابل 1740 رجل أي بنسبة تراكمية قدرها 42%.

ومن المتوقع أن تبلغ نسبة النساء اللاتي سينتفعن بمنحة تحسين السكن خلال سنة 2024 حوالي 45% لتصل إلى نسبة 50% سنة 2026. وبذلك يتم تحقيق هدف الوصول إلى التناصف بين المرأة والرجل في الانتفاع بمنحة تحسين السكن.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- الإعتمادات المخصصة على موارد الصندوق الوطني لتحسين السكن لا تغطي كافة مطالب منح تحسين السكن.
- المقاييس المعتمدة لإسناد المنح غير مراعية لإحتياجات الفئات المستهدفة من النساء والرجال لضمان المساواة في الحصول على منحة تحسين السكن.
- التطبيق الإعلامية المتعلقة بترتيب المنتفعين بمنح وقروض تحسين السكن لا تتضمن جنس المنتفع في توزيع الإعتمادات التي يقع منحها لفائدة الحالات الاجتماعية المتأكدة.

بطاقة مؤشر الأداء: النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن ومقسم اجتماعي

رمز المؤشر: 4.2.3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تيسير نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام

تعريف المؤشر: النسبة التراكمية للنساء اللاتي انتفعن بمسكن أو مقسم اجتماعي أو ميسر، وذلك إما في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي سواء عبر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة على عين المكان أو في مناطق أخرى أو توسعتها أو من خلال إنجاز وتوفير مساكن ومقاسم اجتماعية، وإما في إطار صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء أو في إطار برنامج المسكن الأول.

2. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

3. نوع المؤشر: مؤشر نتائج

4. المؤشر في علاقة بالأنواع الاجتماعية: مؤشر مراعي للأنواع الاجتماعية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: العدد التراكمي للنساء اللاتي انتفعن بمساكن ومقاسم اجتماعية أو ميسرة/ العدد التراكمي الجملي للمنتفعين بالمساكن والمقاسم الاجتماعية أو ميسرة.

2. وحدة المؤشر: نسبة تراكمية

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: القوائم النهائية للمنتفعين المصادق عليها من قبل اللجان الجهوية والمعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للإعلام والتطبيقات الإعلامية المعدة في الغرض، قوائم المنتفعين بالمساكن ببعض البنوك .

4. تاريخ توفير المؤشر: يتم تحيين المعطيات بصفة دورية

5. القيمة المستهدفة للمؤشر: بلوغ نسبة 47 % إلى موفى سنة 2026

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة منية بالحاج فرحات والسيدة إشراق بن علي

III-قراءة في نتائج المؤشر

3. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2026	2025	2024		2022		
%41	%40	%38	%36	%32	نسبة تراكمية	النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن ومقسم اجتماعي عبر بناء مساكن وتهينة مقاسم في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي
%49	%47	%45	%43	%42		النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن أو مقسم اجتماعي ميسر عبر صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء
%50	%50	%50	%50	%50		النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن اجتماعي ميسر عبر برنامج المسكن الاول
%47	%46	%44	%43	%32		معدل النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن ومقاسم اجتماعية أو مقسم اجتماعي ميسر أو مسكن اجتماعي ميسر في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي أو عبر صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء أو عبر برنامج المسكن الاول

4. تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- بلغت إنجازات العدد الجملي للمنتفعين بمساكن ومقاسم اجتماعية في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي 7468 ويمثل عدد النساء اللاتي انتفعن بمساكن ومقاسم اجتماعية إلى موفي 2022، 2415 امرأة مقابل 5053 رجل أي بنسبة تراكمية قدرها 32% موزعة كما يلي:

* 2093 امرأة انتفعت بمسكن في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها ما يعادل 31% من العدد الجملي للمساكن التي تم تسليمها والمقدرة بـ 6655 مسكن.

* 322 امرأة انتفعت بمسكن أو مقسم اجتماعي في إطار عنصر إنجاز وتوفير مساكن ومقاسم اجتماعية ما يعادل 40% من المجموع الجملي للمساكن والمقاسم التي تم تسليمها والمقدرة بـ 813 مسكن.

ويمكن تفسير انخفاض نسبة النساء المنتفعات بمسكن في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها بوجود توفر شرط إشغال مسكن بدائي من قبل المنتفع حيث يكون الرجال أوفر حظا من النساء في استغلال عقار.

كما نلاحظ أن أعلى نسبة للنساء المنتفعات بمسكن أو مقسم اجتماعي توجد بالجنوب الغربي بولايات توزر وقفصة وقبلي (48%) حيث بلغت نسبة النساء في ولاية توزر (59%) وهي الأعلى مقارنة بباقي ولايات الجمهورية. أما بولايات الشمال الغربي بباجة وجندوبة والكاف وسليانة فتعتبر نسبة النساء اللاتي انتفعن بمسكن أو مقسم اجتماعي الدنيا (26%) مقارنة ببقية الجهات حيث تبلغ النسبة بولاية جندوبة (19%).

- بلغت تقديرات العدد الجملي للمنتفعين بمساكن ومقاسم اجتماعية في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي 9537 وتمثل تقديرات النساء اللاتي سينتفعن إلى موفى 2023، 3418 امرأة مقابل 6119 رجل أي بنسبة تراكمية قدرها 36 % موزعة كما يلي:
- 2746 امرأة انتفعت بمسكن في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها ما يعادل 35 % من العدد الجملي للمساكن التي تم تسليمها والمقدرة بـ 7843 مسكن.
- 672 امرأة انتفعت بمسكن أو مقسم اجتماعي في إطار عنصر إنجاز وتوفير مساكن ومقاسم اجتماعية ما يعادل 40 % من المجموع الجملي للمساكن والمقاسم التي تم تسليمها والمقدرة 1693 مسكن.
- تقدر نسبة النساء اللاتي سينتفعن بمسكن أو مقسم اجتماعي 38 % خلال سنة 2024 و 40 % سنة 2025 و 41 % سنة 2026 وبذلك يكون هدف الوصول إلى التناصف بين المرأة والرجل في الانتفاع ببرامج السكن على مدى طويل نسبيا يتجاوز 5 سنوات.
- بلغ عدد النساء المنتفعتات بمسكن أو مقسم عبر صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء 177 امرأة خلال سنة 2022 مقابل 253 رجلا أي ما يمثل نسبة 43% من عدد المساكن المسندة عبر الصندوق.
- بالرجوع للقوائم المتوفرة وفي حدود ما يتم من الإدارة العامة للإسكان به من معطيات تتعلق ببرنامج المسكن الأول، وبعد أخذ عينة من قائمة الكشوفات للثلاثية الأولى للبنك الوطني الفلاحي من سنة 2022، تبين أن عدد النساء المنتفعتات بمسكن عبر برنامج المسكن الأول بلغ 43 امرأة من جملة عدد 107 قرض تم اسناده خلال هذه الفترة، أي ما يعادل نسبة 40 % من نسبة القروض المسندة. كما يلاحظ من خلال القوائم المتوفرة أن هذا الصنف من المساكن يتم اسناده في جل الحالات الى الزوجين معا أو في إطار نظام الاشتراك في الملكية. لذلك تم تقدير نسبة النساء المنتفعتات بمسكن عبر برنامج المسكن الأول بحوالي 50%.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- التطبيقية الإعلامية المتعلقة بترتيب المترشحين للانتفاع بالمساكن والمقاسم الاجتماعية لا تتضمن جنس المنتفع.
- المقاييس التي يتم اعتمادها للترشح للانتفاع بالمساكن والمقاسم الاجتماعية لا تأخذ بعين الاعتبار الحالة المدنية للمنتفع (أرملة، مطلقة ...) في حين أنها تأخذ بعين الاعتبار أفراد العائلة من ذوي الاحتياجات الخصوصية.

الملاحق

- إن تقديرات عدد المنتفعين بالمساكن في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها يرتبط أساسا بجاهزية المساكن التي تشكو صعوبات تتعلق بتواتر غلاء أسعار مواد البناء وندرة اليد العاملة وغلائها خصوصا وأنه لا يمكن تجاوز الكلفة القصوى لإنجاز مسكن والتي تمّ تحديدها بالأمر عدد 1224 لسنة 2012 المؤرخ في 10 أوت 2012 والنصوص القانونية المتممة والمنقحة.
- إن احتساب تقديرات المؤشر فيما يتعلق بعنصر إنجاز وتوفير مساكن ومقاسم اجتماعية يرتبط أساسا بمدى جاهزية القوائم النهائية والتي تعتبر من مشمولات اللجان الجهوية في مختلف الولايات.
- عدم توفر المعطيات المتعلقة بجميع المنتفعين بمساكن في إطار برنامج المسكن الأول.

- بطاقات مؤشرات الأداء
للبرنامج 9:
القيادة والمساندة

بطاقة مؤشر الأداء نسبة تحقيق أهداف المهمة

رمز المؤشر: 1.1.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين حوكمة المهمة.
- 2- تعريف المؤشر: قيس معدل انجاز أهداف المهمة مقارنة بالتقديرات المرسومة.
- 3- طبيعة المؤشر: فاعلية ونجاعة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: معدل نسب الإنجازات مقارنة بتقديرات كافة المؤشرات.
- 2- وحدة المؤشر: النسبة المئويةية (%)
- 3- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: إحصائيات ذات صبغة إدارية.
- 4- تاريخ توفر المؤشر: شهر جوان من كل سنة.
- 5- القيمة المستهدفة للمؤشر: العمل على تحقيق نسبة 99% بحلول سنة 2025.
- 6- المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية: الإدارة العامة للتخطيط والتعاون وتكوين الإطارات.

III- قراءة في نتائج المؤشر

- 1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			توقعات	انجازات	الوحدة	المؤشر
2025	2024	2023	2022	2021		
99	98	97	96	101	%	1.1.9: نسبة تحقيق أهداف المهمة

- 2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

من المنتظر أن يبلغ مستوى انجاز المهمة 97 % خلال سنة 2023 حيث هناك سعي لتحسين مستوى مختلف المؤشرات نذكر أساسا:

المؤشر 1.1.1 "النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرق للسيارة": من المتوقع أن تبلغ هذه النسبة 61 %، (تقديرات سنة 2022 تمثل 57 %)، حيث من المنتظر أن ينتهي الجزء المدو- مدنين من الطريق للسيارة قابس – مدنين مع موفى الثلاثية الثانية لسنة 2023 وكذلك سنتقدم اشغال الطريق للسيارة تونس – جلمة مع الإنطلاق في انجاز الجزء السبخة – جلمة (4 أقطاط) مع بداية سنة 2023 مما سيكون له تأثير على تقديرات 2023.

المؤشر 2.2.2 "مستوى الأداء الفني للمشاريع البحرية المنجزة": تسعى الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية إلى تطوير مستوى الأداء الفني للمشاريع بشكل تصاعدي ليبلغ 72 % خلال سنة 2023 حيث قدر بحوالي 65 % سنة 2022.

المؤشر 1.3.3 "مجموع العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيأة": ستبلغ تقديرات المؤشر لسنة 2023، 16517 مسكنا اي بزيادة عن سنة 2022 بحوالي 1391 مسكنا في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية، وبالنسبة لسنة 2024 ستكون التقديرات 18715 مسكنا بحساب 10159 مسكنا في إطار العنصر الأول و8556 مسكنا في إطار العنصر الثاني، أما بالنسبة لسنة 2025 ستكون التقديرات كما يلي: 21979 مسكنا اجتماعيا منها 10969 مسكنا في إطار العنصر الأول و11010 مسكنا في إطار العنصر الثاني.

المؤشر 2.3.3 "النسبة التراكمية لتهديب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية": من المنتظر أن تبلغ هذه النسبة 56% سنة 2023 حيث أنه من المؤمل أن تنتهي كل مكونات برنامج تأهيل الأحياء السكنية الجيل الأول لسنة 2023 (الهدف بلوغ نسبة 98 % سنة 2022) أما فيما يتعلق بالجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية فقد تم القيام بالعديد من الدراسات ومن المنتظر أن يتم الانطلاق الفعلي في تنفيذ الأشغال سنة 2023.

المؤشر 1.2.9 "تعويض الانقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد" من المؤمل أن تشهد سنة 2023 تحسنا نسبيا في سد الشغورات الناجمة عن التقاعد وذلك من خلال الإستفادة من آلية الترفيع الاختياري في سن التقاعد من جهة والسعي إلى الرفع في سقف الحاجيات من الموارد البشرية قصد بلوغ معدل يضمن تحقيق التوازن البشري داخل الهيكل الإداري من جهة أخرى من المنتظر أن يبلغ التعويض 100 % (من المتوقع أن يبلغ 57 % سنة 2022).

المؤشر 2.2.9 "نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية" العمل على بلوغ نسبة 11.5% سنة 2023 وهي نسبة أكثر تفاؤل من سنة 2022 (9.5%).

- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

* التركيز في إعداد الميزانية على المشاريع التي بصدد الإنجاز والمشاريع والبرامج الجديدة المنبثقة عن المجالس الوزارية.

* حسن تطبيق أحكام الأمر الحكومي عدد 394 لسنة 2017 والمؤرخ في 29 مارس 2017 المتعلق بإحداث إطار موحد لتقييم وإدارة الإستثمارات العمومية.

* يعتمد المؤشر على إحتساب معدل تحقيق كافة الأهداف لإنجازاتها مقارنة بالتوقعات المأمولة وتمكن هذه الطريقة من تحديد الهدف الذي عرف أقل نسبة إنجاز مقارنة بالتوقعات المرسومة ثم تحديد المؤشر المسؤول عن هاته النتائج وبالتالي يتم العمل إما على معالجة الصعوبات المتعلقة بالمؤشر المعني والتي تمكن من معالجة النقص في تحقيق الأهداف أو إعتبار المؤشر غير مجدي والعمل على تغييره بمؤشر ذو فعالية.

3- تحديد أهم النقااص المتعلقة بالمؤشر:

مؤشر نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج يعتمد في طريقة إحتسابه على معدل نسب الإنجازات مقارنة بتقديرات كافة المؤشرات، هذه الطريقة لا تعكس بدقة نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج لأن وزن البرامج بقطاع التجهيز وكذلك نوعية مشاريع مختلف البرامج مختلفة (من حيث الأجال ومن حيث العراقيل والإشكاليات التي يمكن أن تعترضها والتي تحول دون إنجاز المشاريع على غرار إشكاليات عقارية ومالية وأخرى مرتبطة بالمقاولات والإجراءات الإدارية).

بطاقة المؤشر : التطور السنوي لزيارة موقع واب الوزارة

رمز المؤشر: 2-1-9

تسمية المؤشر : التطور السنوي لزيارة موقع واب الوزارة

تاريخ تحيين المؤشر: أبريل 2023

I- الخصائص العامة للمؤشر

- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: المساندة
- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم حوكمة المهمة
- تعريف المؤشر: تطور المعدل السنوي لعدد الزيارات اليومية إلى موقع واب الوزارة
- نوع المؤشر : نتائج
- طبيعة المؤشر:
- تفرعات المؤشر:

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: تطور المعدل السنوي لعدد الزيارات اليومية إلى موقع واب الوزارة
- 2- وحدة المؤشر: وحدة/يوم
- 3- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: مبحر أنترنات
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : خدمة Google Analytics
- 6- تاريخ توفر المؤشر: في كل وقت
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر:
- 8- المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية: إدارة البحث والتنظيم والإعلامية (DROI)

III - قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات				الإنجازات			الوحدة	المؤشر
2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020		
1000	800	700	500	440	394	384	وحدة/اليوم	التطور السنوي لزيارة مواقع واب الوزارة

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهد المؤشر خلال سنة 2022 تطور مقارنة بسنتي 2020 و 2021 ويعود ذلك الى رجوع المشاريع الى النسق العادي بعد الخروج من جائحة كورونا وبالتالي متابعة تقدمها والاطلاع على قوائم المقاولات المرخصة.... الخ

كما أحدثت الإدارة بعض التغييرات وتحسين كامل للموقع

3- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تم التعاقد مع مكتب دراسات لإصدار صيغة جديدة للموقع وسيتم وضعها على الخط خلال سنة 2023.
- مواصلة العمل مع مختلف مصالح الوزارة لتحسين وإثراء الموقع.
- تم التعاقد مع مكتب دراسات لتصميم وإنجاز ووضع حيز الاستغلال [لبوابة الخدمات على الخط](#) الخاصة بوزارة التجهيز والإسكان (16 خدمة على الخط)

4- تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

المؤشر يعبر على التواصل مع الجمهور عبر موقع واب الوزارة فقط، نقترح إدماج صفحة الفيسبوك و تويتر إلى هذا المؤشر لما لهما من صدى لدى مستعملي الانترنت ويمثلان كذلك مصادر معلومات.

بطاقة المؤشر : نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية

رمز المؤشر: 1.2.9

تسمية المؤشر : نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية
تاريخ تحيين المؤشر: شهر سبتمبر من كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج عدد "9" ، القيادة و المساندة
- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي عدد "2" ، المساندة
- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير الكفاءات و تنمية قدرات الموارد البشرية
- تعريف المؤشر: يبين المؤشر المجهود المبذول للرفع من مستوى و قدرات الموارد البشرية
- نوع المؤشر : مؤشر جودة
- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
- تفريعات المؤشر: المصالح المركزية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر :مجموع عدد الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية (التي تم تحديدها في مخطط التكوين السنوي) ÷ العدد الجمليمن الجمهور المستهدف(صنف "أ1" ، "أ2" و "أ3")بهذه الأنشطة التكوينية.
- 2-وحدة المؤشر:نسبة مائوية (%)
- 3- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:عدد الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية و الجمهور المستهدف لهذه الأنشطة التكوينية
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:جداول تأليفية تخص عدد الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية و الجمهور المستهدف لهذه الأنشطة التكوينية و عدد أعوان الوزارة المسجل بمنظومة "إنصاف"
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : إحصائيات ذات مصدر إداري (بطاقات الحضور، قوائم الأعوان من منظومة "أمد"
- 6- تاريخ توفر المؤشر:شهر مارس من كل سنة.
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر: تجاوز نسبة 16% في غضون الثلاثة سنوات المقبلة.
- 8- المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية: الإدارة العامة للتخطيط و التعاون و تكوين الإطارات.

III - قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

2022				2021				2020				عدد الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية
261				220				147				
المجموع	أ1	أ2	أ3	المجموع	أ1	أ2	أ3	المجموع	أ1	أ2	أ3	العدد الجملي من الجمهور المستهدف (صنف "أ1" ، "أ2" و "أ3").
2154	905	564	685	2160	862	552	746	2068	795	423	850	
12%,12				% 10,19				% 7,11				المؤشر
التقديرات			توقعات			الوحدة						
2026	2025	2024	2023									
380	350	325	290	شخص			عدد الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية					
2100	2110	2170	2070	شخص			العدد الجملي من الجمهور المستهدف لهذه الأنشطة التكوينية					
18	16,5	15	14	%			المؤشر					

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

حافظ المؤشر إنطلاقاً من سنة 2020 على نسبة نمو لم تقل عن 20 نقطة حيث على الرغم من الصعوبات خاصة في المراحل الأولى من الاعتماد عليه، ساهم التوجه نحو تقنية التكوين عن بعد في تجاوز عدة نقائص مالية و تنظيمية و بالتالي لعب دوراً جدياً فعال في تحقيق الأهداف المنشودة على رأسها الرفع من نسبة نمو المؤشر.

و في ما يتعلق بتقدم إنجاز مخطط التكوين لسنة 2023 تبدو الظروف ملائمة و واعدة للمحافظة على ما تم إنجازه من نسب النمو خلال السنوات الفارطة و العمل على بلوغ نسبة أكثر تفاؤلاً بقيمة 14%، كما سيقع العمل على إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للإبقاء على هذا النمط من النمو السنوي و المقدر بحوالي 1,5%. حيث من المتوقع أن يبلغ المؤشر نسبة 15% خلال سنة 2024 أي بزيادة حوالي 1% عن العام السابق و بلوغ نسبة 16,5% خلال سنة 2025 بنسبة نمو تقدر بـ 1,5% عن السنة الفارطة ليصل المؤشر سنة 2026 لقيمة 18% وهو زيادة بنسبة 1,5% عن السنة السابقة.

3- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- ✓ العمل على رفع الميزانية المخصصة للتكوين،
- ✓ زيادة عدد دورات تكوين في المواضيع ذات الأولوية في سياسات الوزارة و بالتالي عدد المنتفعين بها،
- ✓ التوجه نحو تقنية التكوين عن بعد لتقليل الكلفة،
- ✓ مراجعة الشروط و المعايير المطلوبة في طلبات عروض التكوين و التخفيف فيها قدر الإمكان قصد ملائمتها مع ما هو متوفر في "سوق التكوين"،
- ✓ إبرام إتفاقيات التكوين المستمر مع المؤسسات العمومية المختصة في هذا المجال.

4- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- إمكانية مشاركة نفس العون في عدة دورات تكوين و إحتسابه أكثر من مرة،

الملاحق

- صعوبة في تحديد مواضيع التكوين ذات الأولوية بالدقة اللازمة خاصة على مستوى التقديرات و نفس الشيء بالنسبة للجمهور المستهدف.
- عدم تمكن إنجاز أغلب المواضيع المبرمجة خاصة التي يقع إدراجها في طلب عروض و ذلك لعدم توفر منشطين مختصين في هذه المجالات لدمؤسسات التكوين.
- ضعف الإعتمادات المرصودة للتكوين.
- بالنسبة لتفريعات المؤشر :إستحالة تحديد عدد أعوان الإدارات المركزية أو الجهوية المتكونين في المجالات ذات الأولوية سواء على مستوى المنجز أو على مستوى التوقعات و التقديرات.

بطاقة المؤشر : مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية

رمز المؤشر: 2.2.9 :

تسمية المؤشر : مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية

تاريخ تحيين المؤشر: شهر أفريل

I- الخصائص العامة للمؤشر

- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج 9 : القيادة والمساندة
- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي 1: المساندة
- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية.
- تعريف المؤشر: إبراز نسبة مشاركة المرأة في الخطط الوظيفية ومراكز اتخاذ القرار
- نوع المؤشر : منتوج
- طبيعة المؤشر: نجاعة
- تفريعات المؤشر: حسب التعيين وحسب الخطة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: (عدد الإطارات النسائية اللاتي يشغلن خطط وظيفية/ العدد الجملي للخطط غير الشاغرة) / (عدد الإطارات النسائية (أ1+2) / مجموع إطارات الوزارة (أ1+2)) * 100
- 2- وحدة المؤشر: مؤشر قاعدة 100
- 3- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: قاعدة بيانات إدارية خاصة بالتكليف بالخطط الوظيفية حسب الجنس / منظومة إنصاف
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: قاعدة بيانات.
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : إحصائيات ذات صبغة إدارية.
- 6- تاريخ توفر المؤشر: شهر فيفري.
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر: 100.
- 8- المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية: إدارة الشؤون الإدارية.

III-قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

2022	2021	2020		
39%	37%	38%		نسبة الإطارات النسائية التي تشغل خطط وظيفية (1)
38%	37%	36%		نسبة الإطارات النسائية في الوزارة (2)
105	100	105		مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية 100*(2)/(1)

الملاحق

التقديرات			توقعات	الوحدة	المؤشر 1-1-1-9
2026	2025	2024	2023		
240	236	226	222	عدد	عدد الإطارات النسائية التي تشغل خطط وظيفية
600	590	580	570	عدد	العدد الجملي للخطط غير الشاغرة (+ 10 خطط لكل سنة (4 للنساء)
40	40	39	39	%	النسبة (1)
742	675	614	559	عدد	عدد الإطارات النسائية (أ+1+2)
1855	1730	1615	1510	عدد	مجموع إطارات الوزارة (أ+1+2)
40	39	38	37	%	النسبة (2)
100	102	102	105	قاعدة 100	المؤشر (1)/(2)*100

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر (1) الإنجازات:

- بالنسبة إلى السنوات المالية وإلى حدود سنة 2026 يمكن أن نشهد انخفاضا للمؤشر نتيجة الاستقرار النسبي الذي قد يشهده عدد الخطط الوظيفية المشغولة من ناحية واستقرار نسبة الإطارات النسائية من ناحية أخرى (102-100).

■ نسبة الإطارات النسائية التي تشغل خطط وظيفية على المستوى المركزي والجهوي

جهوي		مركزي		
رجال	نساء	رجال	نساء	
179	89	162	132	عدد الإطارات التي تشغل خطط وظيفية
268		294		العدد الجملي للخطط غير الشاغرة
67%	33%	55%	45%	النسبة (1)
582	304	296	225	عدد الإطارات
886		521		مجموع الإطارات
66%	34%	57%	43%	النسبة (2)
101	97	96	104	المؤشر (1)/(2)

تطور ملحوظ يشهده مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية على المستوى المركزي حيث سجلت قيمة إيجابية بلغت 104 متجاوزا بذلك القيمة المنشودة 100. أما على المستوى الجهوي وغم تسجيل قيمة غير إيجابية (دون المنشود: 97) إلا أنه شهد تطور مقارنة بسنة 2021 (دون المنشود 90)

الملاحق

وهذا التفاوت بين المركزي والجهوي يعود أساسا إلى تواصل ارتفاع نسبة الإطارات من صنف الرجال من المجموع العام للإطارات على المستوى الجهوي (70%) مقارنة بـ المستوى المركزي (تقارب في النسبة = 57% ذكور) ومحدودية الخطط الوظيفية بالتنظيم الهيكلي للإدارات الجهوية.

لذلك و تبعاً لما تم تسجيله من تفاوت في نسبة تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية على المستويين المركزي والجهوي، سوف يتم التركيز مستقبلاً وإلى حدود سنة 2026 على العمل على التقليل من هذا التفاوت وعلى إيجاد الآليات والحلول الكفيلة للرفع من تمثيلية الإطارات النسائية على المستوى الجهوي:

*دعم الكفاءات النسائية في تقلد خطة مدير جهوي للتجهيز والإسكان وذلك بالتنسيق مع المدير العام للتنسيق بين الإدارات الجهوية خاصة باعتباره عضو مجلس التنافس حالياً، نحو دراسة مشروع الرفع من نسبة تمثيلية المرأة في خطة مدير جهوي في إطار إعداد الحركة السنوية للمديرين الجهويين وذلك مع الأخذ بالاعتبار للظروف الاجتماعية والعائلية للإطارات النسائية في إعداد المقترحات بهدف التقليل من هذا التفاوت الكبير بين الجنسين.

حيث تم إلى حد الآن تسجيل الأرقام التالية بعنوان سنة 2023:

خطة مدير جهوي	
رجال	21
نساء	3

* العمل على توفير حظوظ أوفر للإطارات النسائية على المستوى الجهوي في تقلد الخطط الوظيفية ذات الطابع الفني والتي لها تأثير مباشر على تقدم نشاط القطاع ومردوديته على المستوى الجهوي وذلك على غرار:

- خطة كاهية مدير الجسور والطرق

- كاهية مدير البنيات المدنية والإسكان والتهيئة العمرانية والترابية

* الأخذ بالاعتبار لمبدأ التنافس في إطار إعداد وبرمجة حركة السنوية للإطارات الجهوية بعنوان كل سنة وذلك من خلال التنسيق بين مختلف المصالح والجهات المعنية بهدف التوظيف الأمثل للكفاءات النسائية في اتجاه التقليل من نسبة التفاوت بين الجنسين في على مستوى اشغال الخطط الوظيفية على مختلف مسنوياتها العليا والدنيا.

(2) الصعوبات والاشكاليات المعترضة:

- يوجد مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية اشكاليات متعددة أهمها :
- عدم القدرة على ضبط مقاييس تكليف الإطارات من النساء والرجال بالخطط الوظيفية ومواقع اتخاذ القرار في حال تعدد المترشحين.
- غياب الوسائل والآليات الكفيلة للقيام بإحصائيات النوع الاجتماعي وتشخيص معمق للوضع الجندي.

- عدم القدرة على ضبط التوقعات والتقديرات لتحديد العدد الجملي للخطط الوظيفية غير الشاغرة خلال الثلاث سنوات القادمة من جهة وطبيعة هذه الخطط من جهة أخرى وبالتالي صعوبة تحديد نسبة تمثيلية المرأة بالخطط الوظيفية عامة ومواقع اتخاذ القرار خاصة ومدى الالتزام باحترام مبدأ التناسف.
- * عدم توفر المعطيات اللازمة والكافية لاحتساب المؤشر سواء على المستوى المركزي أو الجهوي.
- * صعوبة ضبط التقديرات نظرا لتعدد مقاييس وشروط التكليف بالخطط الوظيفية.

(3) لحلول والمقترحات:

- الحرص مستقبلا على إدراج مقارنة النوع الإجتماعي صلب التبويب الميزانياتي لوزارة التجهيز تماشيا مع التجارب المقارنة و توجهات وزارة المالية
- رصد منظومة بيانات خاصة بالنوع الاجتماعي تشمل جميع مجالات تمثيلية المرأة بمواقع القرار (خطوط وظ. مجالس الادارة ..)
- احداث منظومة احصائية مراعية للنوع الاجتماعي بالوزارة والتنسيق مع مختلف المتدخلين في المجال وخاصة مكاتب الدراسات.
- تشخيص الوضع من قبل مكاتب الدراسات ووضع الاليات الكفيلة للرفع من مستوى تمثيلية المرأة
- العمل على التنسيق بين المصالح الإدارية المعنية بالتصرف في الخطط الوظيفية وجميع الإدارات المركزية في اتجاه اعداد برنامج سنوي (أو سداسي) للتسمية بالخطط الوظيفية مع الأخذ بعين الاعتبار لمقاربة النوع الاجتماعي .
- سحب الإجراءات المعمول بها في إطار التسمية بالخطط الوظيفية العليا قصد توفير أكثر حظوظ للإطارات النسائية بالوزارة في الخطط الوظيفية الأدنى مباشرة وذلك بمرجة ثلاث ترشحات كحد ادنى لتقديمها لرئيس الإدارة يؤخذ فيها بعين الاعتبار لمبدأ التناسف بين الجنسين للتكليف ب خطة مدير إدارة مركزية أو جهوية أو رئيسوحدة تصرف حسب الأهداف بخطة وامتيازات مدير إدارة مركزية . .
- توفير حظوظ أوفر للإطارات النسائية في التكوين والرسكلة واشتراط مبدأ المساواة والتناسف في إطار الإعداد لقائمات المرشحين للتكوين أو التربص أو القيام بمختلف مهمات التدريب.
- الاخذ بعين الاعتبار لخصوصيات المرأة تجاه الوضع الاجتماعي العائلي في التكليف بالخطط الوظيفية وتقلد مناصب اتخاذ القرار وذلك في سبيل توفير الشروط والوسائل الملانمة للعمل وتحقيق المردودية المطلوبة ونبذ كل اوجه الاقصاء التي يمكن ان تمارس ضد الاطارات النسائية وذلك في إطار العمل على تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص.

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تمكنت وزارة التجهيز والإسكان من بلوغ الهدف المنشود والمتمثل في المساواة بين المرأة والرجل في التكليف بالخطط الوظيفية إلا انه سيتم مواصلة العمل على تمكين الإطارات النسائية من فرص أكبر للوصول للخطط العليا (مدير- مدير عام) وذلك بـ :
- ارساء برنامج تنفيذي لتوظيف الكفاءات يأخذ بعين الاعتبار مبدأ التناسف وتكافؤ الفرص للتمثيل بالخطط الوظيفية والوظائف العليا والتنسيق بين مختلف المصالح على الصعيد المركزي والجهوي لتنفيذ البرنامج.
- العمل على إحداث لجنة قيادة وزارية تنظر دوريا في برنامج التكليف بالخطط الوظيفية ومدى مراعاة مبدأ التناسف في إسناد الخطط.
- برمجة آلية التنسيق والتواصل بين مختلف المصالح المعنية مركزيا وعلى الصعيد الجهوي لتعميم مبادئ النوع الاجتماعي.

- ادخال آلية التناظر للترشح للخطط الوظيفية العليا وتعميم التجربة تدريجيا على بقية الخطط نحو التمثيل الأجدر للكفاءات وتدعيم تكافؤ الفرص بين الجنسين.
- 5 - تحديد أهم النقاط المتعلقة بالموشر:**
- عدم القدرة على تحديد نسبة الإطارات النسائية في الوزارة حسب نوعية الخطة الوظيفية نظرا لتعدد شروط التكليف.
- عدم القدرة على ضبط التوقعات والتقديرات لتعدد مقاييس التكليف بالخطط الوظيفية.
- عدم القدرة على ضبط مقاييس تكليف الإطارات من النساء والرجال بالخطط الوظيفية ومواقع اتخاذ القرار في حال تعدد المترشحين.

بطاقة المؤشر: نسبة تحقيق ديمومة الميزانية

رمز المؤشر: 1.3.9

تسمية المؤشر: نسبة تحقيق ديمومة الميزانية (نسبة تغطية المنجز للمبرمج)

تاريخ تحيين المؤشر: شهر مارس من كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج 9 : القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي 2 "المساندة"
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الموارد المالية مع ضمان نجاعة البرامج
4. تعريف المؤشر: نسبة تغطية المبرمج في الميزانية للمنجز فعليا
5. نوع المؤشر : منتج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نتائج
7. تفرعات المؤشر: المصالح المركزية والجهوية للتجهيز

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 9- طريقة احتساب المؤشر: (الإنجازات / الإعتمادات المرسمة) * 100
- 10- وحدة المؤشر: نسبة مائوية %
- 11- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: معطيات ذات مصدر إداري
- 12- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: منظومة " أدب " و " سياد " و " أمد "
- 13- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : إحصائيات ذات مصدر إداري.
- 14- تاريخ توفر المؤشر: مارس من كل السنة.
- 15- القيمة المستهدفة للمؤشر: بهدف هذا المؤشر تحقيق نسبة إنجاز للإعتمادات المبرمجة بنسبة 100% سنة 2026
- 16- المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية: الإدارة العامة للمصالح المشتركة (إدارة الشؤون المالية).

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

الإنجازات												الوحدة	مؤشر الأداء	قيس
2022				2021				2020						
قسم الإستثمارات	قسم التدخلات	قسم المصالح وسائل	قسم التأجير	قسم الإستثمارات	قسم التدخلات	قسم المصالح وسائل	قسم التأجير	قسم الإستثمارات	قسم التدخلات	قسم المصالح وسائل	قسم التأجير			
1.418.705	3.429	58.700	120.486	1.560.030	2.750	60.390	114.900	1.463.000	3.455	58.354	107.492	أد	الإعتمادات المرسمة	
1.387.830	3.120	57.000	110.000	834.530	2.424	59.233	109.863	1.462.170	3.444	55.888	104.473	أد	الإعتمادات المنجزة	
97,8%	91,0%	97,1%	91,3%	53,5%	88,1%	104,0%	95,6%	99,9%	99,7%	95,8%	97,2%	%	النسبة	
مجموع السنة				مجموع السنة				مجموع السنة						
1.601.320				1.735.000				1.632.301				أد	الإعتمادات المرسمة	
1.557.950				1.008.600				1.625.975				أد	الإعتمادات المنجزة	
97,3%				58,1%				99,6%				%	النسبة	

التقديرات			التوقعات
6202	2025	2024	3202

الملاحق

قسم الإستثمارات	قسم التدخلات	قسم وسائل المصالح	قسم التأجير	قسم الإستثمارات	قسم التدخلات	قسم وسائل المصالح	قسم التأجير	قسم الإستثمارات	قسم التدخلات	قسم وسائل المصالح	قسم التأجير	قسم الإستثمارات	قسم التدخلات	قسم وسائل المصالح	قسم التأجير
1.700.000	5.000	66.067	134000	1.613.745	4.902	64.143	133.770	1.518.460	4.159	62.275	125.750	1.475.420	3.429	60.461	122.500
1.700.000	5.000	66.000	134.000	1.613.745	4.902	64.143	133.770	1.503.275	4.117	61.652	124.492	1.445.912	3.360	59.252	120.050
100,0%	100,0%	99,9%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,8%	99,0%	99,0%	99,0%	99,0%	98,0%	98,0%	98,0%	98,0%
مجموع السنة				مجموع السنة				مجموع السنة				مجموع السنة			
1.905.067				1.816.560				1.710.644				1.661.810			
1.905.000				1.816.560				1.693.537				1.628.574			
100,0%				100,0%				99,0%				98,0%			

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يهدف هذا المؤشر إلى تحقيق نسبة إنجاز للإ اعتمادات التي وقع تقديرها وترسيمها بنسبة 100% وذلك ضمانا لمبدأ المصادقية من جهة اي مصادقية البرمجة و ضمان تغطية ماهو مبرمج من اعتمادات لجملة النفقات الفعلية المنجزة خلال السنة المالية

كما يهدف من جهة أخرى إلى المحافظة على ديمومة الميزانية أي ضمان تغطية المبرمج للنفقات الوجودية والحتمية و الجديدة الواجب برمجتها بطريقة تضمن تغطيتها لنفقات السنة المالية.

و رغم التراجع الذي سجله المؤشر سنة 2021 بسبب تجميد اعتمادات الاستثمار فإن نسبة تحقيق ديمومة الميزانية بالنسبة للسنة 2022 بلغت 97.3% و هي دون النسبة التي تم توقعها بالنسبة لسنة 2022 وذلك نظرا لوجود بقايا ضمن اعتمادات التأجير ناتجة عن خروج دفعة من المتقاعدين في إطار البرنامج التقاعد الخصوصي والتي كان من العسير تقديرها و لكن النسبة في المجمل تؤكد مصادقية التقديرات من جهة و تحسن نسق إستهلاك الإ اعتمادات المبرمجة وهي غير بعيدة عن القيمة المستهدفة التي تم تغييرها بالنسبة لسنة 2023 لتصبح 98% بدل 100% لتداعيات نفس الإجراء و صعوبة تقديره بدقة.

و بالنسبة لسنة 2023 فمن المتوقع بلوغ المؤشر نسبة 98% و 2024 و 2025 فمن المنتظر أن تبلغ النسبة تدريجيا 100% و يتطابق ماهو مبرمج لما هو منجز دون زيادة ولا نقصان وذلك بإتباع توجهات رئاسة الحكومة و برمجة تعتمد معايير موضوعية مضبوطة و فيها تشريك فعلي للإدارات الجهوية من خلال إرساء منظومة داخلية لإعداد تقديرات الميزانية سيتم العمل بها لبرمجة ميزانية 2024.

3- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- الإ اعتماد في البرمجة على معايير أكثر واقعية و السعي لإرساء تطبيقه داخلية لتجميع الطلبات المركزية والجهوية budget up

- الإ اطلاع على نتائج البرمجة السنوية للنفقات بمختلف تحييناتها لتلافي عوائق الإنجاز

- عقد اجتماعات دورية لرؤساء البرامج والبرامج الفرعية والمديرين الجهويين لمتابعة تنفيذ ميزانية التنمية

- توفير الإ اعتمادات الضرورية مسبقا والتسريع في خلاص المقاولات

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- نقص الإمكانيات المادية والبشرية

- طول الإجراءات الإدارية

- تعطل المشاريع الناتجة عن المشاكل العقارية

بطاقة المؤشر :تكلفة التسيير لكل عون

رمز المؤشر: 2.3.9

تسمية المؤشر : تكلفة التسيير لكل عون

تاريخ تحيين المؤشر: شهر فيفري من كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج 9 "القيادة والمساندة"
- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي 2 "المساندة"
- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية مع ضمان نجاعة البرنامج 9
- تعريف المؤشر: المتابعة السنوية لتطور الإعتمادات المخصصة لمصاريف التسيير
- نوع المؤشر : منتج
- طبيعة المؤشر: مؤشر نتائج
- تفريعات المؤشر: المصالح المركزية والجهوية للتجهيز

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر :مصاريف التسيير المنجزة / عدد الأعوان
- 2- وحدة المؤشر: ألف دينار
- 3- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:معطيات ذات مصدر إداري
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : منظومة " أدب " و " إنصاف " و " أمد "
- 6- تاريخ توفر المؤشر:شهر فيفري.
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر: استقرار قيمة مؤشر تكلفة التسيير لكل عون.
- 8- المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية:الإدارة العامة للمصالح المشتركة (إدارة الشؤون المالية).

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			توقعات 2023	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2026	2025	2024		2022	2021	2020		
3494	3639	3791	3949	4113	4249	4456	الفرد	عدد الأعوان
20.152	19.757	19.370	18.990	18.618	17.166	19.014	أد	نفقات التسيير
5,767	5.429	5,109	4,808	4,526	4,040	4,267	أد	تكلفة التسيير لكل عون
106	106	106	106	112	95	99	100	قيمة المؤشر

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

الملاحق

- تم خلال سنة 2022 تسجيل ارتفاع في مؤشر تكلفة التسيير لكل عون (4,526أد)مقارنة بسنة 2021 (4,040 أد ويرجع ذلك أساسا لانخفاض عدد الأعوان بنسبة (-3.3%) وارتفاع نفقات التسيير(8%).
- من المتوقع أن تبلغ تكلفة التسيير لكل عون خلال سنة 2023:4,808 أد وقيمة المؤشر 106، أي بزيادة تقدر بـ 6 % مقارنة بسنة 2022. وذلك بإعتبار تواصل تقلص عدد الأعوان (-4%) من جهة وزيادة نفقات التسيير (2%) من جهة أخرى.
- كما ننتظر أن تحافظ قيمة المؤشر على إستقرارها خلال الثلاث سنوات القادمة (106) وذلك بالإعتماد على إستقرار نسبة تطور نفقات التسيير في حدود 2% ونسبة تطور عدد الأعوان في حدود 4%-.

3- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- مزيد إحكام التصرف الرشيد في نفقات التسيير وخاصة النفقات المخصصة للطاقة،
- تحديد الحاجيات بكل دقة،
- الإعداد الجيد للبرمجة السنوية للنفقات،
- تجميع الشراءات،
- التوزيع الأمثل لنفقات التسيير بين البرامج.

4- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- المشاريع الهامة لوزارة التجهيز تتطلب مصاريف تسيير هامة حتى يتسنى التحكم في المشاريع والأجال والجدوى والكلفة،
- غياب الموازنة بين نفقات التسيير ونفقات الاستثمار،
- اختلاف تكلفة التسيير من برنامج إلى آخر،
- ضبط نفقات التسيير يخضع لتقديرات وزارة المالية وليس للأهداف و الأنشطة المبرمجة.

بطاقات الفاعلين العموميين

بطاقة عدد 1: شركة تونس للطرق السيارة

I- التعريف

1. النشاط الرئيسي :
 - استغلال عبر نظام الاستخلاص شبكة الطرق السيارة في إطار عقود لزمة تربط الشركة بالدولة التونسية،
 - الصيانة والمحافظة على شبكة الطرق السيارة التي تستغلها،
 - تشييد واستغلال أجزاء جديدة من الطرق السيارة والقيام بكل عمليات التصرف بالمنقولات والغير المنقولات والعمليات التجارية والمالية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالنشاط الاجتماعي للشركة.
- ترتيب المنشأة: "م"
2. مرجع الأحداث: محضر الجلسة التأسيسية بتاريخ 13 ماي 1992
- مرجع التنظيم الإداري والمالي: أوامر عدد 2197-2198-2199-2100 لسنة 2002
3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والمنشأة: سنة 2010

II - الاستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية: إنجاز شبكة الطرق السيارة بهدف ربط مختلف جهات البلاد بطريقة تضمن سيولة واستدامة حركة المرور وسلامة مستخدميها (مواطنين و مواطنات و قطاع خاص و قطاع عام) مع مراعاة الجوانب الجمالية والبيئية وتطور الأسطول الوطني للسيارات.
2. الأهداف الإستراتيجية: تطوير شبكة الطرق السيارة باستكمال المشاريع في طور الانجاز والمتمثلة في بناء واستغلال الطرق السيارة صفاقس/قابس – قابس/مدنين ومدنين / راس جدير وتأمين التوازنات المالية للشركة.
3. تدخلات الفاعل العمومي: تتمثل أهم الاستثمارات التي ستتولى شركة تونس للطرق تفيذها في استكمال بناء الطريق السيارة قابس/مدنين – مدنين / راس الجدير و تركيز نظام الاستخلاص بهذه المشاريع و استغلالهم في أقرب الآجال.

III - الميزانية على المدى المتوسط:

- 1- تقديرات الميزانية لشركة تونس للطرق السيارة على المدى المتوسط (2024-2026) :

التقديرات			2023	إنجازات 2022	البيان
2026	2025	2024			
					ميزانية التصرف:
					منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير
218,849	215,407	250	200	170	ميزانية الاستثمار أو/ التجهيز:
218,849	215,407	250	200	170	<u>المجموع</u>

ملاحظة: يتعلق الجدول بمساهمة الدولة فقط

بطاقة عدد 2 : شركة الدراسة وتهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس "تبرورة"

I. التعريف

1. النشاط الرئيسي: تهيئة وتنمية منطقة مشروع تبرورة / البعث العقاري
2. ترتيب المنشأة: شركة خفية الاسم ذات مساهمات عمومية
3. مرجع الأحداث: تأسست بمقتضى محضر اجتماع الجمعية العامة التأسيسية بتاريخ 21 ماي 1985
4. مرجع التنظيم الإداري والمالي: لا يوجد
5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة:

II. الاستراتيجية و الأهداف

1. الإستراتيجية العامة:

أحدثت شركة الدراسات وتهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس المكلفة بمشروع تبرورة في ماي 1985 وهي شركة خفية الاسم ذات مساهمات عمومية يسيرها مجلس إدارة على رأسه رئيس مدير عام وتنضوي تحت إشراف وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية.

بعد الإنتهاء من الأشغال المتعلقة بإزالة التلوث وردم بمنطقة مشروع تبرورة (المرحلة الأولى)، وهو ما مكن من توفير أراضي صالحة للتعمير تبلغ مساحتها 420 هكتارا، أصبح من الضروري التصرف في المنطقة وحمايتها وذلك بالقيام بالعديد من الأشغال على المدى القصير والمتوسط والطويل التي تخص إعداد المرحلة الثانية المخصصة للتعمير والتهيئة والمراقبة البيئية وصيانة وحراسة حوزة منطقة تدخل مشروع تبرورة، في انتظار بلورة المرحلة الثانية المتعلقة بالتهيئة والتعمير وتسويق الأراضي.

من أهم نقاط إستراتيجية الشركة نذكر:

- إنجاز كل الدراسات الفنية والإقتصادية والقانونية والمالية اللازمة للتهيئة السياحية والفندقية والعقارية لمنطقة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس،
- إنجاز كل الأشغال اللازمة لإحياء وتقسيم وتهيئة الأراضي بالمنطقة،
- إنجاز كل البناءات والمنشآت الداخلة في نطاق التجهيزات العامة للمنطقة: مراكز تجارية، تهيئة مناطق خضراء، ملاعب، التجهيزات الترفيهية والمرفئية،
- إعداد وضبط كل الأمثلة والبرامج المتعلقة بأشغال جميع هذه الإنجازات في المستقبل والنهوض بالمنطقة بعد تجهيزها،
- إعداد وإنجاز كل العمليات اللازمة لتحقيق البرامج المذكورة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة وكذلك الحصول على كل الإمتيازات والترخيص الإدارية اللازمة،

الملاحق

- إقتناء وتقسيم تهيئة وبيع الأراضي المقسمة المعدة لإنجاز مشاريع التعمير في إطار حوزة تبرورة وغيرها،
 - المساهمة في رأس مال كل الشركات التي لديها أهداف مماثلة أو ذات صلة بصفة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق المساهمة العينية والنقدية وشراء سندات وحقوق بالشركات والإندماج وتأسيس شركات جديدة وبكل الوسائل القانونية الأخرى،
 - وبصفة عامة القيام بكل العمليات الصناعية والتجارية والمالية والعقارية والغير العقارية المرتبطة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالأهداف المذكورة أعلاه والتي من شأنها أن تساعد على تطور الشركة.
2. أهم الأولويات وتحديد المساهمات في أهداف البرنامج:
- يساهم برنامج المتابعة البيئية في تحقيق ديمومة المشروع خاصة وأنّ منطقة مشروع تبرورة كانت تحوي معامل N.P.K. التي خلّفت نفايات في محيطها المباشر وفي البحر،
 - يساهم برنامج الحراسة في السهر على سلامة الوضعية العقارية لكامل المنطقة (بناء عشوائى، إشغال وقتى، (...).
 - يساهم برنامج غراسة وصيانة المنتزه الحضري في بعث منطقة جالبة للإستثمار،
 - علما وأنّ الأهداف المذكورة ذات صبغة نوعية وليست كمية ولا يمكن بذلك قياسها.
 - حماية وتطوير منطقة المشروع التي تمثل جزء من الشريط الساحلي.

3. تقديم أنشطة البرامج:

الأهداف	المؤشرات	الأنشطة
1	متابعة نوعية المياه والرسوبيات	- تقوم الشركة سنويا بجملة من التحاليل الفيزيوكيميائية والمعادن الثقيلة لمكونات النظام البيئي، - ولمتابعة تطوّر نوعية المياه والرسوبيات، تمّ إعداد تقرير تقييمي من طرف الشركة يشتمل على نتائج كل التحاليل المنجزة منذ نهاية الأشغال إلى اليوم، - وعلى إثر هذه النتائج، سيتمّ مواصلة إجراء هذه التحاليل والتدقيق في نتائجها لأخذ التدابير اللازمة في الغرض خصوصا بالنسبة إلى المياه التي يقع ضحها وصرّفها في اتجاه البحر.
2	دراسة نجاعة منظومة عزل لكوم الفوسفوجيبس	- تقوم الشركة بمتابعة مدى نجاعة منظومة عزل كوم الفوسفوجيبس، - وبناءا على النتائج المتحصل عليها سيتمّ التعمق في هذه الدراسة وذلك باستعمال الوسائل والتقنيات التكنولوجية الحديثة للتثبت من نجاعة هاته المنظومة ومكوناتها.
3	أشغال صيانة المعدّات التابعة لمنظومة الضخّ	- تقوم الشركة بأشغال العناية وصيانة كل المعدات التابعة لمنظومة الضخّ ومنظومة تصريف سيلان مياه الأمطار لكوم الفوسفوجيبس وكذلك منظومة ضخ مياه الري للمنتزه المستقبلي لمنطقة تبرورة.
4	صيانة قنوات تصريف مياه الأمطار لمنطقة تبرورة	تقوم الشركة سنويا بعدة حملات تنظيف لقنوات تصريف مياه الأمطار بمنطقة تبرورة وأبرزها حملات التنظيف الميكانيكي الشاملة وذلك استعدادا لمواسم الأمطار.
5	صيانة قنوات تصريف مياه السيلان لكوم الفوسفوجيبس	- تقوم الشركة سنويا بصيانة يدوية وميكانيكية لقنوات منظومة تصريف مياه السيلان لكوم الفوسفوجيبس الممتدة على طول 3000 متر وقد تم إزالة كل الرسوبيات العالقة بالقنوات.
6	متابعة بالمنطقة الإشعاعات	تم قبل وأثناء مرحلة الأشغال وبعدها بمتابعة الإشعاعات بمنطقة تبرورة بالتعاون مع المركز الوطني للحماية من الأشعة واستصدار شهادة في خلو المنطقة من خطر الإشعاعات ويتمّ حاليا متابعة الإشعاعات بالمنتزه الحضري المتمركز فوق كوم الفوسفوجيبس بعد عزله.
7	الاعتناء بالغراسات	- تتمثل أهم الأشغال فيما يلي:

الملاحق

<p>✓ التحمير والتحويض للغراسات الموجودة على مستوى المسطح السفلي، نباتات الفيكيس الموجودة على إمتداد الجدران العازل، ... ✓ إزالة الأعشاب الطفيلية (Kochia) بمنحدرات المنتزه التي من شأنها تعرقل التدخلات المطلوبة خاصة السقي، ✓ القيام بعملية صيانة الطوابي بالمنحدرات لحماية أدين الأرض من الإنجراف المائي وذلك بالحرث العميق "50 صم" بواسطة الجرار، ✓ العناية بمصطلحات المنتزه بالحرث.</p>		
<p>بيئت بعض الحفريات لبعض الأشجار المغروسة على مستوى منحدرات المنتزه أن نمو جذور بعض الأشجار بلغ عمق بين 1.50م و1.70م وفي بعض الحالات يبعد حوالي 20 و25 صم عن طبقة الفوسفوجيبس،</p>	دراسة تقييم وتطوير النظام الايكولوجي للمنتزه	8
<p>يتم دوريا إبرام صفقة إطارية بخصوص حراسة حوزة مشروع تبرورة للحفاظ على الرصيد العقاري (ملك دولة خاص بعد صدور أمري المراجعة والإخراج من الملك العمومي البحري لسنتي 2010 و2013).</p>	حراسة منطقة مشروع تبرورة	9
<p>- قصد مرافقة الشركة في تنفيذ المشروع و اختيار المستثمر الاستراتيجي</p>	تعيين بنك أعمال	10

III - الميزانية على المدى المتوسط:

2- تقديرات الميزانية لشركة الدراسات وتهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس على المدى المتوسط (2024-2026) :

بالآلاف دينار

التقديرات			2023	إنجازات 2022	البيان
2026	2025	2024			
					ميزانية التصرف:
					منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير
500	500	2150	500	500	ميزانية الاستثمار أو/ التجهيز:
500	500	2150	500	500	المجموع

ملاحظة: يتعلق الجدول بمساهمة الدولة فقط

بطاقة عدد 3 : شركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية

I. التعريف

1. النشاط الرئيسي: تهيئة و تنمية بحيرة تونس الجنوبية / التهيئة الترابية و البعث العقاري
2. ترتيب المنشأة: صنف ج
3. مرجع الإحداث: المجلس الوزاري المصنق المنعقد بتاريخ 16 فيفري 1990
4. مرجع التنظيم الإداري و المالي: ضبط الهيكل التنظيمي للشركة بمقتضى الأمر عدد 2807 لسنة 2001 المؤرخ في 6 ديسمبر 2001
5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة و المنشأة/المؤسسة

II. الإستراتيجية و الأهداف:

1. الإستراتيجية العامة:

شهدت بحيرة تونس الجنوبية إثر إنجاز اشغال تطهير البحيرة واستصلاح ضفافها تحسن وتطور واضح في المنظومة الإيكولوجية والحالة البيئية والصحية بصفة عامة بالمنطقة، حيث تم تسجيل تحسن واضح في عدة مؤشرات بيئية على غرار نوعية وجودة مياه البحيرة، ونوعية الأحياء المائية بالبحيرة عدداً وكماً وتطور كمي وكيفي في منظومة الأسماك مما خول لأكثر من 50 بحار بمزاولة نشاط الصيد البحري بالبحيرة، ويعزى هذا النجاح على الصعيدين الوطني والإقليمي للخبرة الواسعة التي حصلت للشركة والتجربة المتميزة في هذا المجال. من أهم نقاط إستراتيجية الشركة نذكر:

• في مجال تطهير واستصلاح المسطحات المائية

- القيام بإجراءات الدعوة للمنافسة لإنجاز الاشغال والبحث عن التموليات الضرورية لتنفيذ عدة مشاريع صيانة المنشآت المدنية ببحيرة تونس الجنوبية،
- السهر على المحافظة على نوعية وجودة المكونات الإيكولوجية لبحيرة تونس الجنوبية،
- الإشراف على تنفيذ الأشغال وتأمين الإنجاز في أحسن الظروف،
- إعداد مخططات التصرف والمتابعة في مرحلة ما بعد إنجاز مشاريع التطهير والتصريف في المنطقة الرطبة والمصنفة محمية طبيعية ذات أهمية عالمية.

• التهيئة الترابية والبعث العقاري:

شرعت الشركة منذ سنوات في إعداد مثال التهيئة التفصيلي لضفاف البحيرة الجنوبية وميناء تونس داخل دائرة التدخل العقاري المحدث في الغرض. ونظرا لوضع الجزء الأكبر من الأراضي المتواجدة داخل دائرة التدخل على نمة مشروع باب المتوسط لفائدة شركة سما دبي، فقد تبقت مساحة حوالي 127 هك من أراضي الدولة الخاصة خارج هذا المشروع ومشمولة بدائرة التدخل العقاري المذكورة آنفا. وتسعى الشركة حاليًا لاستغلال هذه الأراضي بتهيئتها وتسويقها ومن المنتظر عرض هذا المشروع على أنظار جلسة عمل وزارية.

الملاحق

ونظرا لأنّ شركة الدّراسات والنّهوض بتونس الجنوبيّة متحصّلة منذ تاريخ 21 جويلية 2015 على قرار ترخيص في ممارسة مهنة باعث عقاري من قبل وزارة التّجهيز والإسكان فإنّ بإمكانها القيام بمشاريع عمرانيّة و عقاريّة و توسيع نشاطها في هذا المجال و ذلك لتطوير مواردها الماليّة و لدعم مجهود الدولة في مجال بعث المشاريع والإستثمار.

وفي إطار تطوير المشاريع المستقبلية للشركة وفي انتظار البت في إمكانية إستغلال الأراضي المحاذية و في إطار تطبيق التوجه الحكومي إلى تشريك الخواص في بعث المشاريع الإستثمارية أو الشراكة بين القطاع العام والخاص يقترح في هذا المجال النظر في إمكانية إنجاز بعض المشاريع بالشراكة مع الخواص لتدعيم موارد الشركة و لتخفيف العبء المالي عليها مع مراعات مصالح الشركة.

وتبعاً لما سبق فإن المهام والمشمولات المستقبلية لشركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية تعتبر إستراتيجية بالأساس و من شأنها ترسيخ إستراتيجية الدولة في مجال تطهير وإستصلاح المواقع الحساسة و تأهيلها على المستوى العمراني و البيئي.

2. تحديد المساهمات في أهداف البرنامج:

حماية وتطوير منطقة المشروع التي تمثل جزء من الشريط الساحلي.

3. أهم الأولويات والأهداف:

الأهداف	المؤشرات	الأنشطة
1	دراسة المتابعة البيئية مراقبة جودة مياه بحيرة تونس الجنوبية	- المراقبة البيئية و البكتيولوجية للمياه و الكائنات الحية بالبحيرة و تطور النباتات البحرية و مراقبة وضعية الأسماك و التربة بقاع البحيرة
2	صيانة المنشآت بحيرة تونس الجنوبية	- تقوم الشركة بمتابعة سلامة و ديمومة المنشآت التي تتحكم في نسق تجديد مياه البحيرة بالاعتماد على حركة المد و الجزر - ضمان جودة مياه البحيرة
3	تهيئة المنطقة الرطبة المصنفة محمية طبيعية	- حماية الطيور المهاجرة و تعزيز قدرة المنطقة في استيعاب الطيور - استغلال المنطقة كمنتزه طبيعي
4	حراسة حوزة بحيرة تونس الجنوبية	- حماية حوزة البحيرة - المحافظة على مختلف مكونات المتواجدة ببخيرة تونس الجنوبية
5	حماية و صيانة أراضي مشروع ضفاف بحيرة تونس الجنوبية و ميناء رادس و صيانة المساحات الخضراء	- حماية حوزة البحيرة من القاء الفضلات و الاستغلال العشوائي للفضاءات البيضاء - المساهمة في العناية بمدخل العاصمة و صيانة المساحات الخضراء
6	اعداد دراسات التهيئة بالمنطقة	- العناية بالمناطق العمرانية و تهيئتها - تهيئة مناطق عمرانية و اقتصادية ذات مردودية عالية - ربط العاصمة بضواحيها و خلق فرص عمل - توفير مناطق و مساحات سكنية هامة و مناطق خضراء.

4. مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة:

نسبة استعمال الاعتمادات لتحقيق الأهداف المرسومة.

III - الميزانية على المدى المتوسط:

3- تقديرات الميزانية لشركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية على المدى المتوسط (2024-2026) :

بالألف دينار

الملاحق

التقديرات			2023	إنجازات 2022	البيان
2026	2025	2024			
					ميزانية التصرف:
					منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير
300	300	200	200	0	ميزانية الاستثمار أو/ التجهيز:
300	300	200	200	0	المجموع

بطاقة عدد 4 : شركة الدراسات وتهيئة سبخة بن غياضة بالمهدية

1. النشاط الرئيسي:

- القيام بكل الدراسات الفنية والاقتصادية والقانونية والمالية اللازمة لتهيئة منطقة المشروع ومواصلة التصفية العقارية لحوزة المشروع.

1. ترتيب المنشأة:

- في انتظار ترتيبها من طرف رئاسة الحكومة.

2. مرجع الأحداث:

- الجلسة العامة التأسيسية بتاريخ 22 مارس 2018. وذلك تبعا لـ:

- المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 05 ماي 2015 الذي أقرّ تكوين شركة تتولى وضع تصور شامل حول المشروع والقيام بالدراسات المستوجبة في الغرض.

- اللجنة العليا للمشاريع الكبرى برئاسة الحكومة بتاريخ 10 و15 سبتمبر 2015 التي أذنت بإحداث شركة دراسات تتولى وضع تصورات للمشروع ومكوناته كبدائية على أن يتم لاحقا البحث عن مستثمر أو مستثمرين لتمويل المشروع.

- موافقة وحدة متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية بتاريخ 8 جوان 2017 على إحداث شركة الدراسات وتهيئة سبخة بن غياضة بالمهدية في شكل "شركة خفية الاسم" يشارك في رأس مالها بعض المنشآت والمؤسسات العمومية ذات النشاط المرتبط أو المماثل حيث يمكّن هذا الشكل القانوني في مرحلة لاحقة من دخول مستثمر في رأس مال الشركة في صورة إثمار الدراسات.

3. مرجع التنظيم الإداري والمالي:

4. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والمنشأة/ المؤسسة (إذا وجد)

II- الاستراتيجية العامة:

1. إعداد الدراسات الفنية اللازمة لتحديد فرضيات التهيئة الممكنة بالتنسيق مع كافة المتدخلين العموميين،
2. التنسيق مع الدولة من خلال سلطة الإشراف بخصوص كافة المسائل المتعلقة بفرضيات تهيئة أرض المشروع والآليات المقترحة لاستغلالها،

3. إعداد وضبط كل الأمثلة والبرامج المتعلقة بتهيئة سبخة بن غياضة بما يستجيب لخصوصية الموقع،
4. إعداد وإنجاز كل العمليات اللازمة لتحقيق البرامج المذكورة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة وكذلك الحصول على كل الامتيازات والترخيص الإدارية اللازمة.

5. القيام بالدراسات اللازمة لتهديب النسيج العمراني الكائن بمحيط أرض المشروع للنهوض بالمنطقة،
6. المحافظة على المنشآت المائية والبحرية ومتابعة جودة مياه المسطح المائي ومواصلة أشغال تهيئتها،
7. البحث عن مستثمرين خواص لتنفيذ المشروع وإيجاد صيغة شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص،
8. السعي لدى المنظمات والهيكل الدولية لإيجاد المساعدات المالية اللازمة لتمويل دراسات المشروع في نطاق التعاون الدولي مع هذه المؤسسات الدولية وذلك في نطاق ما تسمح به القوانين الجاري بها العمل وبعد المصادقة عليها من الجهات المعنية،

9. القيام بكل المهام المتعلقة بتطوير نشاط الشركة او التي تعهد اليها في نطاق مشمولاتها

10. اتخاذ كافة الإجراءات والقيام بكل الأعمال التي من شأنها تيسير تنفيذ المهام الموكلة إلى الشركة.

11. إتمام ملف التصفية العقارية لكافة الأراضي التي بحوزة المشروع وضمها لملك الدولة الخاص.
12. التحضير لمرحلة الإنجاز.
13. نشاط البعث العقاري.
14. كل العمليات الصناعيّة والتجاريّة والماليّة والعقارية والغير العقارية المرتبطة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالأهداف المذكورة أعلاه والتي من شأنها أن تساعد على تطوّر الشركة.
15. احكام متابعة ومراقبة تطور الوضع البيئي بمنطقة سبخة بن غياضة.

2. الوضعية العقارية

تبلغ مساحة منطقة سبخة بن غياضة 142 هكتارا موزعة كما يلي:

- مساحة الحوض 26 هكتارا.
 - مساحة الطرقات الموجودة 11.5 هكتارا.
 - مساحة الشبكة الحديدية 1.35 هكتارا.
 - مساحة الملك العمومي البرّي 4.19 هكتارا.
 - مساحة ارتفاعات الملك العمومي البحري 10.65 هكتارا
 - مساحة البنايات الموجودة 1.2 هكتارا.
- وإذا استثنينا مساحة الطرقات الضرورية فان المساحة الصافية المخصصة لتركيز مختلف المشاريع ستكون في حدود 86 هكتارا.

• التهيئة الترابية والبعث العقاري :

في جلسة 5 أفريل 2017 قضت المحكمة العقارية بالمهدية بتسجيل كامل المساحة لفائدة الدولة باستثناء الأجزاء موضوع الاعتراضات التي أفرقتها بمطالب تسجيل مسحية فردية وواصلت النظر فيها ثم أصدرت :

- أحكاما لفائدة الخواص في مساحة تقدر بـ حوالي 4 هكتارا.

- حوالي 3,5 هكتارا في طور التقاضي.

الشركة في طور اعداد الوسيلة التقنية القانونية الناجعة التي تكون في نفس الوقت ذات بعد تخطيطي وتنفيذي وتمكن من السيطرة على جميع العقارات الكائنة في حوزة المشروع (المقترح احداث دائرة تدخّل عقاري على معنى الفصل 30 وما بعده في مجلة التهيئة الترابية والتعمير، لفائدة الدولة).

تحديد المساهمات في أهداف البرنامج:

حماية وتطوير منطقة المشروع كمنطقة ساحلية.

أهم الأولويات والأهداف:

- استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصفية العقارية لحوزة المشروع،

- مواصلة أشغال الصيانة وتهذيب موقع المشروع،

- القيام بالدراسات المختلفة لتهيئة المنطقة،

- اعداد مثال تهيئة تفصيلي لحوزة المشروع.

مؤشرات قياس الأداء:

نسبة استعمال الإعتمادات المخصصة لتحقيق الأهداف.

الأهداف	المؤشرات	الأنشطة
1	استكمال الإجراءات المتعلقة بالتنقية العقارية لحوزة المشروع	- حماية حوزة السبحة من القاء الفضلات و الاستغلال العشوائي للفضاءات البيضاء
2	مواصلة أشغال الصيانة وتهذيب موقع المشروع	- تقوم الشركة بأشغال الصيانة وتهذيب موقع المشروع
3	القيام بالدراسات المختلفة لتهيئة المنطقة	- العناية بالمناطق العمرانية و تهيئتها - تهيئة مناطق عمرانية و اقتصادية ذات مردودية عالية - توفير مناطق و مساحات خضراء.
4	اعداد مثال تهيئة تفصيلي لحوزة المشروع	- حماية حوزة السبحة من القاء الفضلات و الاستغلال العشوائي للفضاءات البيضاء

III - الميزانية على المدى المتوسط:

4- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026) :

بالآلف دينار

التقديرات			2023	إنجازات 2022	البيان
2026	2025	2024			
					ميزانية التصرف:
					منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير
400	300	400	610	310	ميزانية الاستثمار أو/ التجهيز:
400	300	400	610	310	<u>المجموع</u>

ملاحظة: يتعلق الجدول بمساهمة الدولة فقط

بطاقة عدد 5: ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري

I- التعريف

1. النشاط الرئيسي:

- أشغال البنية التحتية لفائدة الدولة (تغطية مختلف مناطق البلاد بالشبكة الجيوديزية و شبكة قيس الارتفاع، المسح العقاري الإجباري، تحديد الملك العمومي و ضبط الحدود الإدارية،...)
- أشغال ذات صبغة تجارية لفائدة الدولة أو الغير (تسجيل عقاري إختياري، تقسيمات أرضية و عمودية، إرجاع علامات، أشغال طبوغرافية مختلفة، إعداد خرائط سياحية و موضوعية، إستغلال و الربط بشبكة محطات الرصد الفضائي الدائمة،...)
- أشغال الطباعة.

2. مرجع الأحداث: قانون عدد 100 لسنة 1974 المؤرخ في 25 ديسمبر 1974 المنقح بالقانون عدد 26 لسنة 2009 المؤرخ في 11 ماي 2009

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين الوزارة والفاعل العمومي: سنة 2016 (لم يتم إمضاء عقد برامج الديوان من قبل وزارة الإشراف).

II- الإستراتيجية والأهداف:

1- الإستراتيجية:

- الحفاظ على مكانة الديوان كرائد في مجال نشاطه،
- تحقيق التوازنات المالية للديوان،
- الإستثمار في إقتناء تقنيات حديثة ذات قيمة مضافة عالية وفي رقمنة نشاطاته،
- الحرص على تحقيق المردودية المالية بالتوازي مع جودة الخدمات المسداة،
- الشروع في رقمنة خدمات الديوان ورقمنة الأرشفة،

2- الأهداف الإستراتيجية:

- تطوير أداء الديوان في مجال التسجيل العقاري،
- تغطية مختلف مناطق البلاد بالشبكة الجيوديزية،

- تطوير الإنتاج وتحسين التوازنات الماليّة بالديوان لضمان ديمومته،
- 3- تدخلات الفاعل العمومي:**

- تغطية مختلف مناطق البلاد بالشبكة الجيوديزية،
- مشروع تركيز منظومة المعلومات العقارية للبلاد التونسيّة (TLIS) ،
- القيام بالأعمال الطبوغرافية للتسجيل العقاري الإجباري لفائدة الدولة والتسجيل العقاري لفائدة الدولة والخواص،
- القيام بالأشغال الطبوغرافية المختلفة لفائدة الدولة والخواص،
- القيام بأشغال التقسيمات الأرضية والعمودية وإرجاع العلامات
- وضع مخطّط مديري للإعلاميّة،
- إعداد دراسة إستراتيجية لتحسين الحوكمة والهيكلية بالديوان في أفق 2030

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026): لوحة : ألف دينار

التقديرات			متوقّع 2023	إنجازات 2022	البيان
2026	2025	2024			
33 025	32 064	31 130	30 223	27 044	ميزانية التّصرّف
8 025	7 643	7 297	6 932	5 881	بعنوان التّأجير بعنوان التّسيير
					منها: - منحة بعنوان التّأجير - منحة بعنوان التّسيير
4 000	3 500	3 500	4 273	2 241	ميزانية الإستثمار
					(منها التحويلات المخصّصة لدعم التّدخلات في الميدان الإقتصادي و الإجتماعي ودعم الإستثمار في المشاريع و البرامج التّتمويّة وكذلك لتسيير القروض و التّوازن المالي و تطوير وإعادة هيكلة المؤسسة)
45 050	43 206	41 908	41 428	35 166	المجموع

بطاقة عدد 6 : الوكالة العقارية للسكنى

I. التعريف

1. النشاط الرئيسي:

تعنى الوكالة أساسا بتهيئة المناطق السكنية وذلك بإقتناء العقارات وتهيئتها وبيعها للمنتفعين من مواطنين وباعثين عقاريين وجماعات ومؤسسات عمومية، في شكل مقاسم معدة لبناء مساكن من مختلف الأصناف وإقامة ما تتطلبه التقسيمات السكنية من مرافق وتجهيزات جماعية.

2. مرجع الأحداث: القانون عدد 21-73 بتاريخ 14 أفريل 1973.

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين الوزارة والفاعل العمومي: مخطط التنمية 2016 -

2020 بتاريخ 9 جوان 2015

II. الاستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية:

في إطار تحسين واثمين عمل الوكالة العقارية للسكنى، تم إعداد دراسة إستراتيجية واستشراف وتطوير نشاطها وإيضاف الصبغة الإستراتيجية والاستشرافية لعملها المستقبلي وقد انطلقت هذه الدراسة منذ شهر مارس 2017 وتم إتمامها والشروع في تطبيقها منذ سنة 2019

وقد شملت إستراتيجية الوكالة النظر في الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية التي يخضع لها قطاع السكن والمؤسسات ومختلف المتدخلين حيث تم التطرق إلى موقع الوكالة بين المتدخلين العموميين والخواص في قطاع السكن والتهيئة. كما تم القيام بتحليل لتطور أهم العوامل المؤثرة في نشاط الوكالة. وبهدف البحث ودراسة تصورات إستراتيجية ممكنة للوكالة تم تقديم ثلاثة تجارب مماثلة لبعض البلدان في قطاع السكن (تركيا، المغرب وفرنسا).

هذا وتتمثل إستراتيجية الوكالة في إعداد مخطط عملي لتحديد وتطوير الإجراءات والتدابير اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية المقترحة مع تقديم رزنامة تطبيق نتائج الدراسة الإستراتيجية للوكالة على المدى القصير والمتوسط والطويل وذلك حسب الخمس المحاور التالية:

1. الوضعية القانونية والمؤسسية والهيكلية للوكالة والشراكة مع الجماعات المحلية.
2. تطوير وتعزيز سلسلة الإنتاج.
3. تعزيز آليات المساندة.

4. تعزيز منظومة متابعة وتسيير أداء الوكالة.

5. تعزيز توجهات الجودة ودفع الاتصال الخارجي للوكالة

2. الأهداف الإستراتيجية :

تهدف الوكالة في إطار إستراتيجيتها إلى المساهمة في تحقيق أداء السياسة العمومية حيث تندرج بعض مخرجات الدراسة الإستراتيجية ضمن تلك التوجهات كـ:

- ❖ تعديل عملية تحديد أسعار اقتناء العقارات والتكافؤ في اتجاه دعم الشرائح الاجتماعية محدودة الدخل.
- ❖ دراسة جدوى إنجاز فرع خاص بالبعث العقاري يعنى مبدئياً بالسكن الاجتماعي.
- ❖ تحديد آليات الشراكة مع الجماعات المحلية لإنجاز مشاريع التهيئة.
- ❖ تعزيز آليات الاقتناء للوكالة والتفعيل العملياتي للسيطرة العقارية.
- ❖ تصميم ووضع منظومة لتسيير الأداء يعتمد على مؤشرات أداء محددة في الغرض.
- ❖ توطيد مقاربة الجودة للوكالة.
- ❖ تعزيز التعاون والتفاعل بين مختلف الأطراف المتدخلة (حرفاء وشركاء الوكالة...).

❖ مواصلة المساهمة في تعديل سوق الأراضي المهيأة للسكن ومقاومة الاحتكار بالضغط على الأسعار،

❖ الضغط على كلفة وأجال التهيئة عبر إنجاز تهيئة سكنية تفاضلية وتطوير الموارد الداخلية لإنجاز الدراسات،

❖ المساهمة في إحداث مدن جديدة في إطار متطلبات التناسق الاجتماعي والبيئي والتنمية المستدامة.

3. تدخلات الفاعل العمومي: تدخّلات الفاعل العمومي:

تتمثل أهم الاستثمارات والمشاريع التي ستتولى الوكالة تنفيذها في إطار المساهمة في تحقيق أداء السياسة العمومية في التالي:

الولاية	المشروع	*الكلفة (م.د.)	الطور
منوبة	حدائق منوبة الفجة قسط 2	220	في طور إعداد الدراسة
	حدائق منوبة الفجة قسط 3		في طور إعداد الدراسة
	هضاب المرناقية	23.8	في طور إعداد الأشغال
	حدائق تونس قسط 5	85	في طور إعداد الأشغال
	حدائق تونس قسط 2	61.7	في طور إعداد الأشغال
	حدائق تونس قسط 1	51.3	في طور إعداد الأشغال
	حدائق منوبة الفجة قسط 1	19.7	في طور إعداد الأشغال
أريانة	حدائق المنزه 2	9	في طور إعداد الدراسة
	رواد سيتي سنتر	40	في طور إعداد الدراسة
	الياسمين حدائق المنزه 2	3	في طور إعداد الأشغال

بنزرت	الفتح 2 تينجة	8.9	في طور إعداد الأشغال
	الأندلس ماطر 3	8.7	في طور إعداد الأشغال
تونس	الأمل السيجومي	45	في طور إعداد الدراسة
	حدائق تونس قسط 3	100	في طور إعداد الأشغال
	حدائق تونس قسط 4	91	في طور إعداد الأشغال
	الأمل السيجومي 2	40	في طور إعداد الدراسة
باجة	باجة المستقبل 3	49	في طور إعداد الأشغال
	تستور اشبيلية	13.4	في طور إعداد الأشغال
الكاف	يوغرطة	14.5	في طور إعداد الدراسة
جندوبة	الريحان عين دراهم	10	في طور إعداد الدراسة
سليانة	حدائق سليانة	170	في طور إعداد الدراسة
	سليانة الجديدة	50	في طور إعداد الدراسة
	مكتريس	9.6	في طور إعداد الأشغال
	سليانة 3 القسط 1	3.4	في طور إعداد الأشغال
	برقو 1 و 2	4.1	في طور إعداد الأشغال
	الزهراء رادس	323	في طور إعداد الدراسة
بن عروس	المحمدية الحنايا 2	32.4	في طور إعداد الدراسة
	ضفافرادس	23	في طور إعداد الأشغال
	الزهراء الشاطئ	30.7	في طور إعداد الأشغال
	المحمدية الحنايا 1	125	في طور إعداد الأشغال
	الفحص 2	2.8	في طور إعداد الدراسة
نابل	نيابوليس	160	في طور إعداد الدراسة
	اليسر الحمامات	35	في طور إعداد الدراسة
سوسة	الروابي	136.6	في طور إعداد الدراسة
	النفیضة الجديدة	31.7	في طور إعداد الأشغال
	الريحان 2	15.9	في طور إعداد الأشغال
	الحي الأولمي بوحسينة	127.4	في طور إعداد الأشغال
القيروان	المنصورة	103.9	في طور إعداد الدراسة
	الهدى بوحجلة	14.1	في طور إعداد الأشغال
	الصحبي 5	14.2	في طور إعداد الأشغال
القصرين	الكابيتول	42	في طور إعداد الدراسة
	فريانة	17.5	في طور إعداد الأشغال
صفاقس	المرسى الصخيرة	5	في طور إعداد الدراسة
	الأنس 6 ساقية الزيت	28.3	في طور إعداد الأشغال
	المعهد النموذجي	4	في طور إعداد الأشغال
	قرمدة 2	15	في طور إعداد الأشغال
	قرمدة 3	13.1	في طور إعداد الأشغال
قابس	مارث	6	في طور إعداد الدراسة
	د.ت.ع الشماطي قابس	90	في طور إعداد الدراسة
قبلي	الواحات قبلي قسط 2	11.9	في طور إعداد الأشغال
قفصة	القصر الزيتين	23	في طور إعداد الدراسة
	المنتزه رأس الكاف قفصة	19.9	في طور إعداد الأشغال

توزر	د.ت.ع. توزر	75	في طور إعداد الدراسة
------	-------------	----	----------------------

* يتم تحيين قيمة كلفة المشاريع حسب تقدم الإنجاز (دراسة، أشغال،)

III. الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

الوحدة: المساحة بالهكتار والقيمة بالألف دينار بإعتبار الأداء على القيمة المضافة

تقديرات			الإنجازات المتوقعة 2023	إنجازات 2022	البيان			
2026	2025	2024			المساحة	الإقتناءات العقارية	القيمة	
38,40	39,40	40,73	52,10	158,57	الإنتاج			
16 007	16 207	18 058	23 625	58 592				
1 735	1 909	2 284	1 641	1 744			الدراسات	
76 595	88 709	83 093	23 881	18 131			أشغال التهيئة	
2 663	2 763	2 917	4 194	5 545			مصاريف إنتاج أخرى	
97 000	109 588	106 353	53 341	84 013	مجموع نفقات الإنتاج			
27 664	26 871	25 193	22 988	22 433	نفقات التصرف			
9 408	9 336	9 329	8 631	6 353				نفقات التسيير
3 908	4 566	6 104	2 607	1 268	نفقات التجهيز			
2 482	2 547	2 298	2 161	1 860	نفقات الصندوق الإجتماعي			
43 462	43 319	42 923	36 387	31 913	مجموع نفقات التصرف والتجهيز والصندوق الإجتماعي			
140 462	152 907	149 276	89 729	115 926	مجموع النفقات			

بطاقة عدد 7: وكالة التهذيب والتجديد العمراني

I- التعريف :

- النشاط الرئيسي: التهذيب والتجديد العمراني.
- مرجع الإحداث: القانون عدد 69 الصادر بتاريخ غرة أوت 1981 المنقح بالقانون عدد 53 لسنة 1993 المؤرخ في 17 ماي 1993.
- تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والمنشأة/ المؤسسة (إذا وجد): لا يوجد

II-إطار القدرة على الأداء :

تتولى وكالة التهذيب و التجديد العمراني تنفيذ سياسة الدولة التي يتم إقرارها في مجال قطاع السكن ويتم تكريسها عبر البرامج الوطنية التي تعنى بالنهوض بالأوضاع السكنية والعمرانية والتي تهدف إلى تحسين ظروف عيش المتساكنين بتوفير وتحسين الخدمات العمرانية.

وفي هذا الإطار تسهر وكالة التهذيب و التجديد العمراني على إنجاز البرامج الوطنية للتهذيب والتجديد العمراني التي يقع تكليفها بإنجازها كصاحب مشروع مفوض.

وتسعى وكالة التهذيب والتجديد العمراني لتعزيز مكانتها كمؤسسة وطنية رائدة في مجال تنفيذ برامج التهيئة العمرانية المتصلة بالتهذيب والتجديد العمراني والتي تهدف إلى النهوض بالأوضاع السكنية من خلال تحقيق النجاعة في تنفيذ المشاريع وتدعيم مردوديتها وإحكام تنفيذها بما يمكن من ضمان جودة خدماتها للإستجابة لتطلعات حرفائها والمتعاملين معها.

كما تسعى وكالة التهذيب والتجديد العمراني لتنويع نشاطها لتنمية مواردها المالية وتدعيم توازناتها المالية دون اللجوء إلى دعم من الدولة وذلك بإنجاز بعض العمليات ضمن نشاط البعث العقاري والتي تساهم في تحسين مواردها الذاتية.

2. الأهداف الاستراتيجية:

- *أهم الأولويات والأهداف: من أهم أهداف الوكالة :
- إدماج وتهذيب الأحياء وتحسين ظروف العيش داخلها بتزويدها بالخدمات العمرانية والشبكات الأساسية ؛
- معاودة الجماعات المحلية في تنفيذ المشاريع التنموية المدرج ببرامجها الإستثمارية؛
- إنجاز مشاريع سكنية ذات طابع إجتماعياً والإقتصادي؛
- تحقيق النجاعة في تدخلاتها وتحسين مردوديتها والإرتقاء بجودة خدماتها لتستجيب لتطلعات الحرفاء والمتعاملين معها

4. تدخلات الفاعل العمومي:

من أهم برامج الوكالة التهذيب والتجديد العمراني التي بصدد الانجاز نذكر منها :

- برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية (الجيل الأول) والذي يتضمن تهذيب 155 حيًا يقطنها حوالي 864,5 ألف ساكن موزعين على 71 بلدية بكلفة جمالية محينة تبلغ حوالي 617,6 مليون دينار ويمتد إنجازها خلال الفترة (2012-2024) ؛

- برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية (الجيل الثاني) والذي يشمل تهذيب 160 حيًا متواجدة بـ 99 بلدية ويقطنها حوالي 780,7 ألف ساكن موزعة على 4 أقطار خلال فترة إنجاز البرنامج الممتدة من سنة 2019 إلى سنة 2028 بكلفة جمالية تبلغ حوالي 671,1 مليون دينار ؛

- البرنامج الخاصي لتهذيب الأحياء الشعبية للحد من التفاوت الجهوي تم تكليف الوكالة بإنجاز 137 مشروع بكلفة جمالية تقدر بحوالي 167,5 م. د؛

- مشاريع مدرجة بالبرنامج الخاصي للسكن الاجتماعي موزعة على 6 ولايات وتهم بناء 815 مسكنا إجتماعيا و516 مقسما إجتماعيا بكلفة جمالية تقدر بحوالي 55 مليون دينار ويمتد إنجازها من سنة 2014 إلى سنة 2023.

- مشاريع بعث عقاري ويشمل نشاط الوكالة خلال الفترة (2024-2026) وإنجاز قسط أول من مشروع بناء مجمع سكني بالمرازقة بنايل الذي يحتوي على 73 شقة بكلفة حوالي 15,6 مليون دينار وإنطلاق أشغال القسط الثاني من هذا المشروع الذي يحتوي على 55 شقة بكلفة حوالي 9 مليون دينار وإنطلاق أشغال بناء مجمع سكني بالمقسمين HC103 و HC104 بتقسيم سهول بسوسة الذي يحتوي على 66 شقة بكلفة حوالي 12 مليون دينار وإنطلاق الأشغال بمشروع بناء مجمع سكني بالمقسم C9 بحي الرمانة الذي يحتوي على 100 شقة بكلفة حوالي 14,6 مليون دينار.

كما سيتم الشروع في إعداد الدراسات الدراسات لمشروع بناء مجمع سكني بتقسيم كنزة بتونس بكلفة حوالي 8,5 مليون دينار وبمشروع بناء مجمع سكني بالمقسم HC78-HC79-HC80 بسهول بسوسة بكلفة حوالي 8 مليون دينار ومشروع بناء مجمع سكني بحدائق تونس بكلفة حوالي 16 مليون دينار ومشروع بناء مجموع سكني بالزهراء بكلفة حوالي 13 مليون دينار.

ويتم متابعة نجاعة انجاز البرامج والمشاريع الموكلة لتنفيذها للوكالة وفقا لمؤشرات نظام الجودة من مقاييس إيزو 9001 صيغة 2015، حيث تمكنت الوكالة عبر تحصلها على شهادة الجودة من تحسين جودة الأشغال المنجزة وفقا للمواصفات الفنية المطلوبة، والتحكّم في كلفة وأجال انجاز المشاريع والتقيّد بالاستثمارات المرصودة لها. كما تشمل المتابعة الجانب البيئي للمشاريع حسب مؤشرات عالمية باعتبار أن الوكالة قد تحصلت على شهادة البيئة حسب مقاييس إيزو 14001 صيغة 2015.

كما تمكنت الوكالة خلال سنة 2020 من الحصول على شهادة الصحة والسلامة المهنية طبقا لمقاييس إيزو 45001 .

وفي إطار إعداد الميزانية بإعتماد منهجية التصرف حسب الأهداف فقد تم وضع عدة مؤشرات لقياس الأداء تتعلق بإحكام تنفيذ المشاريع وتدعيم الموارد المالية وترشيد النفقات وحسن إستغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة نذكر منها :

- نسبة بلوغ التقديرات السنوية للإستثمارات ؛

- النسبة التراكمية لتنفيذ البرامج ؛

- نسبة بلوغ التقديرات السنوية لنفقات التأجير ؛
- نسبة بلوغ التقديرات السنوية لنفقات التسيير ؛
- نسبة إستهلاك الإعتمادات المخصصة للتكوين ؛
- الموارد المتأتية من البيوعات بعنوان مشاريع البعث العقاري.

***الإجراءات المصاحبة:**

- تطوير المنظومات الإعلامية لمتابعة المشاريع ؛
- إنجاز دورات تكوين في مختلف المجالات ؛
- لتدعيم الموارد البشرية : بصدد إنتداب 13 إطار وعون خلال سنة 2020 بعنوان إنتدابات سنة 2018 وتمت المصادقة على إنتداب 15 إطار وعون خلال سنتي 2020 و2021.

III- الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

التقديرات			2023	إنجازات 2022	البيان
2026	2025	2024			
13 495	13 365	12 600	11 830	9 320	ميزانية التصرف
10 430	10 378	9 700	8 890	7 330	منها :
2 520	2 442	2 405	2 485	1 551	بعنوان التأجير
					بعنوان التسيير
					ومنها :
					منحة بعنوان التأجير
					منحة بعنوان التسيير
227 570	223 150	164 130	112 290	40 309	ميزانية الإستثمار (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الإقتصادي والاجتماعي ودعم الإستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة)
241 065	515236	176 730	124 120	62949	المجموع

- * معطيات حسب القوائم المالية
- ** منها 2.035 مليون دينار بعنوان ضرائب على الأرباح

بطاقة عدد 8 : شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية

I- التعريف

1. النشاط الرئيسي: البعث العقاري
2. مرجع الإحداث: القانون عدد 53 لسنة 1977 المؤرخ في 03 أوت 1977
3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين الوزارة والفاعل العمومي:

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية:
 - التوجه نحو إمكانية توفير السكن اللائق لمختلف الشرائح الاجتماعية وخاصة الفئات الاجتماعية الهشة ومحدودة الدخل.
 - تجسيد سياسة الدولة المتعلقة بالسكن الاجتماعي من خلال إنجاز مشاريع البرامج.
 - الضغط على كلفة السكن من خلال الحصول على مقاسم بشروط ميسرة من الدولة وتحسين التقنيات المستعملة في البناء في اتجاه الحدّ من الكلفة.
 - ترسيم الاعتمادات اللازمة للقيام بالدراسات الضرورية لإعداد المشاريع بهدف برمجتها مستقبلا
 - حوكمة التصرف في الرصيد العقاري للصناديق الاجتماعية وتمليك أكبر عدد ممكن من المضمونين الاجتماعيين
 - تحسين أداء الشركة في إنجاز المشاريع الخاصة بالبعث العقاري وبالبرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي
2. الأهداف الإستراتيجية:
 - الضغط على كلفة المساكن وتوفير مساكن بأسعار مدروسة،
 - ملائمة المسكن من ناحية الخاصيات الفنية والموقع مع حاجيات مختلف الشرائح الاجتماعية بما فيها الشرائح المعنية بالبرنامج مع الأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي.
3. تدخلات الفاعل العمومي:

- انجاز وتسويق مساكن بثمان ميسر،
- اقتناء أراضي،
- تنفيذ سياسة الدولة في مجال السكن الاجتماع،
- التصرف في الرصيد العقاري للصناديق الاجتماعية ،

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

التقديرات			2023	انجازات 2022	البيان
2026	2025	2024			
10650	10143	9661	9110	8022	ميزانية التصرف:
8461	8058	7675	7143	6404	منها:
2189	2085	1986	1967	1618	* اعباء الاعوان
					* اعباء التسيير
1400	1300	650	1880	125	ميزانية التجهيز
12050	11443	10311	10990	8147	المجموع
41330	42320	29150	33590	12219	ميزانية الإستثمارات (البعث العقاري)
0	455	2531	4484	2161	ميزانية الإستثمارات (البرنامج الخصوصي)
53380	54218	41992	49064	22527	المجموع

بطاقة عدد 9 : الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية

I-التعريف

1. النشاط الرئيسي : البعث العقاري

2. مرجع الإحداث : القانون عدد 19-57 المؤرخ في 10/09/1957

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والفاعل العمومي: مخطط التنمية 2021-2025

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية:

- تقوم مهمة الشركة على تنفيذ سياسة الدولة في ميدان السكن وذلك بتوفير المسكن اللائق الذي تتوفر فيه جميع المرافق الحياتية لكافة الفئات الاجتماعية وتخصيص العدد الأوفر من المساكن لذوي الدخل المحدود حفاظا على صيغتها الاجتماعية التي بعثت من أجلها وهي أول باعث عقاري عمومي ساهم في بناء وتعمير البلاد بإنتاج وحدات سكنية جيدة وبأثمان مدروسة وفي المتناول وكذلك بعثت لتعديل الأسعار وهي حريصة إلى الآن على الضغط على التكلفة حتى تنفذ سياسة الدولة الرشيدة في ميدان السكن.
- كما تعمل جاهدة على إرساء نظام التصرف الحكيم في ممتلكات الدولة المتعلقة بأموال الأجانب والتصرف في عمارتي الكوليزيو والناسيونال .

2. الأهداف الاستراتيجية:

- يبقى تطبيق سياسة الدولة في مجال السكن عامة وفي مجال السكن الاجتماعي على وجه الخصوص من أهم أولويات الشركة وذلك عبر النهوض بالسكن الاجتماعي و الميسر و تجديد الأحياء السكنية القديمة.

3. تدخلات الفاعل العمومي:

- تساهم الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية في تحقيق البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي التابع لسلطة الإشراف عبر بناء مساكن اجتماعية و تهيئة مقاسم اجتماعية.

● أهم الأنشطة :

الملاحق

- من المنتظر أن يرتكز نشاط الشركة خلال سنة 2023 على مواصلة أشغال بناء المشاريع المبرمجة لسنوات 2020، 2021 و 2022 والشروع في إنجاز مشاريع سنة 2023 ويمكن حوصلة أنشطة البرنامج لسنة 2023 كما يلي :
- الشروع في إنجاز مشروع إقامة النرجس بالزهروني التي تشتمل على 126 شقة من الصنف الاجتماعي المضمنة ببرنامج 2022
 - الشروع في إنجاز مشروع إقامة خلدون 1 بسيدي حسين التي تشتمل على 67 شقة من الصنف الاجتماعي المضمنة ببرنامج 2022
 - الشروع في إنجاز مشروع إقامة فاطمة بالمرناقية التي تشتمل على 80 شقة من الصنف الاجتماعي المضمنة ببرنامج 2022
 - الشروع في إنجاز مشروع إقامة عزيز بقرمبالية التي تشتمل على 63 شقة من الصنف الاجتماعي المضمنة ببرنامج 2022
 - الشروع في إنجاز مشروع إقامة البيروني بحي ابن سينا التي تشتمل على 120 شقة من الصنف الاجتماعي المضمنة ببرنامج 2022
 - مواصلة أشغال مشروع إقامة "البنى" بقرمبالية الذي يشتمل على 112 شقة من الصنف الاجتماعي المضمنة ببرنامج 2019 .
 - مواصلة أشغال مشروع إقامة "بلقيس" بالمرناقية الذي يشتمل على 100 شقة من الصنف الاجتماعي المضمنة ببرنامج 2020 .
 - مواصلة إنجاز مشاريع برنامج 2021 المتمثلة في بناء إقامة "ثانيت" بحدائق المنزه 1 والتي تشمل 151 شقة من الصنف الاقتصادي.

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

التقديرات			2023	إنجازات 2022	البيان
2026	2025	2024			
14100	13900	13700	13600	11100	ميزانية التصرف
11000 3100	10900 3000	10700 3000	10500 3100	8500 2600	منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير
72000	69700	65400	47700	20400	ميزانية الاستثمار أو/التجهيز

الملاحق

86100	83600	79100	61300	31500	المجموع
-------	-------	-------	-------	-------	---------

بطاقة عدد 10: الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للشمال

I- التعريف

1. النشاط الرئيسي

إنجاز المساكن الاجتماعية و الاقتصادية قصد البيع أو الكراء و إنجاز العمارات السكنية والمحلات التجارية في 5 ولايات و هي على التوالي بنزرت و باجة و سليانة و الكاف و جندوبة .

- التصرف في أملاكها وأملاك الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية بالمنطقة الموكولة لها.

- القيام بكل العمليات المتعلقة بالمنقولات أو ذات الصبغة المالية والتجارية والصناعية المرتبطة بهدف المؤسسة.

2. مرجع الأحداث: محضر الجلسة العامة التأسيسية المنعقدة بتاريخ 15 ديسمبر 1978 المتعلق بإحداث الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للشمال

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والفاعل العمومي(إن وجد): تم امضاء آخر عقد برنامج 2007-2011 بين الوزارة و الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للشمال

II- الإستراتيجية والأهداف:

1- الإستراتيجية:

- إنجاز المساكن الاجتماعية والاقتصادية قصد البيع أو الكراء و إنجاز العمارات السكنية والمحلات التجارية في 5 ولايات و هي على التوالي بنزرت و باجة و سليانة و الكاف و جندوبة.

2- الأهداف الاستراتيجية:

- توفير المسكن اللائق للمواطن،

- تطبيق سياسة الدولة في توفير المساكن الاجتماعي،

- تكوين وتثمين المدخرات العقارية.

3- تدخلات الفاعل العمومي :

- توفير سكن بثمان ميسر،

- تسويق المشاريع،

- تنفيذ سياسة الدولة في مجال السكن الاجتماعي،
- اقتناء الأراضي،
- تسوية وضعية الأراضي غير الصالحة للبناء،
- تسوية التجهيزات المبنية والغير مبنية في التقاسيم المنجزة سابقا.

-III الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

التقديرات			2023	إنجازات 2022	البيان
2026	2025	2024			
1622	1545	1560	1620	1442	ميزانية التصرف
760	752	867	896	528	أعباء الأعوان بعنوان التسيير
42770	23171	11627	13022	2177	ميزانية الإستثمار
3000	2000	1358	4030	0	*إنتاج أراضي
48182	27468	15412	19568	4087	المجموع

بطاقة عدد 11 : الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للوسط

I-التعريف

1. النشاط الرئيسي:

انجاز المساكن الاجتماعية والاقتصادية قصد البيع وكذلك تجسيم سياسة الدولة في المساكن الاجتماعية على غرار برنامج السكن الخصوصي وبرنامج السكن الأول وتهيئة مقاسم اجتماعية وذلك بولايات الوسط التونسي (سوسة، المنستير، المهدية، القيروان والقصرين).

2. مرجع الأحداث : محضر جلسة عامة تأسيسية منعقدة بتاريخ 13 ديسمبر 1978 متعلق بإحداث الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للوسط.

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والفاعل العمومي (إن وجد):

الإستراتيجية والأهداف:

1- الإستراتيجية:

- تطبيق برنامج الدولة في مجال السكن وذلك بإيجاد الآليات لمساعدة المواطنين على توفير مساكن لائقة بأسعار مدروسة وتتمثل أهم المحاور الاستراتيجية للشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للوسط في ما يلي:
- إنجاز المساكن الاجتماعية والاقتصادية والعمارات والمركبات العقارية المعدة للسكنى.
- شراء الأراضي الضرورية لإنجاز مشاريعها.
- التصرف في ممتلكاتها وفي العقارات الموكولة إليها لهذا الغرض.

2- الأهداف الاستراتيجية:

- توفير مسكن لائق بأسعار مدروسة والضغط على تكاليف إنجازه.
- توفير رصيد عقاري قابل للاستغلال يضمن ديمومة الشركة.
- خلاص ديون الشركة.

3- تدخلات الفاعل العمومي :

- انجاز مساكن ومركبات سكنية وتهيئة مقاسم اجتماعية بمناطق الوسط.
- تسوية وضعية التقسيمات القديمة لإنجازات الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية بولايات الوسط

-II الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

تقديرات			2022	انجازات 2021	البيان
2025	2024	2023			ميزانية التصرف:
2450	2395	2 350	2305	2192	- بعنوان التأجير
760	745	700	640	909	- بعنوان التسيير
9000	13 300	18 600	7500	2337	- ميزانية الاستثمار (انتاج و أراضي)
12 610	13 180	12 610	12 520	5438	المجموع:

بطاقة عدد 12: الشركة الوطنية العقارية للبلاد للجنوب

I-التعريف

- 1- النشاط الرئيسي : البعث العقاري
- 2- مرجع الأحداث :محضر الجلسة العامة التأسيسية بتاريخ 15/12/1978
- 3- تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين المهمة والفاعل العمومي(إن وجد): :

II-الإستراتيجية والأهداف:

- 1- الإستراتيجية:
 - تقوم مهمة الشركة على تنفيذ سياسة الدولة في ميدان السكن وذلك بتوفير المسكن اللائق الذي تتوفر فيه جميع المرافق الحياتية لكافة الفئات الاجتماعية وتخصيص العدد الأوفر من المساكن لذوي الدخل المحدود
- 2- الأهداف الإستراتيجية:
 - تطبيق سياسة الدولة في مجال السكن عامة وفي مجال السكن الاجتماعي على وجه الخصوص
- 3- تدخّلات الفاعل العمومي:
 - من المنتظر أن يركز نشاط الشركة خلال سنة 2024 على مواصلة أشغال بناء المشاريع المبرمجة لسنوات 2020 - 2021 و 2022 و2023الشروع في إنجاز مشاريع سنة 2024 واستكمال الدراسات للمشاريع المبرمجة لسنوات 2025 – 2026.
 - ويمكن حوصلة أنشطة البرنامج لسنة 2024 كما يلي:
 - مواصلة أشغال مشروع إقامة الغزلان الذي يشتمل على 82 شقة من الصنف الاقتصادي و9 محلات تجارية
 - مواصلة إنجاز مشاريع برنامج 2021 :
 - 38 مسكن اجتماعي جماعي بساقية الزيت صفاقس
 - مواصلة إنجاز مشاريع برنامج 2022 :
 - * 100 مسكن جماعي و 12 محلات تجارية بإقامة قرمدة صفاقس
 - مواصلة إنجاز برنامج 2023 والمتكون من :
 - 3- * 70 شقة من الصنف الجماعي بطريق المحارزة صفاقس
 - * 34 مسكن جماعي بحي الأمان الحرس الوطني صفاقس.
 - الشروع في إنجاز برنامج 2024 والمتكون من :
 - * 49 شقة من الصنف الجماعي بحي الياسمين سيدي بوزيد
 - * 38 مسكن اجتماعي جماعي بساقية الزيت صفاقس
 - مواصلة الدراسات للمشاريع المبرمجة لسنوات 2025 – 2026.

الملاحق
ومن المنتظر أن يبلغ حجم الاستثمارات بعنوان الإنتاج خلال سنة 2024 حوالي 16 مليون دينار و 150 ألف دينار بعنوان الأصول الثابتة.
- في إطار تجديد تنمية الرصيد العقاري للشركة تمت برمجة اقتناءات جديدة خلال سنة 2024 بحوالي 1 مليون دينار.

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026)

التقديرات			2023	إنجازات 2022	البيان
2026	2025	2024			
2.150	2.050	1.950	1.850	1.657	ميزانية التصرف
850	820	780	750	601	- بعنوان التأجير - بعنوان التسيير
					منها:
					- منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير
12.000	17.300	17.000	13.000	4622	ميزانية الإستثمار
					(منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الإقتصادي و الإجتماعي و دعم الإستثمار في المشاريع و البرامج التتموية و كذلك لتسديد القروض و التوازن المالي و تطوير و إعادة هيكلة المؤسسة)
15.000	20.170	19.730	15.600	6.880	المجموع

بطاقة خاصة بإدراج النوع الاجتماعي

بطاقة النوع الاجتماعي: التعهدات

1/ الإطار العام

تعتبر مهمة التجهيز والإسكان بمثابة قاطرة لبقية القطاعات التنموية الأخرى كالصناعة والفلاحة والتجارة والصحة والنقل... إذ يعتبر البعد الأفقي والعام لخدماتها من الركائز الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي وإدماج جميع جهات البلاد وفئات المجتمع وخاصة الهشة منها والمهمشة في الحياة العامة وفي الدورة الاقتصادية وذلك عبر توفير الوصول الآمن والسريع لجميع الخدمات العمومية وتحقيق التمكين الاقتصادي والمالي لها . وفي هذا الإطار انخرطت مهمة التجهيز والإسكان في الخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعي وتنزيل أهداف هذه الخطة على مستوى سياساتها العمومية من خلال تجاوز الاشكاليات التالية:

-صعوبة تنقل النساء والرجال بالمناطق الريفية المعزولة مما يحد من النفاذ للخدمات بجميع أنواعها، وذلك جراء بنية أساسية طرقية غير ملائمة لحاجيات التنقل لمستعملي ومستعملات الطريق وأيضا للتغيرات المناخية.

-عدم الأخذ بالاعتبار للنوع الاجتماعي عند انجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي ومشاريع البنايات المدنية والاقتصار على العوامل التقنية والمالية فقط نظرا لعدم توفر المعلومات الكافية والاحصائيات اللازمة.

- عدم الاقتناع وعدم القدرة على إدراج النوع الاجتماعي في علاقة بالتغيرات المناخية نظرا لعدم وضوح الرؤيا لهذا المفهوم الجديد وأهميته.

-غياب الآليات لتقييم ما قبل وما بعد إنجاز الأشغال المتعلقة بحماية المدن والشريط الساحلي وانجاز البنايات المدنية للتثبت من مدى بلوغ الأهداف المتعلقة بتأثيرات التغيرات المناخية على مختلف الفئات.

الملاحق

- عدم المساواة بين النساء والرجال على مستوى سياسة الإسكان بخصوص النفاذ للسكن اللائق وللتجهيزات والفضاءات العامة وذلك بسبب عدم مراعاة النوع الإجتماعي والتغيرات المناخية في سياسة التخطيط الترابي والحضري إلى جانب نقص في تمثيلية المرأة في الهياكل و مواقع صنع القرار و عدم التكافؤ في القدرة المالية للحصول على قروض سكنية.
- غياب المساواة وتكافؤ الفرص في سياسة التصرف الإداري والتمثيلية في الهيآت واللجان والمجالس الإدارية والتكليف بالمهام والتمتع بالامتيازات العينية بسبب غياب الإحصائيات والجرد شامل للقوانين المنظمة لمهمة التجهيز والإسكان وبسبب غياب سياسة اتصالية والتكوين في مجال مقارنة النوع الإجتماعي.

الاثار عدد 1: منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات

1/الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج عدد 1: البنية الأساسية للطرق

هدف استراتيجي 1-1: تطوير شبكة الطرقات للسيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغربي		
الأسباب الفرعية / الضمنية	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي
<ul style="list-style-type: none"> - إشكاليات تقنية - عدم برمجة الصيانة الدورية في المناطق ذو الخطورة العالية - محدودية الإعتمادات - محدودية الإطارات المشرفة على متابعة الصيانة 	<ul style="list-style-type: none"> - إنقطاع الإنارة أو عدم وجودها ببعض الطرقات المرقمة 	<ul style="list-style-type: none"> - الهدف العملي 1: تدعيم حماية النساء من أشكال العنف على مستوى الطرقات السيارة والمرقمة
<ul style="list-style-type: none"> - ضعف كفاءة الإطارات الفنية في المجال - ضعف التنسيق بين الجهات والإدارة المركزية لتحديد حاجيات النساء لحمايتها من العنف - عدم الدراية بكيفية إدراج ذلك بطلبات العروض الخاصة بالدراسات - ضعف مكاتب الدراسات المختصة في المجال 	<ul style="list-style-type: none"> - دراسات لمشاريع طرق لا تأخذ بعين الاعتبار حاجيات النساء لحمايتها من العنف 	
الهدف الاستراتيجي عدد 1-2 تحسين نفاذ النساء والرجال في المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرقات وضمان سلامتهم		

الملاحق

<p>- إشكاليات تقنية</p> <p>- عدم وجود تشخيص لحاجيات الأمن لدى النساء لتجهيز المسالك الفلاحية في المناطق ذو الخطورة</p> <p>- عدم برمجة الصيانة الدورية في المناطق ذو الخطورة العالية</p> <p>- محدودية الإعتمادات</p> <p>- محدودية الإطارات المشرفة على متابعة الصيانة</p>	<p>انقطاع الإنارة أو عدم وجودها ببعض المسالك الريفية</p>	<p>الهدف العملياتي 2: تدعيم حماية النساء من أشكال العنف على مستوى المسالك الريفية</p>
<p>- ضعف او انعدام تكوين الإطارات الفنية في المجال</p> <p>- ضعف التنسيق بين الجهات والإدارة المركزية لتحديد حاجيات النساء لحمايتهن من العنف</p> <p>- عدم الدراية بكيفية إدراج ذلك بطلبات العروض الخاصة بالدراسات</p> <p>- ضعف عدد مكاتب الدراسات المختصة في المجال</p> <p>- عدم توفر المعطيات والإحصاءات اللازمة</p>	<p>دراسات لمشاريع طرقات لتأخذ بعين الاعتبار حاجيات النساء لحمايتها من العنف</p>	

البرنامج عدد 2: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

<p>الهدف الاستراتيجي عدد 3: انشاء بنايات مدنية ومنشآت مبنائية مفوضة مستدامة</p>		
<p>- عدم اقتناع صاحب المنشأ بإدراج مقارنة النوع الاجتماعي عند اختيار مواقع البنايات المدنية وعند تصميمها.</p>	<p>- غياب نصوص قانونية تلزم إدراج آليات تضمن سلامة الفتيات والنساء بالبنايات المدنية الخاصة بها،</p>	<p>الهدف العملياتي 1: ضمان إنشاء بنايات مدنية آمنة</p>

الملاحق

<p>-عدم إدراج معيار سلامة الفتيات والنساء عند اختيار مواقع البناء المدنية.</p>	<p>-إتخاذ القرار من طرف صاحب المنشأة بخصوص مواقع غير أهلة وغير آمنة لبعض المشاريع مما لا يضمن سلامة الفتيات والنساء بها.</p>	<p>خاصة بالفتيات والنساء</p>
--	--	------------------------------

البرنامج عدد 3: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

الهدف الاستراتيجي عدد 1: تهيئة ترابية وعمرانية مستدامة وشاملة للجميع

<p>سبب 1.1- عدم وعي مختلف المتدخلين بضرورة تنقيح النصوص القانونية والأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي.</p> <p>سبب 2.1-عدم التمكن من إدراج النوع الاجتماعي عند تنقيح وإعداد النصوص القانونية التي تمكن من توفير مساحات خضراء وفضاءات عامة آمنة للنساء.</p> <p>سبب 1.2 عدم تحسيس مختلف المتدخلين بدور التخطيط الترابي والعمراني في المساهمة في القضاء على أشكال التمييز والعنف ضد النساء.</p> <p>سبب 2.2- نقص في تكوين الفاعلين المباشرين (على المستوى المركزي والجهوي والمحلي) المكلفين بالتخطيط الترابي والعمراني وبرمجة المشاريع وعدم تحسيسهم بأهمية إدراج مقاربة النوع الاجتماعي ودوره في القضاء على أشكال التمييز والعنف ضد النساء.</p> <p>سبب 3.2- غياب الإحصائيات التي تبين نسب العنف المسلطة على المرأة والطفل في الفضاءات العامة وبالمساحات الخضراء.</p> <p>سبب 4.2 عدم دراية كافية بكيفية إدراج حاجيات النساء لمساحات خضراء وفضاءات عامة آمنة صلب مخطط التنمية ودراسات التخطيط الترابي والعمراني وأدوات التهيئة العمرانية</p> <p>سبب 1.3- غياب التنسيق بين أحكام مجلة الجماعات المحلية ومجلة التهيئة الترابية والتعمير حيث نصت مجلة الجماعات المحلية على أن مجلس الجماعة المحلية يصادق على مخططات التنمية المحلية مع الأخذ بعين الاعتبار المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين والتنصيص على</p>	<p>سبب 1- النصوص القانونية وبالخصوص مجلة التهيئة الترابية والتعمير لا تنص على جملة التدابير التي يمكن اتخاذها لتجسيم مبدأ تكافؤ الفرص في كل مجالات تدخل مشروع المجلة (تم التنصيص على فصل وحيد تضمن مصطلح "مقتضيات النوع الاجتماعي) لتوفير تجهيزات وفضاءات عامة تأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الفيزيولوجية لكل من النساء وكبار السن والرجال والأطفال وذوي الاحتياجات الخصوصية وتكون آمنة لكل هذه الفئات في كل الأوقات.</p> <p>سبب 2- التخطيط الترابي والعمراني لا يأخذ بعين الاعتبار احتياجات النساء في النفاذ لمساحات خضراء وفضاءات عامة آمنة: عدم الأخذ بعين الاعتبار حاجيات النساء لمساحات خضراء وفضاءات عامة آمنة صلب مخطط التنمية ودراسات التخطيط الترابي والعمراني وأدوات التهيئة العمرانية...</p> <p>سبب 3-حوكمة حضرية في إعادة الهيكلة لا تأخذ بعين الاعتبار احتياجات النساء في النفاذ لمساحات خضراء وفضاءات عامة</p>	<p>الهدف العملي 1: تيسير نفاذ النساء لمساحات خضراء وفضاءات عامة آمنة</p>
--	--	--

الملاحق

<p>إدماج مقارنة النوع الاجتماعي في الشأن البلدي بما في ذلك التهيئة الترابية والتعمير بإحداث لجنة المساواة وتكافؤ الفرص (الفصل 210 من المجلة).</p> <p>سبب 2.3- عدم وضوح وتداخل في الصلاحيات بين الوزارة المكلفة بالتعمير والمصالح الجهوية والمحلية.</p> <p>سبب 3.3- غياب الحوكمة الترابية للأقاليم</p> <p>سبب 4.3- أدوات التخطيط والتصرف العمراني تطبق بصفة جزئية</p> <p>سبب 5.3- الأمثلة التوجيهية للتهيئة الترابية وخصوصا المثال الوطني غير ملزمة للأطراف الفاعلة.</p> <p>سبب 6.3- ضعف في تطبيق أمثلة التهيئة العمرانية رغم إلزاميتها من قبل الفاعلين في المجال العمراني ومن قبل المواطنين</p> <p>سبب 7.3- التهيئة العمرانية على المستوى المحلي تعتمد أدوات عمرانية تقليدية ولا تنبني على مشروع تنمية محلية على المدى القريب والمتوسط تشاركي يدمج جميع المجالات المتداخلة وشامل يأخذ بعين الاعتبار حاجيات الجميع.</p>	<p>أمنة</p>	
<p>الهدف الاستراتيجي عدد 2: تيسير نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام</p>		
<p>سبب 1.1- عدم إلزامية تطبيق الأمثلة التوجيهية للتهيئة الترابية من قبل القطاعات المتدخلة</p> <p>سبب 2.1- ضعف اليات الرقابة المتاحة للمصالح المختصة بالتجهيز والإسكان و الرأي الاستشاري لها في إعداد ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية.</p> <p>سبب 3.1- ضعف التنسيق بين المصالح المختصة والجماعات المحلية في مجال إسناد رخص البناء للمواطنين والباعثين العقاريين العموميين والخواص والمقاولين....</p> <p>سبب 4.1- نقص في تكوين الفاعلين المباشرين (على المستوى المركزي والجهوي والمحلي) المكلفين بالتخطيط الترابي والعمراني وبرمجة المشاريع وعدم تحسيسهم بأهمية إدراج مقارنة النوع الاجتماعي ودوره في القضاء على أشكال التمييز والعنف ضد النساء.</p> <p>سبب 1.2- عدم وعي مختلف المتدخلين بضرورة تنقيح النصوص القانونية والأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي.</p> <p>سبب 2.2- عدم التمكن من إدراج النوع الاجتماعي عند تنقيح وإعداد النصوص القانونية التي</p>	<p>سبب 1- سياسة تهيئة ترابية وعمرانية لا تيسر نفاذ النساء لبيئة سكنية آمنة</p> <p>سبب 2- النصوص القانونية المنظمة للسكن لا تأخذ بعين الاعتبار حاجيات النساء ولا تيسر نفاذهن لبيئة سكنية آمنة</p> <p>سبب 3- سياسة سكنية لا تيسر نفاذ النساء لبيئة سكنية آمنة: عدم الأخذ بعين الاعتبار حاجيات النساء لتيسير نفاذ النساء لبيئة سكنية آمنة صلب استراتيجيات السكن ومخطط التنمية والبرامج السكنية ومشاريع إعداد دراسات وإنجاز مساكن .</p>	<p>الهدف العملي 1: تيسير نفاذ النساء لبيئة سكنية آمنة</p>

الملاحق

تمكن مننفاذ النساء لبيئة سكنية آمنة.

- سبب 1.3- عدم تحسيس الفاعلين المباشرين بقضايا العنف ضد النساء وبارتباط السكن غير اللائق بتنامي العنف المسلط على المرأة والخدمات المتاحة في البيئة السكنية.
- سبب 2.3- عدم تكوين الفاعلين في مقارنة النوع الاجتماعي بعلاقة بالبيئة السكنية غير اللائقة وبمناهضة العنف ضد المرأة
- سبب 3.3- البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي في عنصره المتعلق بإزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها يتضمن جزئيا مقاييس لإدماج الفئات الهشة من النساء والرجال (الأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية) عند ضبط مقاييس وشروط الانتفاع لضمان المساواة في الحصول على سكن لائق ولم يتم الأخذ بعين الاعتبار وضعية المرأة (المطلقة، الأرملة، الأم العزباء، رئيسة العائلة، المرأة المعنفة...)
- سبب 4.3- المساكن البدائية لا تحتوي على المرافق الأساسية ولا توفر بيئة سكنية آمنة تحمي النساء من خطر التعرض للعنف بأنواعه.
- سبب 5.3- المنظومة الإعلامية الخاصة بإزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة لا تتضمن إحصائيات حسب جنس المنتفع
- سبب 6.3- عدم الأخذ بعين الاعتبار مقارنة النوع الاجتماعي ضمن برنامج تحسين السكن وإدراج مقاييس لإدماج الفئات الهشة من النساء والرجال لضمان المساواة في الحصول على منحة سكن
- سبب 7.3- المنظومة الإعلامية الخاصة ببرنامج تحسين السكن لا تتضمن إحصائيات حسب جنس المنتفع
- سبب 8.3- غياب إحصائيات مراعية للنوع الاجتماعي للبرامج التي تمكن من توفير السكن اللائق (المرصد الوطني للعقار لا يتضمن إحصائيات مراعية للنوع الاجتماعي، المعطيات المقدمة من قبل بعض البنوك التي تسند قروض للمنتفعين بالمساكن في إطار الفوبرولوس أو المسكن الأول غير موزعة حسب الجنس و عدم توفر معطيات عن المنتفعين موزعة حسب الجنس بخصوص المساكن التي يتم بيعها من قبل الباعثين العقارين العموميين.
- سبب 9.3- غياب دليل إجراءات لإدراج النوع الاجتماعي صلب البرامج والمشاريع السكنية.

الهدف الاستراتيجي عدد 1تحسين حوكمة المهمة		
غياب إحصائيات دقيقة للنصوص الترتيبية والقانونية المتعلقة بالقطاع عدم دراية بجل الإلتزامات في المجال عدم تقييمها على ضوء الإلتزامات الدولية في مجال النوع الإجتماعي و دور القطاع في مقاومة العنف المادي والمعنوي ضد المرأة	غياب جانب المسائلة في النصوص المتعلقة بالقطاع و الذي يعتبر من مقومات الحوكمة في حالة رصد حالات العنف	الهدف العملياتي 1تطوير الإطار الترتيبي والإجرائي نحو مناهضة العنف ضد المرأة
نقص في تكوين وتحسيس الإطارات والأطراف المتدخلة ضعف التنسيق مع الجهات الفاعلة على غرار الوزارة المكلفة بالمرأة		
عدم المعرفة التقنية بكيفية ضبط استراتيجية للتحسيس حول أهمية الموضوع (غياب الكفاءة في المجال) ضعف التنسيق بين قواعد البيانات المتفرقة والتي تحتوي نسبيا على معطيات حول النوع الإجتماعي يمكن إستغلالها في كل برنامج أنشطة متفرقة للوزارة في مجال النوع الاجتماعي يغيب فيها التنسيق وتهميش لبعض الأنشطة التحسيسية داخل المهمة من ناحية التغطية الإعلامية	غياب رؤية للاستراتيجية الإتصالية لتحسيس أعوان وإطارات الوزارة بالنوع الإجتماعي وأهمية نبذ كل أشكال العنف ضد المرأة كإطار فاعل داخل المهمة أو كمنظور للإدارة	الهدف العملياتي2. تطوير الخطة الاتصالية والمنظومات و النظم المعلوماتية لمناهضة كل أشكال التمييز ضد المرأة
عدم تكوين للملحقين الصحفيين على وجه الخصوص في هذا المجال	غياب وعي بأهمية الموضوع	
الهدف الاستراتيجي عدد2: ترشيد التصرف في الموارد البشرية وضمان المساواة وتكافؤ الفرص		

الملاحق

<p>ضعف الآليات الكفيلة بنشر الوعي بأهمية المساواة بين المرأة والرجل والقضاء على الفكر التقليدي النمطي لدور كل من الرجل والمرأة غياب آلية تلزم برصد حالات العنف</p>	<p>عدم وجود الإحصائيات خصوصا لإثبات الضرر المعنوي الذي تتعرض له الموظفات والإطارات النسائية الفنية خلال ممارستهم لمهامهم سواء داخل المكاتب أو خارجها(مواقع المشاريع)</p>	<p>الهدف العملياتي 1 مناهضة كل أشكال العنف والتمييز ضد الموظفات</p>
<p>غياب الحماية للمرأة الموظفة الناتجة عن صمت النصوص أو غموضها أو عدم إجتهااد في تأويلها بمنحى إيجابي لفائدة المرأة ضعف الآليات الكفيلة بنشر الوعي بأهمية المساواة بين المرأة والرجل والقضاء على الفكر التقليدي النمطي لدور كل من الرجل والمرأة تهميش الصحة النفسية و البدنية للمرأة و الإحاطة بها إثر التعرض لأي ضرر مادي أو معنوي في إطار مزاولة مهامها</p>	<p>تردد بعض الإطارات التقنية النسائية في تحمل مسؤوليات في إطار خطط وظيفية خوفا من التعرض للعنف المادي والمعنوي عند التنقل لزيارة موقع المشاريع التي يشرفون عليها</p>	

*الاهداف و المؤشرات

المؤشرات العملية				اسم المؤشر	طبيعة المؤشر	طبيعة الاحتساب	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)	الاهداف العملية *	الاهداف الاستراتيجية	البرنامج
				نجاحة	نسبة الطرقات مجهزة بالإنارة مستمرة		-	-	-	الهدف العملياتي 1: تدعيم حماية النساء من أشكال العنف على مستوى الطرقات السيارة والمرقمة	تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغاربي	البرنامج 1: البنية الأساسية للطرقات

الملاحق

-				نجاعة	نسبة تواتر الأعطاب على شبكة الطرقات ذو خطورة				
				نجاعة	نسبة الدراسات التي تأخذ بعين الاعتبار شروط الأمن للنساء	تحسين حوكمة البنية الأساسية للطرق في اتجاه الأخذ بعين الاعتبار للفوارق المبنية على النوع الاجتماعي	تحسين نفاذ النساء والرجال في المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرقات وضمان سلامتهم		
				نجاعة	نسبة المسالك الريفية المجهزة بالإضاءة	تدعيم حماية النساء من أشكال العنف على مستوى المسالك الريفية			
					نسبة البناءات المدنية الأمانة الخاصة بالفتيات والنساء	ضمان إنشاء بنايات مدنية آمنة خاصة بالفتيات والنساء	انشاء بنايات مدنية ومنشآت مبنائية مفوضة مستدامة		البرنامج 2: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت
			عدد المساحات الخضراء والفضاءات العامة التي تستجيب لشروط الأمن والسلامة ضمن أمثلة التهيئة العمرانية المصادق عليها/ العدد الجملي للمساحات الخضراء والفضاءات العامة ضمن أمثلة التهيئة العمرانية المصادق عليها.	مؤشر جودة	- نسبة المساحات الخضراء والفضاءات العامة التي تستجيب لشروط الأمن والسلامة ضمن أمثلة التهيئة العمرانية المصادق عليها	-تيسير نفاذ النساء لمساحات خضراء ولفضاءات عامة آمنة	تهيئة ترابية وعمرانية مستدامة وشاملة للجميع		البرنامج 3: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان
47%	46%	44%	-النسبة التراكمية للنساء اللاتي انتفعن بمسكن أو مقسم اجتماعي أو ميسر، وذلك إما في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي سواء عبر إزالة المساكن البدائية وتوحيثها بمساكن جديدة على عين المكان أو في مناطق أخرى أو توسعتها أو من خلال إنجاز وتوفير مساكن ومقاسم اجتماعية، وإما في إطار صندوق النهوض بالمسكن لفائدة	مؤشر فاعلية	معدل النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن ومقاسم اجتماعية أو مقسم اجتماعي ميسر أو مسكن اجتماعي ميسر في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي أو عبر صندوق النهوض بالمسكن	- تيسير نفاذ النساء لبيئة سكنية آمنة	سياسة سكنية تيسر نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام		

الملاحق

			الأجراء أو في إطار برنامج المسكن الأول.		لفائدة الأجراء أو عبر برنامج المسكن الأول			
*	*	*	النصوص المراعية للنوع الاجتماعي/جملة النصوص المتعلقة بالقطاع التجهيز	نجاعة	نسب نصوص القطاع المراعية للإلتزامات الدولية في مجال النوع الاجتماعي	تطوير الإطار الترتيبي والإجرائي نحو مناهضة العنف ضد المرأة	تحسين حوكمة المهمة	القيادة والمساندة
*	*	*	عدد البنود التي تم تحقيقها/ جملة البنود أو الإلتزامات الموجودة بالمخطط القطاعي الإتصالي في مجال النوع الاجتماعي و مناهضة العنف والتمييز ضد المرأة		نسبة تقدم إنجاز المخطط القطاعي الاتصالي في مجال النوع الاجتماعي	تطوير الخطة الاتصالية والمنظومات و النظم المعلوماتية لمناهضة كل أشكال التمييز ضد المرأة		
*	*	*	عدد الملفات التأديبية التي موضوعها عنف ضد موظفات/جملة الملفات التأديبية	جدوى	نسبة الملفات التأديبية التي سببها العنف ضد الموظفات بمهمة التجهيز	مناهضة كل أشكال العنف والتمييز ضد الموظفات		
*	*	*	عدد الإطارات النسائية المتحصلات على عطل طويل الأمد/جملة إطارات وزارة التجهيز	جدوى	نسبة الإطارات النسائية المتحصلات على عطل طويل الأمد لأسباب صحية	ترشيد التصرف في الموارد البشرية وضمان المساواة وتكافؤ الفرص		
*	*	*	عدد الإستبيانات الإيجابية/على العدد الجملي للإستبيانات	جودة	نسبة رضائية الموظفات على تكافؤ الفرص من حيث الخدمات المقدمة داخل الإدارة			

الملاحق

--	--	--	--	--	--	--	--	--

مصادر التمول	الميزانية			مؤشرات النشاط					الأنشطة	الأهداف العملياتية	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج	
	تقديرات (3+ن)	تقديرات (2+ن)	تقديرات (1+ن)	تقديرات (3+ن)	تقديرات (2+ن)	تقديرات (1+ن)	طريقة الاحتساب	اسم المؤشر					طبيعة المؤشر
									نسبة التقدم في تنفيذ برنامج التدخل	القيام بدراسة تشخيص و تحليل حاجيات الأمن بالنسبة للنساء: *تحديد المناطق ذو خطورة عالية من حيث نسب العنف ضد النساء والتي لا تتوفر فيها الإنارة *ضبط برنامج تدخل لتجهيز الطرقات بالإنارة وصيانتها	1-تدعيم حماية النساء من أشكال العنف على مستوى الطرقات السيارة والمرقمة	الهدف الإستراتيجي ي عدد 1-1 تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغربي	البرنامج عدد 1: البنية الأساسية للطرقات
									نسبة تواتر أعمال صيانة الإنارة	القيام ببرنامج إعادة توظيف الإطارات لضمان دورية الصيانة الإنارة			
									نسبة الإطارات المكلفة بالإنارة والمنفعة بوسائل التنقل	العمل على تدعيم الإطار المشرف على الإنارة بالموارد اللوجستية كوسائل النقل، وذلك عند مناقشة الحاجيات عند إعداد الميزانية			
									نسبة مشاركة الإطارات في الدورات التكوينية حول النوع الاجتماعي	العمل على تدعيم مهارات الإطارات الفنية حول دور تطوير الطرقات لمقاومة العنف ضد المرأة (كم من دورة متى...)			
									نسبة طلبات العروض المطابقة للمعايير التي	- ضبط الخطوط المرجعية للطلب عروض للدراسات التي تأخذ بعين الاعتبار حاجيات النساء للأمن			

الملاحق

									تأخذ بعين الاعتبار حاجيات النساء للأمن				
									نسبة تنفيذ الاتفاقيات	- إبرام اتفاقية مع الجماعات المحلية حول ضبط برنامج إنارة في المناطق ذو الخطورة التي تكون فيها نسبة العنف ضد النساء مرتفعة	2-تحسين حوكمة البنية الأساسية للطرق في اتجاه الأخذ بعين الاعتبار للفوارق المبنية على النوع الاجتماعي		
								نتائج	نسبة الإطارات التي تم تكوينها و تحسيسها في مجالات معقدة	- العمل على عقد دورات تكوينية تحسيسية لفائدة الإطارات الفنية	تدعيم حماية النساء من أشكال العنف على مستوى المسالك الريفية .	الهدف الاستراتيجي ي عدد 1-2 : تحسين نفاذ النساء والرجال في المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرق وضمان سلامتهم	
								نتائج	نسبة طلبات العروض التي	- ضبط الخطوط المرجعية للطلب عروض للدراسات			

الملاحق

								تم التنصيص فيها على النوع الاجتماعي	المراعية للنوع الاجتماعي			
								نسبة الدراسات المراعية للنوع الاجتماعي	- إنشاء آليات التقييم لتعزيز المساواة بين الجنسين وتقييم إجراءات مأسسة النوع الاجتماعي.			
									- إعداد نصوص قانونية تلزم صاحب المنشأ بالتقيد بالمعايير اللازمة لضمان سلامة وأمن الفتيات والنساء بالبنائيات المدنية.	ضمان إنشاء بنائيات مدنية آمنة خاصة بالفتيات والنساء	إنشاء بنائيات مدنية ومنشآت مينائية مفوضة مستدامة	حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت
			30%	20%	10%	عدد النصوص التي تم تنقيحها بإدراج النوع الاجتماعي/العدد الجملي للنصوص غير المنقحة.	مؤشر فاعلية	1-نسبة القوانين المنقحة والمدرجة لمقاربة النوع الاجتماعي	-إعداد مشاريع نصوص قانونية وتنقيح النصوص القانونية وخصوصا إدراج النوع الاجتماعي بمجلة التهيئة الترابية والتعمير والتنصيص على جملة التدابير التي يمكن اتخاذها لتوفير تجهيزات وفضاءات عامة آمنة. بالإضافة إلى إصدار أمر يلزم الجماعات المحلية بتنفيذ ما ورد بأمثلة التهيئة العمرانية			التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

الملاحق

				% 33.33	% 11.11	% 44.4 4	مجموع عدد الدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي التي تمت برمجتها للسنة الجارية/العدد الجملي للدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني في نفس السنةX100.	مؤشر نجاعة	2-نسبة الدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي	-إدراج النوع الاجتماعي صلب مخطط التنمية ودراسات التخطيط الترابي والعمراني وأدوات التهيئة العمرانية يمكن من تهيئة فضاءات عامة ومساحات خضراء آمنة تلج لها النساء بصفة متساوية كالرجال، وقدرة على الأخذ بعين الاعتبار حاجيات النساء على المستوى الترابي سواء في المجال الحضري أو الريفي.	-تيسير نفاذ النساء لمساحات خضراء ولفضاءات عامة آمنة	تهيئة ترابية وعمرانية مستدامة وشاملة للجميع	
ميزانية الدولة	50	100	50	%70	%60	%50	عدد المشاركين / العدد الجملي للمشاركين الذين تمت دعوتهم	مؤشر نجاعة	3-نسبة المشاركة بالدورات التكوينية	- العمل على تكوين مختلف المتدخلين في مجال التخطيط الترابي والعمراني على المستوى المركزي والجهوي والمحلي وتحسيسهم بإدراج مقارنة النوع الاجتماعي. بالتنسيق مع المصالح المختصة ببرنامج القيادة والمساندة			

الملاحق

										<p>-التنسيق مع مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (CREDIF) للحصول على الإحصائيات الخاصة بالعنف المسلط على النساء والفتيات بالفضاء العام.</p>			
										<p>-إبرام إتفاقية مع السلط المحلية تنظم العلاقة بينها وبين مصالح التعمير على المستوى المركزي والجهوي. - رأي ممثل التجهيز والإسكان ملزم بالنسبة لإعداد ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية. - خلق آليات مراقبة لعمل السلط المحلية بمناسبة تحويل الإعتمادات لفائدتها</p>			
			30%	20%	10%	1- عدد النصوص التي تمّ تنقيحها بإدراج النوع الاجتماعي/العدد الجملي للنصوص غير المنقحة.	-مؤشر فاعلية	1-نسبة القوانين المنقحة والمدرجة لمقاربة النوع الاجتماعي	-تنقيح النصوص القانونية المنظمة لقطاع السكن والمتعلقة بالبرامج السكنية مع اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي.			تيسير نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام	
			30%	20%	10%	-عددالدراسات المراعية للنوع الاجتماعي	مؤشر	2-نسبة الدراسات المراعية	- إعداد دراسة للحاجيات السكنية تأخذ بعين الاعتبار	تيسير نفاذ النساء لبيئة سكنية آمنة			

الملاحق

							نجاحة	للنوع الاجتماعي (مجال السكن)	مقاربة النوع الاجتماعي			
ميزانية الدولة وتمويل خارجي				47%	46%	44%	4- العدد التراكمي للنساء اللاتي انتفعن بمسكن أو مقسم اجتماعي / العدد التراكمي الجملي للمنتفعين بمسكن أو مقسم اجتماعي	مؤشر فاعلية	3- النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن أو مقسم اجتماعي	-إنتاج مساكن اجتماعية واقتصادية للفئات الاجتماعية الهشة للحد من المساكن العشوائية تتضمن التجهيزات وجميع المرافق الضرورية كالوصول الآمن إلى وسائل النقل وتوفير الحماية والأمن الضروريين.		
ميزانية الدولة + تمويل خارجي							عدد الأحياء السكنية التي تم تهيئتها والمراعية للنوع الاجتماعي/العدد الجملي للأحياء السكنية التي تم تهيئتها	مؤشر نجاحة	5-نسبة الأحياء السكنية التي تم تهيئتها والمراعية للنوع الاجتماعي	-تهذيب الأحياء السكنية مع الأخذ بعين الاعتبار حاجيات السكان حسب الجنس (إدراج النوع الاجتماعي صلب الدراسات الاستراتيجية للتهذيب /تحسين كراسات الشروط).		
							- عدد المقاييس التي تم إدراجها ضمن برنامج تحسين السكن	مؤشر نجاحة	6-نسبة المقاييس التي تم إدراجها ضمن برنامج	-إدراج مقاييس لإدماج الفئات الهشة من النساء والرجال ضمن برنامج تحسين السكن والتنسيق مع اللجان الجهوية		

الملاحق

							والتي تضمن المساواة في الحصول على منحة سكن / مجموع المقاييس التي تم إدراجها ضمن برنامج تحسين السكن.	تحسين السكن	قصد تطبيقها لضمان المساواة في الحصول على منحة سكن.
							- عدد النساء المنتفعات ببرنامج إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو توسعتها مع إدراج مقاييس لإدماج الفئات الهشة من النساء والرجال مع مراعاة الفوارق بينهما.	7-نسبة النساء المنتفعات ببرنامج إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها	- مواصلة برنامج إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها مع إدراج مقاييس لإدماج الفئات الهشة من النساء والرجال مع مراعاة الفوارق بينهما.
							عدد المنظومات التي تم تحيينها / العدد الجملي للمنظومات	7-نسبة المنظومات التي تم تحيينها	-تطوير المنظومات الإعلامية الخاصة ببرنامج تحسين السكن وبرنامج إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة بإدراج إحصائيات حسب جنس المنتفع للمساعدة في اتخاذ القرار.
			70%	60%	50%		5-عدد المشاركين للعدد الجملي للمشاركين الذين تمت دعوتهم	8-نسبة المشاركة بالدورات التكوينية	-السهر على تكوين أعضاء اللجنة الجهوية المكلفة بالنظر في مطالب تحسين السكن وإطارات الإدارة العامة للإسكان والإطارات الجهوية وتحسيسهم بأهمية إدراج

الملاحق

										مقاربة النوع الاجتماعي بالتنسيق مع المصالح المختصة ببرنامج القيادة والمساندة.			
				70%	60%	50%	عدد المشاركين / العدد الجملي للمشاركين الذين تمت دعوتهم	مؤشر نجاعة	9-نسبة المشاركة بالدورات التكوينية	-السهر على تكوين أعضاء لجنة قيادة برنامج تهذيب الأحياء السكنية وإطارات وكالة التهذيب والتجديد العمراني بالتنسيق مع المصالح المختصة ببرنامج القيادة والمساندة.			
										-التنسيق مع المعهد الوطني للإحصاء للحصول على الإحصائيات الخاصة بنفاذ النساء للسكن اللائق في علاقة بالتمكين الاقتصادي.			
ميزانية الدولة										- تعيين مكتب دراسات لتحيين مرصد العقار والسكن وإدراج معطيات خاصة بالنساء والرجال والأطفال لكافة البرامج السكنية على المستوى المركزي والمعطيات الخاصة بالفاعلين العموميين.			

الملاحق

الموارد العامة للميزانية	1600	1500	1000	*	*	*	*				تطوير موقع الواب ونشر كل الأنشطة والوثائق والمستجدات المتعلقة بالنوع الاجتماعي تطوير التطبيقات الإعلامية الموجودة بالتعاون مع المركز الوطني للإعلامية لإدراج المعطيات حسب الجنس لمزيد تفصي مواضع التمييز بدقة - احداث وتطوير منظومة بيانات خاصة بالنوع الاجتماعي . - إعداد تقارير دورية في نسبة تقدم اعمال اللجنة المحدثة بوزارة التجهيز والاسكان لمتابعة مشروع إرساء ميزانية مراعية للنوع الاجتماعي ومتابعتها	تطوير الخطة الاتصالية والمنظومات و النظم المعلوماتية لمناهضة كل أشكال التمييز ضد المرأة	القيادة والمساندة
											العمل على تكوين الملحقين الصحفيين في مجال الإتصال المراعي للنوع الاجتماعي		
الموارد العامة للميزانية			*	*	*	*	عدد الملفات التأديبية التي موضوعها عنف ضد	جدوى	نسبة الملفات التأديبية التي سببها العنف ضد	تطوير قاعدة بيانات إحصائية للعنف صلب المهمة تطوير منظومة مسائلة تعمل على القضاء على كل أشكال	مناهضة كل أشكال العنف والتمييز	ترشيد التصرف في الموارد البشرية	

الملاحق

الملاحق	ية						موظفات/جملة الملفات التأديبية		الموظفات بمهمة التجهيز	التمييز ضد المرأة في المجال - تهيئة مقر الوزارة والإدارات الجهوية بطريقة تضمن الحماية للموظفين والموظفات (مكاتب علاقات مع المواطن، إستقبالات، كمرات مراقبة...)	ضد الموظفين	و ضمان المساواة وتكافؤ الفرص
الموارد العامة للميزانية			*	*	*	*	عدد الإطارات النسائية المتحصلات على عطل طويل الامد/جملة إطارات وزارة التجهيز	جدوى	نسبة الإطارات النسائية المتحصلات على عطل طويل الأمد لأسباب صحية	تطوير قاعدة بيانات بالتنسيق مع إدارة الشؤون الإدارية مراجعة تركيبة اللجنة البحث عن حلول لتفادي إتجاه الإطارات النسائية لهذه الصيغة كحل لتفادي أشكال الضغط المسلطة عليها في محيط العمل		
الموارد العامة للميزانية	*	*	*	*	*	*	عدد الإستبيانات الإيجابية /على العدد الجملي للإستبيانات	جودة	نسبة رضائية الموظفين على تكافؤ الفرص من حيث الخدمات المقدمة داخل الإدارة	ضبط قائمة الخدمات السعي إلى تطوير جودة الخدمات التي تنتفع بها الموظفة و مراعاة تكافؤ الفرص بينها وبين الرجل الإتجاه للتمييز الإيجابي في بعض الخدمات المتعلقة بإصلاح السيارات الإدارية ونقل السيارات المعطلة والتزود بقطع الغيار		

● التحليل

البرنامج 1:

اختيار الأهداف العملية والاشكاليات المطروحة

- نقص في تملك القدرات حول النوع الاجتماعي لإدماج المرأة في مسار أخذ القرار وإدماج المساواة بين الجنسين في الإطار المرجعي لدراسة المشاريع ومن ثمة انجاز المشاريع
- الضعف المعرفي بمقتضيات القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 لدى الأطارات الفنية المسؤولة عن دراسة المشاريع أو مكاتب الدراسات المتعامل معها فيما بالمسائل الحقوقية والمساواة بين الجنسين ومقاومة العنف ضد المرأة
- غياب الاختصاص من قبل مكاتب الدراسات
- المجموعة او المجموعات المستهدفة بالأنشطة التي سيتم تنفيذها
 - الإطارات الفنية من مهندسين وتقنيين نساء ورجال ومكاتب الدراسات أو الاستشاريين المتعاملين مع الإدارة
 - الأثر المتوقع للأنشطة المبرمجة في التقليل من الفوارق المتعلقة بالأثر الأول من الخطة الوطنية
 - تمكين المستفيدين والمستفيدات من المفاهيم الأساسية المتعلقة بالنوع الاجتماعي وبتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة
 - تملك الأطارات الفنية من الإطار التشريعي والقانوني الذي يسمح بالقضاء على كل أشكال التمييز بين النساء والرجال في مسارات أخذ القرار ودراسة وإنجاز المشاريع
 - تكوين قاعدة بيانات إحصائية "Gender info"
 - تحديد المؤشرات الكميّة والنوعية التي تعتمد في رصد النوع الاجتماعي ومخاطر الطريق على سبيل المثال
 - التفاعل السليم مع مكاتب الدراسات عند تفحص الجانب الجندي من الدراسة
 - تحديد تقديرات المؤشرات على المدى المتوسط

الدورات التكوينية التحسيسية ستكون موجهة إلى الإطارات الجهوية (عدد 24 إطار على الأقل) والإطارات المركزية (عدد 2 إطارات عن كل إدارة أو وحدة انجاز مشاريع) التابعة للإدارة العامة للجسور والطرق وممثلين عن مكاتب الدراسات (عدد 10 مهندس) بمعدل دورة خلال 2024 و أخرى خلال 2025

الدورات التكوينية المعمقة ستكون موجهة إلى عدد 10 إطارات من الإدارة العامة للجسور والطرق
- تحديد تقديرات الميزانية

كلفة الدورات التكوينية ستكون على حساب أموال المشاركة – الجسور والطرقاات او من خلال اتفاقية تعاون مع البنك الأوروبي للإستثمار

البرنامج 2:

- يتم عند القيام بتصميم البنايات المدنية الاخذ بعين الاعتبار ذوي الاحتياجات الخصوصية وذلك نظرا لوجود نصوص ترتيبية في الغرض. وفي اطار القضاء على العنف ضد النساء يمكن من خلال إنشاء بنايات مدنية آمنة خاصة بالفتيات والنساء ادراج معيار السلامة عند اختيار موقع المشاريع. وهو ما يتطلب اعداد نصوص تلزم صاحب المنشأ بالتقيد بالمعايير اللازمة لضمان سلامة وأمن الفتيات والنساء بالبنايات المدنية من خلال التنصيص على اختيار مواقع أهلة وأمنة مما يضمن سلامتهن.

البرنامج 3:

يمكن أن يساهم التخطيط الترابي والعمراني بشكل كبير في خلق بيئة أكثر أمانا ويلعب دورًا مهمًا في مكافحة العنف ضد النساء وتحقيق المساواة بين الجنسين، إذ يمكن للنساء الانتفاع بالخدمات واستخدام الأماكن العامة بدون قيود أو حواجز والقدرة على الانتقال والتحرك في أنحاء المدينة بسلام وسهولة وبتكلفة معقولة وعدم التعرض للعنف والأمن من المخاطر الحقيقية في المجالين العام والخاص.

وقد أثبتت الدراسة التي أجراها مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة " الكريديف" حول "العنف المبني على النوع الإجتماعي بالفضاء العام بتونس سنة 2016 أن العنف المسلط على المرأة في الفضاء العام بمختلف فئاته (النفسي والمادي والجنسي..) شمل أكثر من نصف النساء التونسيات.

وتعرضت 40 ٪ من النساء إلى العنف الجسدي، و75٪ للعنف الجنسي (سواء بالفعل أو الأقوال ذات الإيحاءات الجنسية)، و78٪ للعنف النفسي (ويعني شتم المرأة والتقليل من شأنها أو تهديدها..).

كما بينت الدراسة أن معظم السيدات اللاتي تعرضن للعنف في الفضاء العام يخيرن عدم رد الفعل ولا يرفعن في العادة شكاوى ضد معنّفيهن، إذ أن 97٪ من النساء اللاتي تعرضن لعنف جنسي لم يقدمن شكوى قضائية، أما بالنسبة للعنف المادي، فإن 18٪ فقط يقدمن شكاوى.

الملاحق

وبالنسبة لفئة السيدات المعنفات، فقد أثبتت الدراسة التي شملت عينة من 4000 مستجوبة، أن الفتيات المتعلّقات يتعرضن للعنف أكثر من نظيراتهن من غير المتعلّقات، وهو ما يمكن تفسيره بمؤثرين اثنين وهما احتكاك المتعلّقات أكثر من غيرهن بالفضاء العام وقدرتهن على تشخيص العنف الممارس ضدّهن، في حين لا تقدر غير المتعلّقات على إبراز ما تعرضن إليه بوضوح. أما على مستوى تقسيم النساء حسب الحالة الاجتماعية، فتتعرض المطلقات إلى العنف المادي والجنسي والنفسي أكثر من غيرهن. ويعمد الرجل إلى تعنيف المرأة، وخاصة المتعلّمة، لأنه يرى أنها بمستواها الثقافي والاجتماعي، "تزامه في الحياة العامة"، في حين يرى بعض الرجال أن العنف يعكس ما يعتبره "رجولة".

كما تؤثر البيئة السكنية والتفاصيل المتعلقة بالسكن على تعرض النساء للعنف فالسكن الآمن والخالي من التهديدات يمكن أن يكون عاملاً مهماً في حماية النساء من العنف والبيئة السكنية التي توفر الأمان والحماية من الاعتداءات قد تقلل من خطر تعرض النساء للعنف كما أن السكن في مناطق معزولة أو بيئات مجتمعية معينة يمكن أن يؤدي إلى عزل النساء وتقييدهن عن الوصول إلى مصادر الدعم والمساندة في حالات العنف. كما لا تتمتع المرأة بحقها في السكن عند الانفصال عن الزوج بالطلاق أو بموت الزوج وتعرض المرأة للطرْد والإخلاء القسري من بيتها لعدّة أسباب من بينها: التعرض للعنف، الفقر، العادات والتقاليد

أن تجد امرأة نفسها بلا مأوى ليس بالأمر الهين، لأنها ستضطر إلى مواجهة حياة جديدة تتسم بعدم الاستقرار ويغلب عليها العنف بمختلف أشكاله. وتعتبر من أبرز الظواهر التي تصيب المجتمعات الفقيرة التي تشكو من أوضاع اجتماعية واقتصادية تتسم بالهشاشة. في ظل غياب أرقام حقيقية رسمية حول نسبة النساء المشردات، يشير جل المتدخلين في هذا المجال، سواء من الناشطين في المجتمع المدني أو المسؤولين في مراكز وزارة الشؤون الاجتماعية، إلى أنّ عددهن يقدر بالمئات. و من أهم الأرقام التي قدّمتها جمعية بيتي هي أنها تقوم بمتابعة 280 حالة، وتوفر السكن المؤقت للنساء فاقدمات السكن في مبيت تصل طاقة استيعابه اليومية إلى 8 نساء. -مركز الإحاطة والتوجيه الاجتماعي بالزهروني: تصل طاقة الاستيعاب اليومية إلى 50 شخصاً بمعدل سنوي يتراوح بين 550 و650 حالة. -مركز الإحاطة والتوجيه الاجتماعي بسوسة: تصل طاقة الاستيعاب اليومية إلى 36 شخصاً وبمعدل سنوي يتراوح بين 250 و270 حالة.

الملاحق

وتم في إطار البرنامج عدد 3 الانطلاق في عديد البرامج السكنية التي تساهم في توفير بيئة سكنية آمنة للنساء تتضمن جميع المرافق الأساسية وتحّد من المساكن العشوائية وتتمثل في برنامج تحسين السكن الممول من الصندوق الوطني لتحسين السكن والذي يمكن من إسناد قروض لتحسين المسكن وتوسعته ، وبرنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية الذي يساهم في تهذيب الطرقات البلدية وبناء تجهيزات وتحسين المساكن بالإضافة إلى البرنامج الخاصي للسكن الاجتماعي بعنصريه المتمثلين في إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها وتوفير وبناء مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية وفي هذا الإطار تمّ اعتماد مؤشر النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن ومقاسم اجتماعية كمؤشر قائم على النوع الاجتماعي يهدف إلى قياس مدى تحقيق المساواة بين النساء والرجال دون تمييز في الانتفاع ببرامج السكن . وقد بلغت تقديرات النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن ومقاسم 44 % خلال سنة 2024 لتصل إلى نسبة 47 % خلال سنة 2026.

البرنامج 9:

سيقع مستقبلا العمل بدقة على هذه الاهداف العملية ومؤشراتها و توفير قاعدة بيانات إحصائية و ذلك دعما بالأساس للأثر الثاني ولوج المرأة لمراكز القرار الذي لن يتحقق إلا بالقضاء على كل اشكال العنف و ذلك ضمن المشروع السنوي لسنة 2025 نظرا لعدم توفر المعطيات حاليا و لعدم وجود مخطط قطاعي للنوع الاجتماعي ولقد تم إختيار هذه الأهداف العملية تماشيا مع النقائص المرصودة داخل المهمة في مجال النوع الاجتماعي و مناهضة العنف ضد المرأة في غياب رصد للنصوص المتعلقة بالقطاع و مدى تلاؤمها مع التطورات الراهنة في مجال النوع الاجتماعي الذي سيدفع للإرتقاء بمرودية السياسات العمومية ومستوى أدائها و يوفر فضاء ملائم للإطارات النسائية لتقديم أفضل ما عندهن بتشريكيهم في تقييم جودة الخدمات ورصد كل تمييز في حقهن يحول دون تطورهن في مسيرتهن المهنية لإزالة كل العوائق امام ثقتهن بأنفسهن لتحمل أعباء المسؤوليات المناطة بعهدتهن على قدم المساواة مع الرجل و سيتم مستقبلا ضبط تقديرات للمؤشرات أو التقديرات الميزانية مستقبلا مع توفر الإحصائيات فقط أمكن ضبط المظروف المالي المتعلق بتحسين البنية التحتية و المنظومات التي تبلغ 1م.د حيث ستسعى إدارة البحث والتنظيم والإعلامية للتحسين الشبكة المعلوماتية

الملاحق
 بالوزارة والحرص على دعم رقمنة الإدارة من خلال إستحداث تطبيقات داخلية تعنى بالمفاهيم الجديدة كالنوع الإجتماعي و تحسين موقع
 الواب إلخ في إطار دعم المخطط القطاعي الإتصالي.

خطة العمل الخاصة بالأثر 2 : رفع تمثيلية المرأة ومشاركتها الفعلية في الهيئات المنتخبة وهياكل الحوكمة على المستوى الوطني والجهوي والمحلي

● الأهداف العملية المراعية للنوع الإجتماعي

البرنامج عدد 3: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

الهدف الاستراتيجي عدد 1: تهيئة ترابية وعمرانية مستدامة وشاملة للجميع		
الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأسباب الفرعية / الضمنية
الهدف العملي 1: الرفع من مشاركة المرأة في الهياكل وفي مواقع صنع القرار المتعلقة بالتخطيط الترابي والعمراني	سبب 1- نقص مبادرة المرأة لتقلد المناصب وصنع القرار	سبب 1.1- عدم وعي المرأة بحقوقها وأهمية دورها في المشاركة في مواقع صنع القرار وعادات وتقاليدها تمييزية بين الجنسين. سبب 2.1- كثرة التزاماتها العائلية سبب 3.1- كثرة الإلتزامات المهنية التي تكبلها لتقدم ترشحها للهياكل وفي مواقع صنع القرار المتعلقة بالتخطيط الترابي والعمراني على إعتبار أنّ ذلك يفترض تفرغ نسبي سبب 4.1- عدم تكافؤ الفرص بين النساء والرجال للنفاد للخطط الوظيفية في مجال التهيئة الترابية والعمرانية
	سبب 2- نقص جاذبية مثل هذه المناصب للكفاءات النسائية	سبب 1.2- هيمنة الرجال على مثل هذه المناصب سبب 2.2- إمكانية عقد اجتماعات في أوقات متأخرة أو تتطلب التنقلات سبب 3.2- عدم وعي الفاعلين وعدم تحسيسهم بأهمية مشاركة المرأة في الهياكل وفي مواقع صنع القرار المتعلقة بالتخطيط الترابي والعمراني سبب 4.2- عدم تفعيل مبدأ التناسف في مثل هذه اللجان
الهدف الاستراتيجي عدد 2: نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام		

الملاحق

<p>سبب 1.1- عدم وعي المرأة بحقوقها وأهمية دورها في المشاركة في مواقع صنع القرار وعادات وتقاليد تمييزية بين الجنسين.</p> <p>سبب 2.1- كثرة التزاماتها العائلية</p> <p>سبب 3.1- كثرة الإلتزامات المهنية التي تكبلها لتقدم ترشحها الهياكل وفي مواقع صنع القرار المتعلقة بالتخطيط الترابي والعمراني على إعتبار أنّ ذلك يفترض تفرغ نسبي</p> <p>سبب 4.1- عدم تكافؤ الفرص بين النساء والرجال للنفاذ للخطط الوظيفية في مجال التهيئة الترابية والعمرانية</p>	<p>سبب 1: نقص مبادرة المرأة لتقلد المناصب وصنع القرار</p>	<p>الهدف العملياتي 1: الرفع من مشاركة المرأة في الهياكل وفي مواقع صنع القرار المتعلقة بمجال السكن</p>
<p>سبب 1.2- هيمنة الرجال على مثل هذه المناصب</p> <p>سبب 2.2- إمكانية عقد اجتماعات في أوقات متأخرة أو تتطلب التنقلات</p> <p>سبب 3.2- عدم وعي الفاعلين وعدم تحسيسهم بأهمية مشاركة المرأة في الهياكل وفي مواقع صنع القرار المتعلقة بمجال السكن</p> <p>سبب 4.2- عدم تفعيل مبدأ التناصف في مثل هذه اللجان</p>	<p>سبب 2: نقص جاذبية مثل هذه المناصب للكفاءات النسائية</p>	

البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة

<p>الهدف الإستراتيجي 2: ترشيد التصرف في الموارد البشرية وضمان المساواة وتكافؤ الفرص من خلال</p>		
<p>الهدف الاستراتيجي الفرعي عدد 1: تطوير قدرات الاطارات من النساء والرجال بالوزارة</p>		
<p>- الإلتزامات الشخصية أو المهنية للنساء التي تصعب عليها تقديم ترشحها</p> <p>- عدم إدراج شروط مشجعة لترشح النساء</p> <p>- طول وتعقيد إجراءات المهمات والتربصات بالخارج</p>	<p>- عزوف المرأة من تقديم مطالب خصوصا في التربصات والماجسترات طويلة الأمد</p>	<p>الهدف العملياتي 1: دعم المساواة وتكافؤ الفرص في بين الجنسين في الإنتفاع بالمهمات والتربصات بالخارج</p>
<p>- غياب معايير موضوعية للإختيار في حال تساوي الرجل والمرأة في الشروط المطلوبة</p> <p>- عدم توصل المرأة والرجل بأسباب الرفض في صورة توفر الشروط</p> <p>- كثرة الاطراف المتدخلة (وزارة الخارجية، رئاسة الحكومة وزارة التجهيز والإسكان ...)</p>	<p>- عدم شفافية الإعلان عن المهمات والتربصات بالخارج وتحديد المشاركين</p>	

الملاحق

<p>- كثرة الشروط المفروضة خصوصاً المتعلقة بالعمر والجنس غياب إستراتيجية قطاعية في مجال النوع الاجتماعي توضح إحتياجاتنا على المدى الطويل حدائثة المفهوم وقلة المكونين غياب التحسيس على المستوى الجهوي وعلى مستوى كافة الوحدات العملية -غياب تكوين لمكونين من داخل المهمة لتولي مسؤولية التكوين</p>	<p>غياب مخطط تكوين متوسط المدى لنشر ثقافة النوع الاجتماعي</p>	<p>الهدف العملياتي 2: الرفع في نسبة الاعوان المتكونين في مجال النوع الاجتماعي من الجنسين</p>
<p>الهدف الاستراتيجي الفرعي عدد 2: الرفع من تمثيلية المرأة بمواقع صنع القرار بمهمة التجهيز والإسكان</p>		
<p>نقص التوعية والتكوين للإطارات النسائية بالجهات مقارنة بمثيلاتها في المستوى المركزي إمكانية وجود فوارق على مستوى توزيع الامتيازات العينية من سيارات ومسكن إدارية بين الجنسين مما يعيق الاستقرار الاجتماعي والمهني للمرأة مقارنة بالرجل</p>	<p>عدم رغبة بعض الموظفين في تولي المسؤولية بالجهات</p>	<p>الهدف العملياتي 1: الرفع من تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية بالجهات</p>
<p>غياب إطار تربيي يشجع على المبادرة النسائية في الحركة الجهوية -إطارات جهوية يغلب عليها الطابع الذكوري وبالتالي تحفز على إستقطاب المزيد من الذكور وتنبذ الإطارات النسوية محدودية الخطط الوظيفية بالتنظيم الهيكلي الجهوي وعدم مراجعة التنظيم الهيكلي منذ أمد طويل</p>	<p>الحركة الجهوية لا تأخذ بعين الاعتبار الوضعية الاجتماعية للمرأة ولا تحفز على أن تفرض وجودها في الجهة</p>	
<p>نصوص قانونية غير ملائمة أو مراعية للنوع الاجتماعي (ق 112 والنصوص المتعلقة بالتكليف بالخطط الوظيفية) وصعوبة ادراج النوع الاجتماعي بها لضمان المساواة بين الجنسين في الانتداب والتكليف بالخطط الوظيفية محدودية الخطط الوظيفية بالتنظيم الهيكلي للوزارة وعدم صدور التنظيم الهيكلي الجديد عدم وعوي وإنخراط جزئي لأصحاب القرار في تكريس التناصف عند التسميات والتعيينات</p>	<p>-غياب معايير موضوعية للتكليف بالخطط الوظيفية والخطط الوظيفية العليا والتعيين في مجالس الإدارة وغيرها</p>	<p>الهدف العملياتي 2: الرفع من تمثيلية المرأة في مواقع صنع القرار على المستوى المركزي</p>
<p>كثرة الإلتزامات الشخصية للنساء عدم وعي النساء بأهمية ولوج المرأة إلى مواقع صنع القرار</p>	<p>عزوف النساء عن الترشح</p>	

• الأهداف والمؤشرات العملية

المؤشرات العملية						الأهداف العملية*	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
تقديرات (3+ن)	تقديرات (2+ن)	تقديرات (1+ن)**	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر	اسم المؤشر			
			-عدد النساء التي تشغل خطط وظيفية عليا (من مدير) في مجال التخطيط الترابي والعمراني/العدد الجملي للنساء التي تتوفر فيها شروط التسمية.	مؤشر نجاعة	نسبة النساء التي تشغل خطط وظيفية عليا (من مدير) في مجال التخطيط الترابي والعمراني	-الرفع من مشاركة المرأة في الهياكل وفي مواقع صنع القرار المتعلقة بالتخطيط الترابي والعمراني	تهيئة ترابية وعمرانية مستدامة وشاملة للجميع سياسة سكنية تيسر نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام	التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

الملاحق

			-عدد النساء التي تشغل خطط وظيفية عليا (من مدير) في مجال السكن/ العدد الجملي للنساء التي تتوفر فيها شروط التسمية.	مؤشر نجاعة	نسبة النساء التي تشغل خطط وظيفية عليا (من مدير) في مجال السكن	-الرفع من مشاركة المرأة في الهياكل وفي مواقع صنع القرار المتعلقة بمجال السكن		
100	100	100	عدد الإطارات النسائية المنتفعة بتربص او مأمورية بالخارج/ العدد الجملي للمنتفعين بتربص أو مأمورية بالخارج) /نسبة الإطارات النسائية بالمهمة.	نجاعة	نسبة الإطارات النسائية المنتفعة بتطوير القدرات من خلال المشاركة في المهام والتربصات بالخارج	الهدف العملياتي 1: دعم المساواة وتكافؤ الفرص في بين الجنسين في الإنتفاع بالمهام و التربصات بالخارج	تطوير قدرات الإطارات من النساء والرجال بالوزارة	القيادة والمساندة
6	5	2	طريقة احتساب المؤشر (Xi) $\sum (Ni) / (N)$ *العدد الجملي للأعوان المنتفعين بالتكوين عدد أيام التكوين حسب الدورة (Xi) عدد الأعوان المشاركين (Ni) . العدد الجملي للأعوان المنتفعين بالتكوين (N)	نجاعة	عدد أيام التكوين لكل عون حسب الجنس			

الملاحق

18%	16.5%	15%	مجموع عدد الأعران المتكويين في المجالات ذات الأولوية (التي تم تحديدها في مخطط التكوين السنوي) ÷ العدد الجمليمن الجمهور المستهدف (صنف "أ1" ، "أ2" و "أ3") بهذه الأنشطة التكوينية.	نجاحة	نسبة الاعوان المتكويين في المجالات ذات الأولوية حسب الجنس	الهدف العملياتي 2 :الرفع في نسبة الاعوان المتكويين في مجال النوع الاجتماعي من الجنسين		
-----	-------	-----	--	-------	---	---	--	--

الملاحق

80%	50%	15%	مجموع عدد الأعوان المتكونين في مجال النوع الإجتماعي /العدد الجملي للأعوان المستهدفين بالتكوين	نجاحة	نسبة الاعوان المتكونين في مجال النوع الإجتماعي		
95	95	90	(العدد الجملي للإطارات النسائية بالجهات اللاتي يشغلن خطط وظيفية /العدد الجملي للخطط المشغولة/عدد الإطارات النسائية بالجهات (أ1+2) / مجموع الإطارات الجهوية (أ1+2) * 100	نجاحة	نسبة تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية بالجهات	الهدف العملياتي 1...الرفع من تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية بالجهات	الرفع من تمثيلية المرأة بمواقع صنع القرار بمهمة التجهيز الهدف الاستراتيجي عدد 2
105	105	100	(العدد الجملي للإطارات النسائية على المستوى المركزي اللاتي يشغلن خطط وظيفية / العدد الجملي للخطط المشغولة) / العدد الجملي للإطارات النسائية على المستوى المركزي (أ1+2) / مجموع الإطارات المركزية (أ1+2)	نجاحة	نسبة تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية بالإدارات المركزية	الهدف العملياتي 2 .:الرفع من تمثيلية المرأة في مواقع صنع القرار على المستوى المركزي	
28%	28%	27%	عدد الإطارات النسائية الممثلة بمجالس الإدارة/ العدد الجملي للإطارات الممثلة بمجالس الإدارة	نجاحة	نسبة تمثيلية المرأة في مجالس الإدارة		

* المراعية للنوع الاجتماعي

** السنة المالية المعنية بإعداد الميزانية

● الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

الملاحق

مصادر التمويل	الميزانية			مؤشرات النشاط					إسم المؤشر	الأنشطة	الاهداف العملية	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
	تقديرات (3+ن)	تقديرات (2+ن)	تقديرات (1+ن)	تقديرات (3+ن)	تقديرات (2+ن)	تقديرات (1+ن)	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر					
ميزانية الدولة				60%	50%	40%	عدد النساء المشاركة في الدورات التكوينية / العدد الجملي للإطارات المشاركة	مؤشر نجاعة	نسبة النساء المشاركة بالدورات التكوينية	-السهر على تكوين الفاعلين المباشرين على المستوى المركزي والجهوي بالتنسيق مع المصالح المختصة ببرنامج القيادة والمساندة. في مجال القيادة الإدارية. - السهر على تحسيس الفاعلين المباشرين بأهمية مشاركة المرأة في مختلف الهياكل المكلفة بالتهيئة الترابية والعمرانية بالتنسيق مع المصالح المختصة ببرنامج القيادة والمساندة.	الرفع من مشاركة المرأة في الهياكل وفي مواقع صنع القرار المتعلقة بالتخطيط الترابي والعمراني	تهيئة ترابية وعمرانية مستدامة وشاملة للجميع	التهيئة الترابية والتعمير والإسكان
							- عدد اللجان التي تم تحيين تركيبها/ العدد الجملي للجان	مؤشر نجاعة	نسبة اللجان التي تم تحيين	- إصدار مذكرات داخلية تدعم تمثيلية الإطارات النسائية في مواقع صنع القرار المتعلقة بالتخطيط الترابي والعمراني . - تحيين تركيبية اللجان			

الملاحق

									تركيبتها	مع اعتماد مبدأ التناسف			
ميزانية الدولة				60%	50%	40%	عدد النساء المشاركة في الدورات التكوينية / العدد الجملي للإطارات المشاركة	مؤشر نجاعة	نسبة النساء المشاركة بالدورات التكوينية	- السهر على تكوين الفاعلين المباشرين على المستوى المركزي والجهوي بالتنسيق مع المصالح المختصة ببرنامج القيادة والمساندة في مجال القيادة الإدارية - السهر على تحسيس الفاعلين المباشرين بأهمية مشاركة المرأة في مختلف الهياكل المكلفة المكلفة بالسكن بالتنسيق مع المصالح المختصة ببرنامج القيادة والمساندة.	-الرفع من مشاركة المرأة في الهياكل وفي مواقع صنع القرار المتعلقة بمجال السكن	سياسة سكنية تيسر نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام	
								مؤشر نجاعة	نسبة المناشير التي تم إصدارها نسبة اللجان التي تم تحيين تركيبها	- إصدار مناشير داخلية تدعم تمثيلية الإطارات النسائية في مواقع صنع القرار المتعلقة بمجال السكن			
الموارد العامة للميزانية	109	106	103	100	100	100	عدد الإطارات النسائية المنتفعة بتربص او مأمورية	نجاعة	نسبة الإطارات النسائية	تطوير التواصل مع المنظمات الوطنية والدولية التي تعنى بالنوع	الهدف العملياتي 1: دعم المساواة	تطوير قدرات الاطارات	القيادة والمساندة

الملاحق

							بالخارج/ العدد الجمالي للمنتفعين بتربص أو مأمورية بالخارج) /نسبة الإطارات النسائية بالمهمة.		المنتفعة بتطوير القدرات من خلال المشاركة في المهمات والتربصات بالخارج	الاجتماعي - البحث في توفير الموارد المالية. - احداث وتطوير منظومة بيانات خاصة بالمهمات والتربصات بالخارج .	وتكافؤ الفرص في بين الجنسين في الإنتفاع بالمهمات و التربصات بالخارج	من النساء والرجال بالوزارة	
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	---	---	----------------------------------	--

الملاحق

الموارد العامة للميزانية	670	650	530	18%	16.5%	15%	مجموع عدد الاعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية (التي تم تحديدها في مخطط التكوين السنوي) ÷ العدد الجمليين الجمهور المستهدف(صنف "1أ" ، "2أ" و "3أ") بهذه الأنشطة التكوينية.	نجاعة	نسبة الاعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية حسب الجنس	ادراج الاحصائيات المتعلقة بالتكوين بالنوع الاجتماعي في القطاع إدراج النوع الاجتماعي في مخطط التكوين السنوي و المبرمج على المدى المتوسط	الهدف العملياتي 2:الرفع في نسبة الاعوان المتكونين في مجال النوع الاجتماعي من الجنسين		
الموارد العامة للميزانية	480	300	130	80%	50%	15%	مجموع عدد الاعوان المتكونين في مجال النوع الاجتماعي /العدد الجملي للأعوان المستهدفين بالتكوين	نجاعة	نسبة الاعوان المتكونين في مجال النوع الاجتماعي				
الموارد العامة للميزانية	950	940	937	99%	98%	97%	العدد الجملي للإطارات النسائية بالجهات اللاتي يشغلن خطط وظيفية /العدد الجملي للخطط المشغولة/(عدد الإطارات النسائية بالجهات (أ+1+2) / مجموع الإطارات الجهوية (أ+1+2) * 100	نجاعة	نسبة تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية بالجهات	احداث سياسة دمج النوع الاج في برنامج التكليف بالخطط الوظيفية وبمواقع القرار على المستوى المركزي والجهوي عن طريق مذكرات عمل - ارساء برنامج تنفيذي لتوظيف الكفاءات يأخذ بعين الاعتبار مبدأ التناسف وتكافؤ الفرص للتمثيل بالخطط الوظيفية والوظائف العليا والتنسيق	الرفع من تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية بالجهات	الرفع من تمثيلية المرأة بمواقع صنع القرار بمهمة التجهيز	

الملاحق

										بين مختلف المصالح على الصعيد المركزي والجهوي من خلال منظومات داخلية			
الموارد العامة للميزانية				100	102	102	العدد الجملي للإطارات النسائية على المستوى المركزي اللاتي يشغلن خطط وظيفية / العدد الجملي للخطط المشغولة / العدد الجملي للإطارات النسائية على المستوى المركزي (أ1+2أ) / مجموع الإطارات المركزية (أ1+2أ)	نجاعة	نسبة تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية بالإدارات المركزية	إحداث لجنة قيادة وزارية تنتظر دوريا في برنامج التكليف بالخطط الوظيفية ومدى مراعاة مبدأ التناسف في إسناد الخطط. - برمجة بين مختلف المصالح المعنية مركزيا وعلى الصعيد الجهوي لتعميم مبادئ النوع الاجتماعي عبر تطبيقات داخلية budget up	الرفع من تمثيلية المرأة في كل الخطط الوظيفية بالإدارة المركزية		
الموارد العامة للميزانية	10	10	10	28	28	27	عدد النساء الممثلات في مجالس الإدارة		تمثيلية المرأة في مجالس الإدارة	ادخال آلية التناظر للترشح للخطط الوظيفية العليا وتعميم التجربة على بقية الخطط نحو التمثيل الأجدر للكفاءات وتدعيم تكافؤ الفرص بين الجنسين.			

● التحليل

البرنامج 3:

الملاحق

قطاع الإسكان لا يزال تحت سيطرة الذكور. تشغل النساء 10% فحسب من أرفع الوظائف في شركات الهندسة المعمارية الرائدة في العالم حسب إحصائيات البنك الدولي وعلى مر الزمان كان يجري تخطيط المدن وتصميمها بحيث تراعي الأدوار التقليدية للجنسين وتقسيم العمل بين الذكور والإناث. هذا التمثيل النسائي المنخفض في هذا المجال المهني يؤثر على طريقة التفكير في مسألة الإسكان. ونتيجة لذلك، فإن المدن تعد أصلح للرجال مما هي للنساء. ويستخدم الرجال والنساء على اختلاف قدراتهم الأماكن العامة بطرق مختلفة. فالناس جميعا لهم احتياجات وأنماط حياة متباينة حينما يتصل الأمر بالانتفاع من مرافق المدينة. غير أن المدينة تُبنى من أجل الرجال مع إغفال احتياجات النساء والفتيات ومصالحهن وأنماط حياتهن في المدينة.

لذلك يجب أن يتم تحقيق التوازن في هذا السياق على صعيد العالم وفي تونس على وجه الخصوص، حيث يساهم عدد متزايد من النساء المعماريات في المهنة على مدى العشرين سنة الماضية في إعادة توزيع نسبة النساء مقارنة بالرجال. إن عملية تأنيث المهنة تتم أساسا من خلال الأجيال الشابة، حيث تمثل 44.1% منهن تحت سن 34 سنة سنة 2013.

حيث نلاحظ مشاركة محدودة للنساء في مواقع صنع القرار وتمثيلية محدودة في اللجان الفنية المتعلقة بمجالات التهيئة الترابية و العمرانية وعدم تكافؤ الفرص بين النساء والرجال للنفاد للخطط الوظيفية. لذلك بات من الضروري الرفع من مشاركة المرأة في الهياكل وفي مواقع صنع القرار.

وبالتنبت من مقررات لجنة قيادة برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية (مقرر 18 جويلية 2019 ومشروع المقرر الحالي) نتبين أن المرأة تمثل 44.4% من أعضائها، أي 12 امرأة من بين 27 عضواً. ومع ذلك، يُلاحظ أن وزارة التجهيز ليس لديها ممثلة من النساء في التركيبة الجديدة للجنة حسب مشروع المقرر الجديد للجنة، على الرغم من أنها ممثلة بثلاثة أعضاء، وهذا على عكس المقرر السابق حيث كان هناك امرأة ورجلين يمثلون الوزارة.

تتكون اللجنة الاستشارية للبعث العقاري من 18 عضواً، حيث يبلغ نسبة النساء فيها 44.5%. ومع ذلك، من بين سبعة ممثلين لوزارة التجهيز في هذه اللجنة، يكون خمسة منهم من الرجال، لذا لا يمثل النساء سوى 28.5% من أعضاء الوزارة.

الملاحق
والوضعية أفضل على مستوى لجنة القيادة المكلفة بمتابعة وتنفيذ "برنامج تهذيب وإحياء المراكز العمرانية القديمة في تونس" حيث يبلغ عدد النساء ضمن تركيبة اللجنة 10 من أصل 19، أي بنسبة تبلغ 52.6٪، مع تحقيق توازن بين النساء والرجال بالنسبة لممثلي الوزارة في هذه اللجنة.

البرنامج 9:

شهد مؤشر تمثيلية الإطارات النسائية بالخطط الوظيفية منحى تنازليا كلما ازدادت الخطة الوظيفية تقدما في السلم، حيث تم تسجيل قيمة إيجابية لمشاركة المرأة بالخطط الوظيفية الدنيا بلغت 116 بالنسبة لخطة رئيس مصلحة أين نلاحظ تجاوز واضح للقيمة الأدنى المنشودة 100، وسجل التراجع في المؤشر بداية من خطة كاهية مدير الذي بلغ 89 واستمر مع تطور طبيعة الخطة ليبلغ 81 بالنسبة لخطة مدير و72 بالنسبة لخطة مدير عام.

وعليه فإن مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية الدنيا تبقى مرضية نسبيا بالمقارنة بالخطط الأعلى التي تبقى دون المنشود وهو ما يؤكد صعوبة ولوج المرأة لمواقع اتخاذ القرار.

– سجل مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية على المستويين المركزي والجهوي قيمة إيجابية وتجاوز القيمة المنشودة 100. خلافا لما تم تسجيله على المستوى الجهوي (دون المنشود: 90)

– وهذا التفاوت بين المركزي والجهوي يعود أساسا إلى ارتفاع نسبة الإطارات من صنف الرجال من المجموع العام للإطارات على المستوى الجهوي (70%) مقارنة بالمستوى المركزي (تقارب في النسبة) ومحدودية الخطط الوظيفية بالتنظيم الهيكلي للإدارات الجهوية.

وللحد من الإشكاليات سيتم العمل على الترفيع في نسبة تمثيلية المرأة في مواقع صنع القرار (على إعتبار أنّ مواقع صنع القرار تشمل الخطط الوظيفية) في إطار مهمة التجهيز والاسكان وذلك تجسيما الخطة الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي والمتعلقة بـ:

الملاحق

- الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهيكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي"

- التمكين الإقتصادي و المالي للنساء وحققن في العمل اللائق و الأجر العادل

-إعداد ميزانية تعتمد مقارنة النوع الإجتماعي

على تطوير الإطار التشريعي ووضع أهداف استراتيجية ومخطط تنفيذي في المجال القطاعي تماشيا مع مقارنة النوع الاجتماعي وذلك عبر:

* المساهمة في ارساء إطار قانوني وترتيبي يخدم مقارنة النوع الاجتماعي ذات العلاقة،

- العمل على إرساء خطة اتصالية تضمن ولوج الكل إلى المعلومة المتعلقة بالنوع الاجتماعي ومدى تقدم المخطط القطاعي لمأسسة النوع الاجتماعي

- العمل على ضمان نظم معلوماتية موحدة للنوع الاجتماعي وتطوير التطبيقات الموجودة

- العمل على إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في المشاريع والبرامج التي تقوم بها مهمة الوزارة (البرنامج 9) بما يتلاءم مع السياسات الوطنية ومتطلبات الشركاء والممولين الدوليين،

- الحرص مستقبلا على إدراج مقارنة النوع الاجتماعي صلب التبويب الميزانياتي لوزارة التجهيز تماشيا مع التجارب المقارنة وتوجهات وزارة المالية

* تحسيس الإطارات والأعوان بمقاربة النوع الاجتماعي وتحسين قدراتهم ودعم كفاءاتهم عبر التوعية والتكوين،

* رصد التمويلات اللازمة لإرساء منظومة معلوماتية وتطويرها للقيام بالإحصائيات اللازمة ذات العلاقة بالنوع الاجتماعي وإبراز الفجوات ومعالجتها.

وقد تمّ تنزيل المحور الاستراتيجي إلى أهداف استراتيجية وأهداف عملياتية ومؤشرات قيس أداء.

الملاحق

- دعم تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية ومواقع صنع القرار من خلال العمل على التنسيق بين المصالح الادارية المعنية بالتصرف في الخطط الوظيفية وجميع الإدارات المركزية في اتجاه اعداد برنامج سنوي (أو سداسي) للتسمية بالخطط الوظيفية مع الاخذ بعين الاعتبار لمقاربة النوع الاجتماعي.
- الاخذ بعين الاعتبار لمبدأ التناسف في اعداد وبرمجة حركة الإطارات الجهوية بعنوان كل سنة وذلك من خلال التنسيق بين مختلف المصالح والجهات المعنية بهدف التوظيف الأمثل للكفاءات النسائية.
- العمل على التنسيق بين المصالح الإدارية المعنية بالتصرف في الخطط الوظيفية وجميع الإدارات المركزية في اتجاه اعداد برنامج سنوي (أو سداسي) للتسمية بالخطط الوظيفية مع الأخذ بعين الاعتبار لمقاربة النوع الاجتماعي
- سحب الإجراءات المعمول بها في إطار التسمية بالخطط الوظيفية العليا قصد توفير أكثر حظوظ للإطارات النسائية بالوزارة على الخطط الوظيفية الأدنى مباشرة وذلك ببرمجة ثلاثة ترشحات كحد ادنى لتقديمها لرئيس الإدارة يؤخذ فيها بعين الاعتبار لمبدأ لتقديمها لرئيس الإدارة يؤخذ فيها بعين الاعتبار لمبدأ التناسف بين الجنسين للتكليف بخطة مدير إدارة مركزية أو جهوية أو رئيس وحدة تصرف حسب الأهداف بخطة وامتيازات مدير إدارة مركزية.
- احداث منظومة احصائية مراعية للنوع الاجتماعي بالوزارة والتنسيق مع مختلف المتدخلين في المجال وخاصة مكاتب الدراسات.
- مقترح اعتماد آلية التناظر للتسمية بالخطط الوظيفية العليا.
- تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص وذلك بمراعاة خصوصيات المرأة (كالوضع الاجتماعي والعائلي ...) بالوزارة لمزيد توفير الشروط الملائمة للعمل وتحقيق المردودية المطلوبة (دراسة امكانية إحداث محاضن مدرسية في الوسط المهني وتقييم أثره على الوضعية المهنية للكفاءات النسائية)
- تفعيل مخرجات الدراسة المتعلقة بالتوقيت الإداري الجديد المراعي للوظيفة الاجتماعية والأسرية للمرأة
- توفير حظوظ أوفر للإطارات النسائية في التكوين والرسكلة واشتراط مبدأ المساواة والتناسف في إطار الاعداد لقائمت المرشحين للتكوين أو التربص أو القيام بمختلف المهمات بالخارج.

الملاحق

-سيتم العمل مستقبلا على الأثر 1 المتعلق بالقضاء على كل أشكال العنف والتمييز ضد المرأة بإعتباره حافزا لدعم ولوج المرأة لمراكز القرار وشعورها بالثقة والطمأنينة لتحمل المسؤوليات وذلك بعد تشخيص الوضع القائم من خلال مكتب دراسات.

خطة العمل الخاصة بالأثر 3 : سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل

• الأهداف العملية المراعية للنوع الإجتماعي

البرنامج 1: البنية الأساسية للطرق

الهدف الاستراتيجي 1: تطوير شبكة الطرقات للسيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغربي		
الأسباب الفرعية / الضمنية	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي
ضعف كفاءة الإطارات الفنية في المجال -ضعف التنسيق بين الجهات والإدارة المركزية الأخرى على غرار التهيئة الترابية والتعمير لتحديد حاجيات النساء في التنقل -عدم الدراية بكيفية إدراج ذلك بطلبات العروض الخاصة بالدراسات -ضعف مكاتب الدراسات المختصة في المجال	عدم الأخذ بعين الإعتبار لحاجيات النساء للتنقل على مستوى الدراسات الخاصة بمشاريع الطرقات خاصة منها المرقمة	الهدف العملي 1: تدعيم تنقل النساء على مستوى الطرقات المرقمة
ضعف كفاءة الإطارات الفنية في مجال تقييم المشاريع المنجزة ودور الطرقات في تعزيز تنقل النساء ونفاذها للمرافق العمومية -عدم الوعي بأهمية الأخذ بعين الإعتبار لحاجيات النساء للتنقل والنفاذ إلى المرافق العمومية -عدم الدراية بخصوصية مسارات التنقل لدى النساء	عدم وجود تشخيص يبين مدى إستجابة شبكة الطرقات الحالية لحاجيات التنقل لدى النساء	
الهدف الاستراتيجي عدد 1-2 تحسين نفاذ النساء والرجال في المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرقات وضمان سلامتهم		
مكاتب دراسات غير متمكنة في مقارنة النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة	دراسات فنية للمشاريع لا تأخذ بعين الإعتبار مقارنة النوع الاجتماعي	الهدف العملي 1: تدعيم تنقل النساء على مستوى المسالك الريفية

الملاحق

نقص في التحسيس والتكوين في مقارنة النوع الاجتماعي	إطارات فنية تفتقر لأدوات إدراج مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى التخطيط والدراسة والتنفيذ والتقييم للمشاريع	
نقص في التحسيس والتكوين في مقارنة النوع الاجتماعي	لا تؤخذ احتياجات مستعملي ومستعملات الطريق عند اعداد برنامج الصيانة الدورية للمسالك -عدم توفر الاعتمادات الضرورية	هدف عمليتي2: تحسين نوعية وجودة المسالك الريفية ما يمكن النساء من التنقل إلى المرافق العمومية و مراكز العمل
عدم وجود دراسات حول مسالك التنقل مراعية للنوع الاجتماعي عدم وعي جميع الأطراف بأهمية إدراج النوع الاجتماعي بالمجال	عدم الدراية بمسالك التنقل للنساء الريفيات تدخل أطراف أخرى في تحديد الإحداثيات الجديدة (الولاية)	هدف عمليتي3: تهيئة شبكة المسالك الريفية نحو الاستجابة أكثر لتنقل النساء (الإحداثيات الجديدة)

البرنامج عدد 2: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

الهدف الاستراتيجي عدد 1: ضمان حماية مندمجة للمدن من الفيضانات في إطار التغيرات المناخية		
<ul style="list-style-type: none"> - ضعف التحسيس وتبادل المعارف والتجارب بخصوص أهمية إدراج مقارنة النوع الاجتماعي عند البرمجة وإعداد الدراسات، -عدم إدراج النوع الاجتماعي ضمن الضوابط المرجعية للمشاريع وعدم اعتبارها من المعايير المحددة لاختيار فرضيات الحماية من الفيضانات والاقتصار على المعايير الفنية والمالية فقط، - ضعف كفاءة الإطارات الفنية في مجال إدراج النوع الاجتماعي بالدراسات والتخطيط ، - افتقار مكاتب الدراسات لخبراء وإخصائيين في النوع الاجتماعي -عدم القيام بتشخيص حول دور حماية المدن من الفيضانات في تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء . 	عدم الأخذ بعين الاعتبار لحاجيات التمكين الاقتصادي للنساء عند برمجة الدراسات وأشغال التدخل	الهدف العمليتي 1: تعزيز تمكين النساء من خلال الحماية المندمجة للمدن من الفيضانات
الهدف الاستراتيجي عدد 2: حماية مستدامة ومندمجة للشريط الساحلي		
<ul style="list-style-type: none"> - ضعف التحسيس وتبادل المعارف والتجارب بخصوص أهمية إدراج مقارنة النوع الاجتماعي عند البرمجة وإعداد الدراسات، -عدم إدراج النوع الاجتماعي ضمن الضوابط المرجعية للمشاريع وعدم اعتبارها من المعايير المحددة لاختيار فرضيات الحماية من الإنجراف البحري والاقتصار على المعايير الفنية والمالية والاجتماعية والبيئية. - نقص في خبراء النوع الاجتماعي 	عدم الأخذ بعين الاعتبار لحاجيات التمكين الاقتصادي للنساء عند برمجة وإعداد مشاريع الحماية المندمجة للشريط الساحلي من الانجراف البحري	الهدف العمليتي 1: تعزيز تمكين النساء من خلال الحماية المندمجة للشريط الساحلي

الملاحق

<p>- عدم القيام بتشخيص حول دور حماية الشريط الساحلي في تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء عند إعداد الدراسات.</p>		
<p>- ضعف التحسيس وتبادل المعارف والتجارب بخصوص أهمية تقييم الأشغال المنجزة، ضعف كفاءة الإطارات الفنية في مجال إدراج النوع الاجتماعي عند تقييم المشاريع.</p>	<p>افتقار أنشطة الإدارة للتقييم بعد إنجاز الأشغال للثبوت من مدى بلوغ الأهداف المبرمجة والمتمثلة في حماية الأفراد والممتلكات والبنية التحتية والمرافق العمومية من الانجراف البحري</p>	
<p>الهدف الاستراتيجي عدد 3: انشاء بنايات مدنية ومنشآت مبنائية مفوضة مستدامة</p>		
<p>- عدم التمكن من تطبيق وتقييم هذه المفاهيم الجديدة بطريقة علمية وواقعية في المشاريع . - عدم تمرس المصممين من مهندسين معماريين ومكاتب الدراسات من كيفية إدراج مقارنة النوع الاجتماعي عند تصميم البنايات المدنية</p>	<p>عدم الأخذ بعين الاعتبار لحاجيات التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والاستجابة لها بالدراسات الخاصة بالبنايات المدنية</p>	<p>الهدف العملياتي 2: تعزيز تمكين النساء من خلال تصميم بنايات مدنية تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي</p>
<p>- عدم اقتناع صاحب المنشأ بإدراج مقارنة النوع الاجتماعي عند تصميم البنايات المدنية، - عدم قدرة صاحب المنشأ المفوض على ادراج معطيات وتقديرات تخص النوع الاجتماعي بالبرنامج الوظيفي.</p>	<p>نقص في إدراج النوع الاجتماعي في البرنامج الوظيفي من قبل صاحب المنشأ</p>	

البرنامج عدد 3: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

<p>الهدف الاستراتيجي عدد 1: تهيئة ترابية و عمرانية مستدامة وشاملة للجميع</p>		
<p>سبب 1.1- عدم تحسيس مختلف المتدخلين بدور التخطيط الترابي والعمراني في المساهمة في تمكين المرأة اقتصاديا وماليا. سبب 2.1- عدم الدراية الكافية بكيفية إدراج احتياجات المرأة للنفاذ للفضاءات العامة والمساحات الخضراء ضمن التخطيط الترابي والعمرانيوما توفره من الخدمات والمرافق الأساسية الكفيلة بتعزيز تمكينها</p>	<p>سبب 1- التخطيط الترابي والعمراني لا يأخذ بعين الاعتبار عامل الفقر والتهميش الذي تعاني منه العديد من النساء في مختلف الجهات والحاجيات الخصوصية للنساء والرجال ولا تيسر نفاذها للفضاءات العامة ولمواطن الشغل للحصول على الموارد المالية التي تساهم في التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة.</p>	<p>الهدف العملياتي 1: - تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء عبر تهيئة ترابية وعمرانية دامجة</p>

الملاحق

<p>سبب 1.2- عدم وضوح وتداخل في الصلاحيات بين الوزارة المكلفة بالتعمير والمصالح الجهوية والمحلية.</p> <p>سبب 2.2- غياب الحوكمة الترابية للأقاليم</p> <p>سبب 3.2- أدوات التخطيط والتصريف العمراني تطبق بصفة جزئية</p> <p>سبب 4.2- الأمثلة التوجيهية للتهيئة الترابية وخصوصا المثال الوطني غير ملزمة للأطراف الفاعلة.</p> <p>سبب 5.2- ضعف في تطبيق أمثلة التهيئة العمرانية رغم إلزاميتها من قبل الفاعلين في المجال العمراني ومن قبل المواطنين</p> <p>سبب 6.2- التهيئة العمرانية على المستوى المحلي تعتمد أدوات عمرانية تقليدية ولا تتبنى على مشروع تنمية محلية على المدى القريب والمتوسط تشاركي يجمع جميع المجالات المتداخلة وشامل يأخذ بعين الاعتبار حاجيات الجميع.</p> <p>سبب 7.2- غياب دليل إجراءات لإدراج النوع الاجتماعي صلب مسار التهيئة العمرانية وتعميمه على كافة الجماعات المحلية.</p> <p>سبب 8.2- عدم إرساء آليات متابعة ومراقبة مشاريع التهيئة.</p>	<p>سبب 2- حوكمة حضرية في إعادة الهيكلة لا تمكن من تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء. إذ أن وضع سياسة المدينة يتم بطريقة لا تراعي الاحتياجات المتباينة للرجل والمرأة، وبصفة غير تشاركية سواء في مشاريع الأحياء أو مشاريع المدن أو التجمعات الحضرية، لضمان وصول المرأة على قدم المساواة إلى الأماكن العامة.</p>	
<p>سبب 1.3- نقص في تكوين الفاعلين المباشرين حول أهمية الدراسات أو الأمثلة التوجيهية للتنقل الحضري وأمثلة التنقلات الحضرية لرسم توجهات بالقطاع تدعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء</p> <p>سبب 2.3- غياب التنسيق بين الأطراف الفاعلة</p>	<p>سبب 3- الدراسات أو الأمثلة التوجيهية للتنقل الحضري وأمثلة التنقلات الحضرية لا تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الخصوصية لجميع الفئات الاجتماعية.</p>	
<p>الهدف الاستراتيجي عدد 2: تيسير نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام</p>		
<p>سبب 1- 1 عدم تكافؤ في القدرة المالية بين النساء والرجال للحصول على قروض سكنية وعدم حصول المرأة على رهن عقاري نظرا لتدني دخلها</p> <p>سبب 2.1- البرامج السكنية لا تأخذ بعين الاعتبار القدرة التسديدية للمرأة ووضعها الاجتماعي والفارق في التأجير بين المرأة والرجل وعدم وجود إجراءات تحفيزية لدفع نفاذ النساء إلى القروض السكنية.</p> <p>سبب 3.1- ارتفاع نسبة الفقر لدى الفئات الهشة من النساء داخل الأحياء السكنية العشوائية</p>	<p>سبب 1- عدم نفاذ المرأة لمصادر تمويل السكن</p>	<p>الهدف العملي 2:</p> <p>تيسير نفاذ النساء للسكن اللائق</p>

الملاحق

<p>1.2- عدم الملاءمة بين ارتفاع كلفة السكن والقدرة الشرائية للنساء</p> <p>2.2- غياب إطار قانوني يضبط العلاقة بين المالك والمتسوّغ وارتفاع ملحوظ في معينات الكراء وخاصة منذ سنة 2011 وهو ما من شأنه أن يحرم المرأة من النفاذ لسكن لائق بأسعار معقولة مقارنة باقتناء مسكن</p> <p>3.2- عدم تكوين الفاعلين بأهمية الأخذ بعين الاعتبار القدرة التسديدية للمرأة ووضعها الاجتماعي صلب البرامج السكنية.</p> <p>4.2- عدم تحسيس الفاعلين بأهمية الأخذ بعين الاعتبار القدرة التسديدية للمرأة ووضعها الاجتماعي صلب البرامج السكنية.</p> <p>5.2- عدم تشخيص الفاعلين المباشرين للأسباب التي تحول دون حصول النساء على القروض السكنية وعدم اقتراح حلول لتحقيق تكافؤ الفرص بين النساء والرجال.</p>	<p>سبب 2- ارتفاع في كلفة السكن لا يتماشى والقدرة التسديدية للنساء (اقتناء مسكن، اقتناء مقسم مهياً، كراء مسكن...).</p>	
<p>سبب 1.3- غياب مخطط اتصالي للتسويق للبرامج السكنية ولاستقطاب النساء للنفاذ بسكن لائق.</p>	<p>سبب 3- عدم دراية النساء بالقوانين والبرامج السكنية وحقها في امتلاك مسكن أو عقار.</p>	

• الأهداف والمؤشرات العملية

المؤشرات العملية				اسم المؤشر	الأهداف العملية *	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
تقديرات (3+ن)	تقديرات (2+ن)	تقديرات (1+ن) **	طريقة الاحتساب				
			- عدد الدراسات	- عدد الدراسات المحتوية على مقارنة النوع الاجتماعي	تدعيم تنقل النساء على مستوى الطرقات المرقمة	تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد	البنية الأساسية للطرقات
			- عدد المشاريع التي تأخذ بعين الاعتبار النوع الإج / العدد الجملي للمشاريع	- نسبة المشاريع التي تأخذ بعين الاعتبار مسارات التنقل لدى النساء وتحسين نفاذها للمرافق العمومية (صحة تعليم شغل..)			
			الدراسات الجديدة: تحتوي على فصل يتعلق بالنوع الاجتماعي				
			الدراسات المتواصلة: تم القيام باستشارة تحتوي على فصل يتعلق بالنوع الاجتماعي				

الملاحق

					الوطني والمغربي
	<p>طول المسالك الريفية المهينة / الطول الجملي لشبكة المسالك الريفية</p> <p>-عدد المشاريع الجديدة التي تأخذ بعين الاعتبار النوع الإيج / العدد الجملي للمشاريع الجديدة</p>		<p>المؤشر 1.2.1: النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية لفائدة النساء والرجال على حد السواء</p> <p>المؤشر : نسبة للمسالك الريفية الجديدة التي تأخذ بعين الاعتبار مسارات التنقل لدى النساء الريفيات وتحسين نفاذها للمرافق العمومية (صحة، تعليم شغل..)</p>	<p>تحسين نوعية/جودة المسالك الريفية ا ما يمكن النساء من التنقل إلى المرافق العمومية و مراكز العمل</p> <p>تهيئة شبكة المسالك الريفية نحو الاستجابة أكثر لتنقل النساء (الإحداثيات الجديدة)</p>	<p>هدف استراتيجي 1-2: تحسين نفاذ النساء والرجال في المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرق و ضمان سلامتهم</p>

الملاحق

					عدد دراسات حماية المدن من الفيضانات التي تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي	تعزيز تمكين النساء من خلال الحماية المندمجة للمدن من الفيضانات	ضمان حماية مدمجة للمدن من الفيضانات في إطار التغيرات المناخية	حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت
					عدد دراسات حماية الشريط الساحلي التي تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي	تعزيز تمكين النساء من خلال الحماية المندمجة للشريط الساحلي	حماية مستدامة ومندمجة للشريط الساحلي	
					عدد دراسات البنايات المدنية التي تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي	تعزيز تمكين النساء من خلال تصميم بنايات مدنية تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي	انشاء بنايات مدنية ومنشآت مبنائية مفوضة مستدامة	
33.33%	11.11%	44.44%	مجموع عدد الدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي التي تمت برمجتها للسنة الجارية/العدد الجملي للدراسات الخاصة بتهيئة المجال الترابي والعمراني في نفس السنة (X 100)	مؤشر نجاعة	- نسبة الدراسات الخاصة بالتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي	-تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء عبر تهيئة ترابية وعمرانية دامجة	تهيئة ترابية وعمرانية مستدامة وشاملة للجميع	التهيئة الترابية والتعمير والإسكان
			- عدد النساء اللاتي انتفعن بقرض سكني/العدد الجملي للمنتفعين بقرض سكني في إطار برنامج المسكن الأول	مؤشر نجاعة	- نسبة النساء المستفيدات بقرض سكنية لاقتناء مسكن أو مقسم اجتماعي	-تيسير نفاذ النساء للسكن اللائق	سياسة سكنية تيسر نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام	

الملاحق

			وفوبرولوس					
								القيادة والمساندة

* المراعية للنوع الاجتماعي

** السنة المالية المعنية باعداد الميزانية

● الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

الملاحق

مصادر التمويل	الميزانية			مؤشرات النشاط						الأنشطة	الاهداف العملياتية	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
	تقديرات (3+ن)	تقديرات (2+ن)	تقديرات (1+ن)	تقديرات (3+ن)	تقديرات (2+ن)	تقديرات (1+ن)	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر	اسم المؤشر				
ميزانية الدولة				-	-	-	عدد		نسبة كراسات الشروط التي تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي	- إدراج فصول جديدة في كراسات شروط الدراسات تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي - برمجة دورات تكوينية للإطارات المكلفة بمتابعة النوع الاجتماعي	هدف عملياتي 1 تدعيم تنقل النساء على مستوى الطرقات المرقمة	هدف استراتيجي 1-1 : تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغاربي	البنية الأساسية للطرقات
ميزانية الدولة - الصندوق الكويتي للتنمية إ	50 م د	70 م د	90 م د	47,2	47,1	46,9	طول المسالك الريفية المهينة / الطول الجملي لشبكة المسالك الريفية	مؤشر نجاعة الريفية (efficacité socio-économique)	نسبة تهيئة المسالك الريفية سنويا	تهيئة المسالك الريفية و إنجاز مسالك ريفية تستجيب للمواصفات الفنية الجاري بها العمل	هدف عملياتي - 2: تهيئة شبكة المسالك الريفية نحو الاستجابة أكثر لتنقل النساء (الإحداثيات الجديدة)	هدف استراتيجي 1-2 : تحسين نفاذ النساء والرجال في المناطق الريفية المعزولة	
ميزانية الدولة		-	-	-	-	114 671	طول المسالك	مؤشر نجاعة	نسبة صيانة	صيانة المسالك الريفية بما يضمن عبور وسائل النقل	هدف عملياتي :تحسين		

الملاحق

						أ د	يتم صيانتها للسنة/ طول المسالك المهينة	efficaci socio-Econ omique	المسالك الريفية سنويا	العمومي	نوعية/جودة المسالك الريفية والطرق ما يمكن النساء من التنقل إلى المرافق العمومية و مراكز العمل	إلى شبكة الطرقات وضمن سلامتهم	
							العدد التراكمي للدراسات المراعية للنوع الاجتماعي		عدد دراسات حماية المدن من الفيضانات التي تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي	-إدراج أهمية التمكين الاقتصادي وعلاقته بمشاريع حماية المدن من الفيضانات وذلك في إطار إعداد الدراسات -إعداد خطة عمل لدمج مشاريع حماية المدن من الفيضانات بالتمكين الاقتصادي للمرأة	تعزيز تمكين النساء من خلال الحماية المندمجة للمدن من الفيضانات	ضمان حماية مدمجة للمدن من الفيضانات في إطار التغيرات المناخية	حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

الملاحق

							العدد التراكمي للدراسات المراعية للنوع الاجتماعي		عدد دراسات حماية الشريط الساحلي التي تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي	إعداد دراسة لتقييم المشاريع المنجزة وإعداد خطة عمل قصد إدراج تمكين النساء من خلال الحماية المتدمجة للشريط الساحلي إعداد خطة عمل لدمج مشاريع حماية الشريط الساحلي من الإنجراف البحري بالتمكين الاقتصادي للمرأة	تعزيز تمكين النساء من خلال الحماية المتدمجة للشريط الساحلي	حماية مستدامة و مدمجة للشريط الساحلي	
							العدد التراكمي للدراسات المراعية للنوع الاجتماعي		عدد دراسات البنايات المدنية التي تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي	إعداد خطة عمل لإدراج تمكين النساء بمشاريع البنايات المدنية	تعزيز تمكين النساء من خلال تصميم بنايات مدنية تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي	انشاء بنايات مدنية ومنشآت مبنائية مفوضة مستدامة	
							- عدد دراسات أمثلة التهيئة الترابية والأمثلة	مؤشر نجاعة	نسبة دراسات أمثلة التهيئة الترابية والأمثلة	- الأخذ بعين الاعتبار صلب دراسات التخطيط الترابي عامل الفقر والتمهيش الذي تعاني منه العديد من النساء في مختلف الجهات ويمكن برمجة مناطق اقتصادية بالجهات التي	تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء عبر تهيئة ترابية	تهيئة ترابية وعمرانية مستدامة وشاملة للجميع	التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

الملاحق

							التوجيهية للتنقل الحضري المراعية للنوع الاجتماعي /العدد الجمالي للدراست المبرمجة في السنة	التوجيهية للتنقل الحضري المراعية للنوع الاجتماعي	تعاني من الفقر والتهمة، وتأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل جهة وهذا قد يكون له تأثير إيجابي على النساء اللاتي يعشن في تلك المناطق ويمكن أن يؤدي إلى تحسين ظروف حياتهن. -إعداد دليل إجراءات لإدراج النوع الاجتماعي صلب مسار التهيئة العمرانية وتعميمه على كافة الجماعات المحلية. = تطوير الحوكمة الحضرية ودعم المسار اللامركزي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، - الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الخصوصية لجميع الفئات الاجتماعية صلب الدراسات أو الأمثلة التوجيهية للتهيئة الترابية وأمثلة التنقلات الحضرية وذلك بالتنسيق مع مختلف الأطراف الفاعلة.	وعمرانية دامجة		
							مجموع الإجراءات التحفيزية لدفع نفاذ النساء إلى القروض السكنية	- عدد الإجراءات التحفيزية لدفع نفاذ النساء إلى القروض السكنية	- وضع إجراءات تحفيزية لدفع نفاذ النساء إلى القروض السكنية .			
ميزانية الدولة												

الملاحق

و تمويل خارجي						عدد برامج تمويل السكن الخصوصي	في السنة.	مؤشر نجاعة	نسبة برامج تمويل السكن الخصوصي	نسبة برامج تمويل السكن الخصوصي لافائدة النساء -وضع وتنفيذ برامج تأخذ بعين الاعتبار القدرة التسديدية للمرأة ووضعها الاجتماعي والفارق في التأجير بين المرأة والرجل. -مراجعة آليات تمويل السكن: -إعادة النظر في شروط تمويل المسكن: نسبة الفائدة الموظفة على القروض، النسبة القصوى	تيسير نفاذ النساء للسكن اللائق	تيسير نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام	
---------------	--	--	--	--	--	-------------------------------	-----------	------------	--------------------------------	---	--------------------------------	-------------------------------------	--

									<p>للسداد الشهري، مدة سداد القرض، التخفيض في نسبة التمويل الذاتي المطالب بتوفيره من قبل المواطن السن القصوى لسداد القرض لتمكين الفئات الهشة من النساء والرجال من الحصول على مسكن</p> <p>- تفعيل صندوق ضمان القروض السكنية المسندة للفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار الذي تم إحدائه سنة 2018 لتمكين الفئات من ذوي الدخل غير القار والمستثناة حاليا من القروض البنكية، من قروض بنكية لتمويل مساكنهم بضمان من الصندوق، نظرا لعدم انتظام دخلهم الشهري، وذلك للحدّ من انتشار الأحياء العشوائية.</p> <p>- إعادة النظر في مقاييس الانتفاع بمسكن أو مقسم في إطار برنامج فوبرولوس وذلك بإدماج الفئات الهشة من النساء والرجال والأخذ بعين الاعتبار القدرة التسديدية لتوسيع قاعدة</p>		
--	--	--	--	--	--	--	--	--	---	--	--

										<p>الفئات الاجتماعية متوسطة الدخل.</p> <p>-احداث إطار قانوني ومؤسسي ومالي خاص بالسكن المعد للكراء بهدف ضبط العلاقة بين المالك والمتسوغ يأخذ بعين الاعتبار القدرة التسيديية للمرأة وتحفيز المستثمرين الخواص لإنجاز عمليات عقارية تخصص كليا أو جزئيا للكراء.</p> <p>-وضع خطة إتصالية حول جملة التحفيزات والتسهيلات في الدفع وشروط الإنتفاع بمسكن / مقسم / مهياً / محل معد للتسويغ تراعي مستوى نفاذ النساء للمعلومة</p> <p>- تفعيل آلية الكراء المملك بما من شأنه أن يبسر عملية نفاذ النساء لمسكن لائق على إعتبار أنّ هذه الصيغة لا تتطلب تمويل ذاتي يسبق الشراء.</p>		
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--

• البرنامج 1:

- اختيار الأهداف العملية والاشكاليات المطروحة
- عدم ملائمة الشبكة الطرقية وحاجيات حركة السير للفئات الهشة من المجتمع خاصة المرأة الريفية
- ضعف السياسات والبرامج والمشاريع الهادفة إلى التمكين الاقتصادي للنساء وخاصة المرأة في الوسط الريفي مما يجعلها في تبعية اقتصادية مع القائم بالعنف وفي وضعية مالية هشة تحول دون خروجها من دائرة العنف.
- المجموعة او المجموعات المستهدفة بالأنشطة التي سيتم تنفيذها
- مستعملي الطريق نساء ورجال
- الأثر المتوقع للأنشطة المبرمجة في التقليل من الفوارق المتعلقة بالأثر الثالث من الخطة الوطنية
- مشاريع عمومية مراعية للنوع الاجتماعي تساهم في تنقل مستعملي ومستعملات الطريق (المسلك) في أمان وبالتالي فك عزلة عن النساء الريفيات وإدماجهن في جميع الأنشطة الحياتية مما يساعد في تمكينهم الاقتصادي وتقليل التفاوت بين الجنسين.
- تحديد تقديرات المؤشرات على المدى المتوسط
- إلى أفق 2026 ستصل نسبة تهيئة المسالك الريفية إلى 47,2%
- تحديد تقديرات الميزانية
- تقدر ميزانية 2024 المخصصة لتهيئة المسالك الريفية بـ 90 م د

تساهم مشاريع حماية المدن من الفيضانات بصفة غير مباشرة في تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا من خلال الحد من عزل جميع الفئات خاصة المرأة وذلك عند حدوث فيضانات وهو ما من شأنه أن يكون له انعكاسات سلبية على حياتها اليومية خاصة فيما يتعلق بتمكنها من التنقل الآمن والمباشر للنفوذ للموارد الاقتصادية و بالتالي يكون لهذه المشاريع إنعكاس مباشر على التمكين الاقتصادي و المالي للمرأة. كما تتضمن مشاريع حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري حماية كل الفئات دون تمييز بما في ذلك النساء والأطفال وذوي الاحتياجات الخصوصية. ويتطلب تعزيز التمكين الإقتصادي والمالي للنساء في مشاريع حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري إعداد دراسة لتقييم أثر المشاريع المنجزة على التمكين الاقتصادي والمالي للمرأة وإعداد خطة عمل في الغرض.

البرنامج 3:

إن التخطيط الترابي والعمراني يمكن أن يكون أداة فعالة لتعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء يضمن وجود وصول عادل للنساء والرجال إلى الخدمات والمرافق الأساسية مثل المدارس والمستشفيات ووسائل النقل العام والمتاجر وهو ما يساهم في تمكين النساء من المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتوفير خدمات وشبكة نقل عام آمنة وميسورة التكلفة ومستدامة، ولا سيما للفئات الضعيفة، لتمكين المرأة من الحصول على الفرص الاجتماعية والاقتصادية للمدينة. كما أن الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الخصوصية للنساء والفتيات والأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية صلب الأمثلة التوجيهية للتنقل الحضري وأمثلة التنقلات الحضرية من شأنه أن يمكن من تيسير تنقلاتهم لمراكز العمل والخدمات والمرافق العمومية.

وتوجد فوارق بين النساء والرجال في مسألة التنقل حيث أثبتت دراسة حول حركة التنقل في ضواحي العاصمة تونس الكبرى. دراسة حالة مدينة المرقية أنه إذا أخذنا في الاعتبار التنقل الكلي بجميع وسائله، نجد أن الرجال يقومون بمتوسط 2.62 رحلة يومية للشخص

الملاحق

مقابل 1.80 للنساء. لذلك، تُشكل مسألة الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية ومساعدة الأشخاص في تنقلاتهم، تحديًا كبيرًا.

كما يلعب السكن دورا مهما في تحديد كيفية تأثير التوزيع المختلف للموارد والفرص على الرجال والنساء. إذ يجب أن يكون السكن في موقع يسهل الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل المدارس والمستشفيات وفرص العمل. ذلك يمكن أن يساهم في تمكين النساء اجتماعيا واقتصاديا.

إن النفاذ للسكن اللائق يتسم بعدم المساواة بين المرأة والرجل إذ أن البرامج السكنية لا تأخذ بعين الاعتبار القدرة التسديدية للمرأة ووضعها الاجتماعي والفارق في التأجير بين المرأة والرجل.

فالأجر الشهري للمرأة يعتبر متدني مقارنة بالرجل سواء في القطاع الخاص أو القطاع غير المنظم، حيث بلغ الفارق في القطاع الخاص بخصوص معدل الأجر الشهري بين النساء والرجال 24.5% - سنة 2011. أما في القطاع غير المنظم، فإن أجر النساء كان دائما أقل من الأجر الأدنى المهني المضمون .

وهذا ما نتج عنه عدم المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال في الحصول على قروض سكنية للنفاذ إلى سكن لائق حيث بلغت نسبة النساء اللاتي تحصلن على قروض سكنية 23.5% مقابل 76.5% من الرجال خلال سنة 2015. إذ توجد العديد من القيود حول إمكانية الحصول على تمويل بالنسبة للشخص منخفض الدخل أو الذي ليس له عمل قار، حيث يصعب على المرأة الحصول على رهن عقاري نظرا لتدني دخلها أو ملازمتها لبيتها من أجل تربية أبنائها.

خطة العمل الخاصة بالأثر 6 : صمود النساء والفتيات أمام الأوبئة والأزمات والتغيرات المناخية

الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج 1: البنية الأساسية للطرق

الهدف الهدف الاستراتيجي عدد 1-3: المحافظة على جودة شبكة الطرق لضمان سلامة مستعملي ومستعملات الطريق		
الاهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأسباب الفرعية / الضمنية
الهدف العملي 1: النهوض باستغلال الطاقات البديلة في مجال الجسور والطرق	شبكة الإنارة العمومية على الطرق المرقمة تحتوي على حوالي 60 ألف نقطة إنارة مجهزة في معظمها بفوانيس الصوديوم	ارتفاع كلفة استغلال شبكة الإنارة العمومية

البرنامج عدد 2: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

الهدف الاستراتيجي عدد 1: ضمان حماية مندمجة للمدن من الفيضانات في إطار التغيرات المناخية		
<p>- الهدف العمليتي 1: تحديد أولويات التدخل لحماية المدن من الفيضانات في إطار إعداد مخطط وميزانية مراعية للنوع الاجتماعي</p>	<p>- عدم الأخذ بعين الاعتبار لمفهوم مقارنة النوع الاجتماعي عند البرمجة (مخططات التنمية، المشروع السنوي للأداء، الميزانية...)، وعدم إدراج النوع الاجتماعي ضمن الضوابط المرجعية للمشاريع وعدم اعتباره من العوامل المحددة لاختيار فرضيات الحماية من الفيضانات والاقتصار على العوامل التقنية والمالية فقط.</p>	<p>- نقص في الإحصائيات ذات العلاقة بالنوع الاجتماعي - عدم تفرس الإدارة و مكاتب الدراسات في كيفية إدراج مقارنة النوع الاجتماعي بالمشاريع - افتقار أنشطة الإدارة للتقييم قبل وبعد إنجاز الأشغال للتثبت من مدى بلوغ الأهداف المبرمجة والمتمثلة أساسا في حماية الأشخاص (جميع الفئات) والممتلكات من الفيضانات وهو ما من شأنه أن يؤثر على مدى قدرة الإدارة على تحديد الاحتياجات الحقيقية لجميع الفئات عند البرمجة.</p>
<p>- الهدف العمليتي 2: التقليل من تأثيرات التغيرات المناخية على حدة الفيضانات داخل المدن أخذا بعين الاعتبار للنوع الاجتماعي</p>	<p>- عدم إدراج مقارنة النوع الاجتماعي بدراسات حماية المدن من الفيضانات.</p>	<p>- ضعف التحسيس والتأطير وتبادل المعارف والتجارب بخصوص أهمية إدراج مقارنة النوع الاجتماعي عند البرمجة وإعداد الدراسات - النقص المسجل لدى مكاتب الدراسات لخبراء وإحصائين في النوع الاجتماعي - نقص في وعي الإدارة و مكاتب الدراسات بضرورة إدراج مقارنة النوع الاجتماعي - عدم تفرس الإدارة و مكاتب الدراسات في كيفية إدراج مقارنة النوع الاجتماعي بالدراسات</p>
<p>- تأخير في القيام بتقييم تأثير التغيرات المناخية على منظومة الحماية من الفيضانات.</p>	<p>- غياب إحصائيات حول الفئات الهشة وخاصة وفق النوع الاجتماعي - نقص في وعي الإدارة و مكاتب الدراسات بضرورة إدراج مقارنة النوع الاجتماعي</p>	
الهدف الاستراتيجي عدد 2: حماية مستدامة و مندمجة للشريط الساحلي		

الملاحق

<ul style="list-style-type: none"> - ضعف التحسيس والتأطير وتبادل المعارف والتجارب بخصوص أهمية إدراج مقارنة النوع الاجتماعي عند البرمجة وإعداد الدراسات - افتقار مكاتب الدراسات لخبراء وإخصائين في النوع الاجتماعي - عدم تفرس مكاتب الدراسات والأخصائيين من كيفية إدراج مقارنة النوع الاجتماعي. - نقص في الإحصائيات ذات العلاقة بالنوع الاجتماعي - عدم إدراج النوع الاجتماعي ضمن الخطوط المرجعية للمشاريع وعدم اعتباره من العوامل المحددة لاختيار فرضيات حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري والاقتصار على العوامل الفنية والمالية والاجتماعية بصفة عامة دون إدراج النوع الاجتماعي. - افتقار أنشطة الإدارة للتقييم قبل وبعد إنجاز الأشغال للثبوت من مدى بلوغ الأهداف المبرمجة والمتمثلة أساسا في حماية الأفراد والممتلكات والبنية التحتية والمرافق العمومية ومن الانجراف البحري وهو ما من شأنه أن يآثر على مدى قدرة الإدارة على تحديد الاحتياجات الحقيقية لجميع الفئات وانتظاراتها من المشاريع المزمع إنجازها 	<ul style="list-style-type: none"> - نقص في تعميم مفهوم مقارنة النوع الاجتماعي عند البرمجة (مخططات التنمية، المشروع السنوي للأداء، الميزانية...) - 	<p>الهدف العملياتي 1: ضمان برمجة وتخطيط لحماية الشريط الساحلي مستدامة وشاملة للجميع</p>
<ul style="list-style-type: none"> - عدم توضيح كيفية إدراج النوع الاجتماعي في علاقة بالتغيرات المناخية، - عدم انصهار مكاتب الدراسات في إدراج النوع الاجتماعي لعدم تشريكهم في اعتبار النوع الاجتماعي وعلاقته بالتغيرات المناخية (حملات تحسيسية، دورات تكوينية، - غياب الإحصائيات الدقيقة حول أثر مشاريع حماية الشريط الساحلي في ظل التغيرات المناخية على جميع الفئات المنتفعة بها للاستئناس بها قصد تحديد الحاجيات المستقبلية. 	<ul style="list-style-type: none"> - غياب إدراج مقارنة النوع الاجتماعي عند إنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري في ظل التغيرات المناخية. 	<p>الهدف العملياتي 2: مجابهة تأثير التغيرات المناخية على الشريط الساحلي وعلى جميع الفئات المعنية.</p>
<p>الهدف الاستراتيجي عدد 3: انشاء بنايات مدنية ومنشآت مينائية مفوضة مستدامة</p>		
<ul style="list-style-type: none"> - نقص في التحسيس والتأطير بخصوص أهمية إدراج مقارنة النوع الاجتماعي بعلاقة بالتغيرات المناخية عند إعداد الدراسات 	<ul style="list-style-type: none"> - نقص في تعميم مفهوم مقارنة النوع الاجتماعي بعلاقة بالتغيرات المناخية في تصميم البنايات المدنية 	<p>الهدف العملياتي 1: انشاء بنايات مدنية مفوضة تأخذ بعين الإعتبار التغيرات</p>

الملاحق

<p>- عدم اقتناع صاحب المنشأ بإدراج مقارنة النوع الاجتماعي بعلاقة بالتغيرات المناخية عند تصميم البنايات المدنية وعدم التزامه بالقوانين المنظمة لذلك لعدم قدرته على إدراج المعلومات والدراسات المطلوبة بالملفات المرجعية للمشاريع وكذلك عدم قدرته على إدراج التقديرات المالية لهذا القسط/المفهوم وكذلك كيفية خلاص المصممون ومكاتب الدراسات،</p> <p>- عدم قدرة الإطارات التقنية بالإدارة المشرفة على المشاريع بتطبيق وتقييم هذه المفاهيم الجديدة بطريقة علمية وواقعية في المشاريع التي بعهدتهم.</p> <p>- عدم تفرس المصممون من مهندسين معماريين ومكاتب الدراسات من كيفية إدراج مقارنة النوع الاجتماعي بعلاقة بالتغيرات المناخية عند تصميم البنايات المدنية</p> <p>- عدم تقييم المخاطر الناتجة عن التغيرات المناخية</p>		<p>المناخية ومراعية للنوع الاجتماعي</p>
<p>- عدم اقتناع صاحب المنشأ بإدراج مقارنة النوع الاجتماعي بعلاقة بالتغيرات المناخية عند تصميم المنشآت المينائية وعدم التزامه بالقوانين المنظمة لذلك لعدم قدرته على إدراج المعلومات والدراسات المطلوبة بالملفات المرجعية للمشاريع وكذلك عدم قدرته على إدراج التقديرات المالية لهذا القسط/المفهوم وكذلك كيفية خلاص المصممون ومكاتب الدراسات،</p> <p>- عدم قدرة الإطارات التقنية بالإدارة المشرفة على المشاريع بتطبيق وتقييم هذه المفاهيم الجديدة بطريقة علمية وواقعية في المشاريع التي بعهدتهم.</p> <p>عدم تفرس المصممين من مهندسين ومكاتب الدراسات من كيفية إدراج مقارنة النوع الاجتماعي بعلاقة بالتغيرات المناخية عند تصميم المنشآت المينائية</p> <p>نقص في التحسيس والتأطير بخصوص أهمية إدراج مقارنة النوع الاجتماعي بعلاقة بالتغيرات المناخية عند إعداد الدراسات</p>	<p>- نقص في تعميم مفهوم مقارنة النوع الاجتماعي في تصميم المنشآت المينائية</p>	<p>الهدف العملياتي 2: تصميم وانجاز منشآت مينائية مفوضة تأخذ بعين الإعتبار التغيرات المناخية ومراعية للنوع الاجتماعي</p>

البرنامج عدد 3: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

الهدف الاستراتيجي عدد 1: تهيئة ترابية وعمرانية مستدامة وشاملة للجميع

سبب 1.1- إطار قانوني وتشريعي وطني لا يأخذ بعين الاعتبار ضرورة التأقلم والحد من تأثيرات التغيرات المناخية

سبب 2.1- نقص في تكوين الفاعلين المباشرين بأهمية إدراج التغيرات المناخية ضمن التخطيط الترابي والعمراني وعدم إنتاج وتبادل المعلومات والمعرفة والخبرات والتجارب المقارنة المتعلقة بمرونة قطاع التهيئة الترابية والعمرانية لآثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية

سبب 3.1- عدم تعميم واعتماد أدوات مرجعية في مجال التغيرات المناخية كميثاق التنمية المستدامة ومخطط المناخ

سبب 4.1- عدم إدراج التغيرات المناخية ضمن الضوابط المرجعية لدراسات التخطيط الترابي والعمراني

سبب 5.1- غياب التنسيق الفعال بين السلطات المحلية والوطنية للتخفيف من هذه المشكلات وضمان سلامة المناطق الحضرية في تونس في ظلّ توسع الفضاء العمراني وخاصة في ولايات تونس الكبرى وسوسة وصفاقس مما نتج عنه بنية تحتية قريية جدا من الشريط الساحلي (طرق، منشآت، بنايات عمومية، نزل...) معرضة لمخاطر الفيضانات وللحوادث الطبيعية القسوى.

سبب 6.1- الأمثلة التوجيهية للتهيئة الترابية وخصوصا المثال الوطني للتهيئة الترابية غير ملزمة للأطراف الفاعلة. كذلك الشأن بالنسبة إلى تطبيق أمثلة التهيئة العمرانية والتي تشهد تطبيق ضعيف من قبل الفاعلين في المجال العمراني ومن قبل المواطنين.

سبب 7.1- التهيئة العمرانية على المستوى المحلي تعتمد أدوات عمرانية تقليدية ولا تنبني على مشروع تنمية محلية على المدى القريب والمتوسط تشاركي يجمع جميع المجالات المتداخلة وشامل يأخذ بعين الاعتبار حاجيات الجميع ويراعي التغيرات المناخية.

سبب 8.1- عدم التنصيص صلب مخططات التنمية وأمثلة التهيئة العمرانية على التغيرات المناخية وحاجيات التأقلم

سبب 1- سياسة التخطيط الترابي والحضري لا تأخذ بعين الاعتبار بصفة كافية تأثير المناخ

الهدف العملياتي 1: تعزيز التخطيط الترابي والحضري المستدام والمراعي للحاجيات الخصوصية للنساء

الملاحق

<p>سبب 1.2- إطار قانوني وتشريعي وطني لا يأخذ بعين الإعتبار الاحتياجات الخصوصية للنساء والرجال</p> <p>سبب 2.2- نقص في تكوين الفاعلين المباشرين بأهمية إدراج الاحتياجات الخصوصية للنساء والرجال ضمن التخطيط الترابي والعمراني وعدم إنتاج وتبادل المعلومات والمعرفة والخبرات والتجارب المقارنة المتعلقة بالمجال</p> <p>سبب 3.2- عدم تعميم واعتماد أدوات مرجعية في مجال النوع الاجتماعي كميثاق لإنتاج سياسة تخطيط وتعمير تساهم في الحد من الفوارق المبنية على النوع الاجتماعي</p> <p>سبب 4.2- عدم إدراج الاحتياجات الخصوصية للنساء والرجال ضمن الضوابط المرجعية لدراسات التخطيط الترابي والعمراني</p> <p>سبب 5.2- الأمثلة التوجيهية للتهيئة الترابية وخصوصا المثال الوطني للتهيئة الترابية غير ملزمة للأطراف الفاعلة.</p> <p>سبب 6.2- تطبيق ضعيف لأمثلة التهيئة العمرانية من قبل الفاعلين في المجال العمراني ومن قبل المواطنين بما يعكس غياب التنسيق الفعال بين السلطات المحلية والوطنية.</p>	<p>سبب 2- سياسة التخطيط الترابي والحضري لا تأخذ بعين الإعتبار بصفة كافية الاحتياجات الخصوصية للنساء والرجال</p>	
<p>الهدف الاستراتيجي عدد 2 تيسير نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام</p>		
<p>سبب 1.1- بعض النصوص القانونية المنظمة لقطاع السكن غير مطابقة للتعهدات الدولية والوطنية في مجال التغيرات المناخية.</p> <p>سبب 2.1- عدم جرد النصوص غير المطابقة للتعهدات الدولية والوطنية في مجال التغيرات المناخية</p> <p>سبب 3.1- ضعف الإطار التشريعي والترتيبي في مجال النجاعة الطاقية للبنىات</p> <p>سبب 4.1- نقص في تكوين الفاعلين المباشرين بأهمية إدراج التغيرات المناخية ضمن قطاع السكن وعدم إنتاج وتبادل المعلومات والمعرفة والخبرات والتجارب المقارنة المتعلقة بمرونة قطاع التهيئة الترابية والعمرانية لآثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية</p> <p>سبب 5.1- عدم التنصيص صلب مخططات التنمية على تحسين مرونة قطاع السكن لآثار التغيرات المناخية وحاجيات التأقلم</p>	<p>سبب 1- سياسة سكن لا تأخذ بعين الإعتبار بصفة كافية تأثير المناخ</p>	<p>الهدف العملياتي 1: تعزيز نفاذ النساء لسكن لائق في ظل مزيد تدعيم مرونة قطاع السكن لآثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية</p>

الملاحق

<p>سبب 6.1- عدم إدراج التغيرات المناخية ضمن الضوابط المرجعية لكراسات شروط إنجاز مشاريع سكنية</p> <p>سبب 7.1- بناء المباني في المناطق المعرضة للفيضانات ومحاذية للوديان</p> <p>سبب 8.1- عدم تعميم التنصيص على اعتماد مواد بناء إيكولوجية تساهم في الحفاظ على البيئة وتقلل من مصادر انبعاث الكربون ضمن المشاريع السكنية.</p> <p>سبب 9.1- عدم تعميم الأخذ بعين الاعتبار النجاعة الطاقية والطاقات المتجددة ضمن البرامج والمشاريع السكنية. وعدم تعميم تجربة تهيئة أحياء إيكولوجية على جميع الولايات على غرار تقسيم حدائق تونس 2 بمنوبة.</p> <p>سبب 10.1- ضعف التنسيق بين الأطراف الفاعلة على المستوى المحلي والجهوي والمركزي</p>		
<p>سبب 1.2- عدم نفاذ المرأة لمصادر تمويل السكن وتعميق هشاشتها الاقتصادية في ظلّ تزايد المخاطر الناجمة عن التغيرات المناخية</p> <p>سبب 2.2- ارتفاع كلفة السكن بإعتبار ارتفاع كلفة المواد الأولية وعدم اللجوء إلى مواد أقل تكلفة التأقلم والتكيف مع التغيرات المناخية</p> <p>سبب 3.2- عدم الدراية بالخطة الوطنية للمرأة والتغيرات المناخية وعدم ربط محتوى الخطة وكيفية تنزيله على مستوى سياسة السكن</p> <p>سبب 4.2- غياب مخطط اتصالي للتسويق للبرامج السكنية المستدامة ويستقطب النساء للنفاذ بسكن لائق</p>	<p>سبب 2- سياسة سكن لا تأخذ بعين الإعتبار بصفة كافية تنامي الفوارق بين النساء والرجال في النفاذ في السكن في ظل تنامي التغيرات المناخية</p>	

● الأهداف والمؤشرات العملية

الملاحق

المؤشرات العملية						الأهداف العملية *	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
تقديرات (3+ن)	تقديرات (2+ن)	تقديرات (1+ن)	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر	اسم المؤشر			
--	--	--	عدد النقاط	نتائج	عدد النقاط السوداء (المواقع الخطيرة) التي تمت معالجتها بالإشارة العمومية بالطاقة الشمسية	الهدف العملياتي 1: استغلال الطاقات البديلة لتحقيق السلامة المرورية لمستعملي ومستعملات الطريق والحد من كلفة استغلال الإنارة العمومية	الهدف الاستراتيجي عدد 3-1: المحافظة على جودة شبكة الطرقات لضمان سلامة المستعملي الطريق	البنية الأساسية للطرقات
15	8	2	-العدد التراكمي للدراسات المراعية للنوع الاجتماعي		1. العدد التراكمي للدراسات المراعية للنوع الاجتماعي	1.تحديد أولويات التدخل لحماية المدن من الفيضانات في إطار إعداد مخطط وميزانية مراعية للنوع الاجتماعي و للتغيرات المناخية	ضمان حماية مندمجة للمدن من الفيضانات في ظل التغيرات المناخية	حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت
8	3	-	-العدد التراكمي للإستيبيانات الاجتماعية المراعية للنوع الاجتماعي و للتغيرات المناخية		1. العدد التراكمي للإستيبيانات الاجتماعية المراعية للنوع الاجتماعي و للتغيرات المناخية.	2.التقليص من تأثيرات التغيرات المناخية على حدة الفيضانات داخل المدن أخذا بعين الاعتبار للنوع الاجتماعي		
97	85	78	- طول المنشآت التي يتم جهرها و تنظيفها بمختلف الولايات سنويا / الطول الجملي لمنشآت الحماية المنجزة		النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات			

الملاحق

			-العدد التراكمي للدراسات المراعية للنوع الاجتماعي -العدد التراكمي للإستيبيانات الاجتماعية المراعية للنوع الاجتماعيوللتغيرات المناخية.		1.عدد الدراسات المراعية للنوع الاجتماعي 2.عدد الدراسات المتعلقة بالتوقي من مخاطر التغيرات المناخية على الشريط الساحلي والمراعية للنوع الاجتماعي	1. تحديد أولويات التدخل في إطار إعداد مخطط وميزانية مراعية للنوع الاجتماعي 2.مجابة تأثير التغيرات المناخية على الشريط الساحلي وعلى جميع الفئات المعنية.	حماية مستدامة ومندجة للشريط الساحلي تأخذ بعين الإعتبار التغيرات المناخية	
					- عدد دراسات البنايات المدنية المفوضة التي تراعي النوع الاجتماعي وتأخذ بعين الإعتبار التغيرات المناخية	1.انشاء بنايات مدنية مفوضة تأخذ بعين الإعتبار التغيرات المناخية ومراعية للنوع الاجتماعي	انشاء بنايات مدنية ومنشآت مينائية مفوضة مستدامة	
					- عدد دراسات الموانئ البحرية المراعية للنوع الاجتماعي وتأخذ بعين الإعتبار التغيرات المناخية	2.تصميم وانجاز منشآت مينائية مفوضة تأخذ بعين الإعتبار التغيرات المناخية ومراعية للنوع الاجتماعي		
ميزانية الدولة			- عدد الدراسات الخاصة بإعداد أمثلة التهيئة العمرانية المراعية	مؤشر نتائج	-نسبة الدراسات الخاصة بإعداد أمثلة التهيئة	-تعزيز التخطيط الترابي والحضري المستدام	تهيئة ترابية	التهيئة الترابية والتعمير

الملاحق

			للتغيرات المناخية/العدد الجملي للدراسات الخاصة بإعداد أمثلة التهيئة العمرانية		العمرانية المراعية للتغيرات المناخية	والمراعي للحاجيات الخصوصية للنساء	وعمرانية مستدامة وشاملة للجميع	والإسكان
ميزانية الدولة وتمويل خارجي			-عدد المساكن المستدامة المنجزة والتي إنتفعت بها النساء /العدد الجملي للمساكن المنجزة	مؤشر نتائج	نسبة المساكن المستدامة المنجزة والتي إنتفعت بها النساء	تعزيز نفاذ النساء لسكن لائق في ظل مزيد تدعيم مرونة قطاع السكن لآثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية	سياسة سكنية تيسر نفاذ الجميع لسكن لائق ومستدام	

* المراعية للنوع الاجتماعي

** السنة المالية المعنية بإعداد الميزانية

● الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

مصادر التمويل	الميزانية			مؤشرات النشاط					تسمية المؤشر	الأنشطة	الاهداف العملية	الاهداف الاستراتيجية	البرنامج
	تقديرات (3+ن)	تقديرات (2+ن)	تقديرات (1+ن)	تقديرات (3+ن)	تقديرات (2+ن)	تقديرات (1+ن)	طريقة الاحساب	طبيعة المؤشر					
ميزانية							عدد المواقع	نتائج	عدد النقاط (السوداء المواقع الخطيرة)	- ادراج فصل يتعلق بالانارة العمومية بكراس من نوع الانارة باستعمال الفوانيس LED أو الإنارة فوتو فلطائية (photo voltaïque) عند القيام بدراسة أي مشروع	الهدف العملياتي 1: استغلال الطاقات البديلة لتحقيق السلامة المرورية لمستعملي ومستعملات الطريق والحد من كلفة استغلال الإنارة العمومية	الهدف الاستراتيجي عدد 1-3: المحافظة على جودة شبكة الطرقات لضمان سلامة المستعملي الطريق	البرنامج عدد 1: البنية الأساسية للطرقات

الملاحق

الدولة							مقارنة تطور قيمة الفواتير	نتائج	نتائج	العمومية فوتو فلتانية (photo) لمعالجة (voltaïque) النقاط السوداء بالطرق المرقمة				
مزدوج				15	8	2	-العدد التراكمي للاستبيانات الاجتماعية المراعية للنوع الاجتماعي وللتغيرات المناخية.			التي تمت معالجتها بالإنارة العمومية بالطاقة الشمسية	- المرور من إنارة بفوانيس الصوديوم إلى الإنارة فوانيس LED			حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت
				8	3	-				1. العدد التراكمي للداسات المراعية للنوع الاجتماعي	- إعداد دراسات لحماية المدن من الفيضانات مراعية للنوع الاجتماعي - أنجاز مشاريع لحماية المدن من الفيضانات مراعية للنوع الاجتماعي	1. تحديد أولويات التدخل في إطار إعداد مخطط و ميزانية مراعية للنوع الاجتماعي و للتغيرات المناخية	ضمان حماية مندمجة للمدن من الفيضانات في ظل التغيرات المناخية	

الملاحق

ميزانية الدولة				97	85	78	<p>-طول المنشآت التي يتم جهرها و تنظيفها بمختلف الولايات سنويا / الطول الجملي لمنشآت الحماية المنجزة</p>		<p>الدراسات</p> <p>-إعداد استبيانات إجتماعية مراعية للنوع الاجتماعي وللتغيرات المناخية</p> <p>-المساهمة في الحد من انتشار الحشرات بالمناطق العمرانية عن طريق المعالجة العضوية للأودية وذلك بالقيام بعمليات الجهر والتنظيف الدوري للأودية</p>	<p>2. التقليل من تأثيرات التغيرات المناخية على حدة الفيضانات داخل المدن أخذا بعين الإعتبار للنوع الاجتماعي</p>	
									<p>- العمل على تكوين إطارات الإدارة للتمكن من إدراج النوع الاجتماعي عند تنفيذ المشاريع،</p> <p>-إعداد دراسات ومشاريع لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري مراعية للنوع الاجتماعي،</p> <p>-إعداد استراتيجية</p>	<p>1. تفعيل مقارنة النوع الاجتماعي عند إعداد وثائق البرمجة والتخطيط لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري</p>	<p>حماية مستدامة ومندمجة للشريط الساحلي</p>

الملاحق

									<p>لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري مراعية للنوع الاجتماعي.</p> <p>-إعداد دراسة لتقييم تداعيات التغيرات المناخية على النساء والفئات الهشة في مجال الحماية المستدامة والمندمجة للشريط الساحلي،</p> <p>-وضع خطة عمل لتعزيز التكيف مع مراعاة الفوارق بين الجنسين في حماية الشريط الساحلي،</p> <p>-العمل علىتنظيم دورات تكوينية وأيام إعلامية لفائدة مختلف المتدخلين</p>	<p>2.مجابهة تأثير التغيرات المناخية على الشريط الساحلي وعلى جميع الفئات المعنية.</p>		
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--

									<p>- اعداد الإطار القانوني لتفعيل إدراج النوع الاجتماعي.</p> <p>- سن نصوص قانونية تجبر صاحب المنشأ على اعداد دراسات وإحصائيات مرتبطة بالنوع الاجتماعي لتصميم فضاءات تتماشى مع خصوصيات جميع الفئات.</p> <p>- العمل على تكوين إطارات الإدارة للتمكن من مفهوم النوع الاجتماعي وكيفية تفعيله،</p> <p>- ادراج المعطيات الخاصة بالنوع الاجتماعي بالبرامج الوظيفية المعدة من قبل صاحب المنشأ،</p> <p>- ادراج تقديرات مالية خاصة بتنفيذ هذا المعطى الجديد.</p> <p>- القيام بدراسات خاصة بالنوع الاجتماعي لبعض المشاريع على غرار المستشفيات والملاعب الرياضية والمعاهد</p>	<p>1. ضمان بنايات مدنية مراعية للنوع الاجتماعي</p>	<p>انشاء بنايات مدنية ومنشآت مبنائية مفوضة مستدامة</p>
--	--	--	--	--	--	--	--	--	---	--	---

										<p>والكليات.....</p> <p>- انتداب مختصين في النوع الاجتماعي بالإدارة لتوضيح وتفعيل هذا المفهوم والعمل على ادراجه بالبرامج الوظيفية وتحقيقه في كامل مراحل المشاريع من الدراسات الى الإنجاز.</p> <p>- إجراء دراسة استراتيجية حول دور المباني المدنية في الحد من الفوارق بين الجنسين،</p> <p>-وضع خطة عمل لتعزيز التكيف المراعي للنوع الاجتماعي للبناء،</p> <p>- العمل على تنظيم دورات تكوينية وأيام إعلامية لفائدة مختلف المتدخلين.</p>	<p>2.انشاء بنايات مدنية مفوضة تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية ومراعية للنوع الاجتماعي</p>		
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--

الملاحق

										<p>تصميم وانجاز منشآت ميناوية مفوضة تأخذ بعين الإعتبار التغيرات المناخية ومراعية للنوع الإجتماعي</p>		
									<p>- إدراج مقارنة النوع الإجتماعي بالخطوط المرجعية لدراسات الموانئ البحرية -العمل على تنظيم دورات تكوينية وأيام إعلامية لفائدة مختلف المتدخلين</p>			
									<p>- الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية صلب النصوص القانونية و التنصيص بصفة صريحة على ذلك ضمن مشروع مجلة التهيئة الترابية والتعمير مع مراعاة الحاجيات الخصوصية للنساء .</p>	<p>تهينة ترابية وعمرانية مستدامة وشاملة للجميع</p>	<p>البرنامج عدد 3: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان</p>	
									<p>- عدد دراسات التخطيط الترابي المراعية للتغيرات المناخية</p>			
									<p>- القيام بدراسات</p>			

									<p>وسيناريوهات تغيرات المناخ بأسس التخطيط الحضري والعمراني، مع الاخذ بعين الاعتبار حجم ووتيرة حدوث الكوارث الطبيعية المرتبطة بتغير المناخ عند القيام بالتخطيط الحضري.</p> <p>- إدماج التكيف مع تغيرات المناخ صلب دراسات التخطيط الترابي والعمراني مع مراعاة تطلعات احتياجات المجتمعات والتفاوتات بين المناطق التي اتسعت في السنوات الأخيرة بسبب نقص الموارد اللازمة ومعالجة آثار تغير المناخ في المناطق الأكثر ضعفا.</p> <p>-إجبارية اتخاذ التدابير التي تهدف إلى ترشيد استعمال الماء والتحكم في الطاقة وتجميع مياه الأمطار ضمن خزانات مضبوطة الشروط الفنية</p>		
--	--	--	--	--	--	--	--	--	---	--	--

الملاحق

										<p>بالأمر الحكومي عدد 171 لسنة 2018. حيث لا يتم إسناد رخصة بناء إلا إذا تضمنت التصاميم عنصر تخزين المياه .</p> <p>- الرقابة على تنفيذ تصميم الإنجاز وأمثلة plans de التطابق recollement لعنصر تخزين المياه.</p> <p>-إدراج التهيئة الترابية والعمرانية صلب الإطار الوطني للتكيف مع تغيرات المناخ.</p> <p>-إدراج مخاطر واحتياجات التكيف مع تغيرات المناخ صلب أمثلة التنمية المحلية وأمثلة التخطيط العمراني.</p> <p>مع مراعاة الحاجيات الخصوصية للنساء.</p>			
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--

									<p>-اعداد تصور جديد للتهيئة العمرانية قائم على إنجاز أحياء سكنية بمواصفات ايكولوجية خالية من كل تلوث بيئي وبرؤية هندسية تأخذ بعين الاعتبار معالجة عصرية للنفايات واستعمال الطاقات المتجددة من طاقة شمسية وغيرها لإنارة المنازل والشوارع وتخصيص ممر للدراجات.</p> <p>-الانطلاق في إعداد دراسة حول "وضع خرائط للمناطق المهددة بالمخاطر المناخية الشديدة " وتندرج هذه الدراسة في إطار التوقي من الكوارث الطبيعية والأخذ بعين الاعتبار لتأثيرات التغيرات المناخية على كامل التراب الوطني وذلك بتحديد المناطق المعرضة للمخاطر المناخية الشديدة.ويتم تمويلها من طرف الصندوق الأخضر للمناخ (Green</p>	<p>تعزيز التخطيط الترابي والحضري المستدام والمراعي للحاجيات الخصوصية للنساء</p>	
--	--	--	--	--	--	--	--	--	---	---	--

										<p>.(Climate Fund</p> <p>برمجة إعداد دراسة بميزانية 2023 من قبل وكالة التعمير لتونس الكبرى حول التكيف مع المتغيرات المناخية بتونس الكبرى في التخطيط العمراني،</p> <p>- إدراج التغيرات المناخية ضمن مخططات التنمية</p> <p>- تخصيص ميزانية مراعية للتغيرات المناخية</p> <p>- التنصيص صلب الضوابط المرجعية الخاصة بدراسات إعداد أمثلة التهيئة العمرانية على التغيرات المناخية.</p>		
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--

									<p>- تعميم واعتماد أدوات مرجعية في مجال التغيرات المناخية كميثاق التنمية المستدامة ومخطط المناخ على غرار المثال التوجيهي للتهيئة الترابية لجزيرة جربة.</p> <p>- إدماج المجتمع المدني والمواطنين في الحملات التي تهدف للتأقلم مع التغيرات المناخية.</p> <p>-إنتاج وتبادل المعلومات والمعرفة والخبرات والتجارب المقارنة لتحسين مرونة قطاع التهيئة الترابية والعمرانية لآثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية.</p> <p>- العمل على تنظيم دورات تكوينية لفائدة الفاعلين المباشرين في قطاع التهيئة الترابية والتعمير حول مخاطر التغيرات المناخية.</p> <p>الأخذ بعين الاعتبار</p>		
									<p>-عدد دراسات إعداد ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية المراعية للتغيرات المناخية</p>		
									<p>مؤشر نجاعة</p>		

										<p>التغيرات المناخية صلب النصوص القانونية .</p> <p>-إدراج التغيرات المناخية ضمن مخططات التنمية</p> <p>- التنصيص صلب الضوابط المرجعية الخاصة بدراسات إنجاز مساكن اجتماعية وميسرة على التغيرات المناخية.</p> <p>-العمل على تصنيف مشاريع السكن الاجتماعي ضمن مقترح تحيين الأمر الخاص بالتقنين الحراري بالنسبة للمباني السكنية.</p> <p>- تشجيع انجاز المشاريع السكنية باستعمال المواد الايكولوجية والتقنيات الجديدة الصديقة للبيئة الخاضعة للمواصفات الفنية المعترف بها والتي تهدف إلى الاقتصاد في</p>		
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--

									<p>الطاقة حسب خصوصية المنطقة و توفر المواد بها.</p> <p>-استغلال الطاقات البديلة والمتجددة كالطاقة الشمسية والمائية والرياح في المشاريع السكنية،</p> <p>-توسيع مجال تطبيق التقنين الحراري وتحسين التصنيف الطاقى في المباني المعدة للسكن وذلك ب:</p> <p>*مراجعة قرار وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية ووزير الصناعة والتكنولوجيا المؤرخ في 23 جويلية 2008</p> <p>*مراجعة القرار المشتركين وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية ووزير الصناعة والطاقة والمؤسسات الصغرى</p>		
--	--	--	--	--	--	--	--	--	---	--	--

الملاحق

								<p>والمتوسطة المؤرخ في 01 جوان 2009 المتعلق بضبط الخاصيات الفنية الدنيا التي تهدف إلى الاقتصاد في الطاقة في مشاريع تشييد وتوسعة المباني المعدة للسكن.</p> <p>تخزين مياه الأمطار والاقتصاد في الماء: الأمر الحكومي عدد 171 لسنة 2018 المؤرخ في 19 فيفري 2018 يتعلق ينص على تجهيز المآوي ذات الطوابق والسكن بخزانات لتجميع وخرن مياه الأمطار المجمعة من أسطح الينايات غير المتاحة.</p> <p>- تم بمقتضى قانون المالية لسنة 2023 (الفصل 28) تخصيص اعتمادات قدرها 2 مليون دينار على موارد الصندوق الوطني لتحسين</p>		
								<p>النجاعة الطاقية للمشاريع السكنية: معدل استهلاك الطاقة (التدفئة والتبريد</p>		
								<p>معدل نسبة الاستهلاك الطاقى لكل مشروع سكنى فى طور الدراسة.</p>		

الملاحق

									<p>السكن لإسناد قروض دون فائدة تصل قيمتها لـ 20 ألف دينار للقرض الواحد لتمويل إنجاز مواجل لتخزين مياه الأمطار وذلك خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي إلى 31 ديسمبر 2023 ويتم تسديدها على مدة أقصاها 7 سنوات.</p> <p>-ادراج التصرف في نفايات الحضائر ضمن كراسات الشروط.</p> <p>-حث الوكالة العقارية للسكنى على تعميم إنجاز تهيئة إيكولوجية وفق حي نموذجي يخضع لمواصفات إيكولوجية تتكثف فيه العناصر الصديقة للبيئة على غرار الحي الإيكولوجي الذي بادرت بتهيئته الوكالة العقارية للسكنى ضمن مشروعها السكني الكائن بولاية منوبة باعتماد</p>		
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--

الملاحق

									<p>تتضمن الموارد الطبيعية المتواجدة ورسكلة وتأمين النفايات والمياه المستعملة في مقارنة تشاركية مع المتساكنين والبلديات .</p> <p>-إعداد ميثاق للأحياء الايكولوجية يكون المرجع بالنسبة لكل المتدخلين ويلتزم به الباعثون العقاريون الراغبون في انجاز مشاريع سكنية بمواصفات ايكولوجية.</p> <p>-استنباط آليات تمويل مستدامة لتمويل المشاريع السكنية.</p> <p>- تكوين الفاعلين المباشرين (على المستوى الوطني والجهوي والمحلي) بأهمية إدراج التغيرات المناخية صلب الاستراتيجيات ومخططات التنمية</p>		
--	--	--	--	--	--	--	--	--	---	--	--

الملاحق

									الوطنية والمحلية وصلب المشاريع.			
									- العمل على تحسيس الفاعلين المباشرين (على المستوى الوطني والجهوي والمحلي) بأهمية إدراج التغيرات المناخية الاستراتيجيات ومخططات التنمية الوطنية والمحلية وصلب المشاريع مع مراعاة الاحتياجات الخصوصية للنساء.		تعزيز نفاذ النساء لسكن لائق في ظل مزيد تدعيم مرونة قطاع السكن لأثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية	
						- عدد الأحياء السكنية الإيكولوجية/العدد الجمالي للأحياء السكنية						
						- عدد النساء المنتفعات بدورات تكوينية حول مخاطر التغيرات المناخية/العدد الجمالي للمنتفعين بدورات تكوينية		نسبة الأحياء السكنية الإيكولوجية				

الملاحق

									نسبة النساء المنتفعات بدورات تكوينية حول مخاطر التغيرات المناخية				
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--

- اختيار الأهداف العملية والاشكاليات المطروحة

الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة: حسب المادة 7 من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)

تتولى الإدارة العامة للجسور والطرق مسؤولية إنشاء وإدارة وتشغيل شبكة الإنارة العمومية على الطرقات المرقمة حيث تحتوي هذه الشبكة على حوالي 60 ألف نقطة إنارة مجهزة في معظمها بفوانيس الصوديوم لتوفر لمستخدمي الطريق من كافة الفئات نساء ورجال وأطفال وقطاع عام وقطاع خاص التنوير العمومي للتنقل في أمان. ومنذ سنة 2015 شرعت الإدارة العامة للجسور والطرق في الإجراءات اللازمة لتحديث شبكة الإنارة العمومية وتغيير كامل نقاط الإنارة المستعملة لفوانيس صوديوم الذي يستوجب اعتمادات بقيمة 46 م د و مرحلية في الإنجاز. فسعت الإدارة إلى:

أولاً: عند القيام بدراسة أي مشروع يتم ادراج فصل يتعلق بالإنارة العمومية بكراس من نوع الإنارة باستعمال الفوانيس LED أو الإنارة فوتو فلتائية (photo voltaïque) مثل مشروع امتداد الطريق اكس 20 و أشغال تهيئة السلامة المرورية بط و 14 ن ك 0-14,5 بولاية صفاقس

ثانياً: استعمال الإنارة العمومية فوتو فلتائية (photo voltaïque) لمعالجة النقاط السوداء بالطرقات المرقمة حيث انطلق برنامج تركيز 2313 نقطة إضاءة بالطاقة الشمسية بالطرقات المرقمة ب 24 ولاية في جوان 2022 ومن المتوقع الانتهاء من الأشغال خلال 2023

ثالثاً: المرور من إنارة بفوانيس الصوديوم إلى الإنارة فوانيس LED حيث تم تغيير جزء من شبكة الإنارة على مستوى الطريق اكس وجزء من الطريق الوطنية 8. وتم تخصيص اعتمادات ببرنامج تهيئة السلامة المرورية لسنة 2024 لصيانة وتطوير جزء من شبكة التنوير العمومي بولايات مختلفة.

وهذه الإجراءات من شأنها أن تساهم في تخفيض نسبة ثاني أكسيد الكربون المنبعث من الفوانيس وتخفيض في المبلغ المخصص لاستهلاك الكهرباء بحوالي 50%.

أما فيما يتعلق بالاقتصاد الدائري في مجال انجاز الطرقات. برمجت الوزارة انجاز تجربة نموذجية ببناء جزء من الطريق الوطنية رقم 3 على طول 1.2 كلم بولاية بن عروس باستخدام المواد المرسكلة الناتجة عن فواضل هدم البناءات. وقد تم انجاز دليل يوضح كيفية استخدام فواضل البناء في انجاز الطرقات ليتم على إثر ذلك انجاز التجربة ثم تقييمها والنظر في إمكانية توسيع تطبيقها.

البرنامج 2:

يتم عند إعداد مخطط التنمية تحديد أولويات التدخل بمختلف الولايات لحماية المدن من الفيضانات وحماية الشريط الساحلي من الانجراف وذلك وفقا لدراسات معدة للغرض وأيضا تبعا لطلبات الجهات. غير أنه لا يتم الأخذ بعين الاعتبار لمفهوم مقاربة النوع الاجتماعي عند البرمجة نظرا لإعتباره مفهوما جديدا بالنسبة للإدارة بالإضافة إلى عدم تمرسها في كيفية إدراجه ضمن المشاريع التي يتم برمجتها بالمخططات التنموية.

كما ترتبط الأهداف العملية للبرنامج باستراتيجيته في ضمان حماية مندمجة للمدن من الفيضانات والشريط الساحلي من الانجراف البحري والتي تندرج بدورها في إطار سياسة عمومية مراعية للأزمات والأوبئة وللتغيرات المناخية. ذلك أن استمرار تغير المناخ أصبح من الضروري إدراج تأثيراته المحتملة على جميع الفئات وذلك في إطار الدراسات التي يتم إعدادها وخاصة الإستراتيجية منها بالإضافة إلى أهمية إعداد استبيانات إجتماعية مراعية للنوع الاجتماعي وللتغيرات المناخية.

قد شرعت إدارة المياه العمرانية في إدراج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن دراستين لحماية المدن من الفيضانات هما بصدد الإعداد حيث تم تكليف خبيرين في النوع الاجتماعي ضمن قائمة الخبراء المدرجين بالصفقتين.

كما انطلقت الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية في إعداد دراسة المخطط المديرى لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية.

وعليه يتعين إعداد دراسات لتقييم تداعيات التغيرات المناخية على النساء والفئات الهشة في نطلق البرنامج عدد2.

الملاحق

من جهة أخرى فإن من أهم الأنشطة التي تقوم بها مصالح الإدارة هي المساهمة في الحد من إنتشار الحشرات في المناطق العمرانية وذلك عن طريق القيام بعمليات الجهر و التنظيف الدوري للأودية العابرة للمناطق العمرانية وهو ما من شأنه أن يساهم في الحد من الإنتشار المحتمل للأوبئة وتحسين جودة حياة جميع الفئات وخاصة ربوات البيوت و ذلك بالمحيط الذيت تواجد به.

البرنامج 3:

تؤثر تغيرات المناخ على الحق في السكن اللائق بعدة طرق من ذلكتأثير ارتفاع مستوى سطح البحر والعواصف والفيضانات بشكل مباشر على العديد منالمناطق المأهولة بالسكان. وتباين تأثير تغير المناخ والكوارث على النساء والرجال والفتيات والفتيان وكبار السن، إذ تتعرض العديد من النساء والفتيات لمخاطر أكبر ويتحملن أعباء أثقل ويواجهن آثارا أشد مع التغيرات المناخية. تتعرض النساء بشكل خاص للمخاطر المرتبطة بتغير المناخ بسبب التمييز ضدهن وعدم المساواة في ظروفهن والأدوار المنسوبة إليهن.

وترتفع مستويات الوفيات والامراض في حالات الكوارث لدى النساء والفتيات ولا سيما ربوات الأسر، ويرجح أن يعشن في مساكن غير لائقة في مناطق حضرية وريفية تنخفض فيها قيمة الأراضي وتكون أكثر عرضة للآثار المترتبة على الظواهر المتصلة بالمناخ من قبيل الفيضانات والجفاف والعواصف والزلازل وغيرها من الأخطار. لذلك برزت الحاجة لإدماج التكيف مع تغيرات المناخ صلب دراسات التخطيط الترابي والعمراني مع مراعاة تطلعات احتياجات المجتمعات والتفاوتات بين المناطق التي اتسعت في السنوات الأخيرة بسبب نقص الموارد اللازمة ومعالجة آثار تغير المناخ في المناطق الأكثر ضعفا.

إن للتغيرات المناخية تأثيرًا على المدن في العديد من المجالات مثل إدارة الموارد الطبيعية (المياه، والتربة، والسواحل، والمناطق المحمية...)، وتقليل الانبعاثات الغازات الدفيئة (مشاريع الطاقة المتجددة، والكفاءة الطاقية، وسياسات النقل الحضري، وسياسات الإسكان والبناء).